جامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الموضوع :

محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة حالة مؤسسة البلاستيك و المطاط Soexplaste لولاية المدية للفترة (2014-2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في: العلوم التجارية

تخصص مالية مؤسسة.

من إعداد الطالبتين:

✦ سعيداني مريم

✦ بلدزر حنان

تحت إشراف الأستاذة:

د/ موساوي وردة

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	رئيسا
وردة موساوي	أستاذ محاضر ب	جامعة المدية	مشرفا
إيمان حيولة	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2019/2018

السنة الجامعية: 2019/2018.

شكر وعرفان

شاء الله عز وجل جلت اسماؤه وعظمت صفاته، أن تكلل سنوات الدراسة وسهر الليالي بهذا العمل المتواضع فالشكر والحمد كثيرا اولا وأخيرا الى الله العلي القدير الذي أنعمنا بنعمة العقل المفكر والبصيرة النافذة والذي قدرنا على اتمام هذا العمل وأمدنا بالصحة والعافية وبالقوة والعزيمة ورزقنا هذا دون غيرنا.

متقدمين بخالص الشكر الى من كانت سببا مباشرا وراء انجاز هذه المذكرة وكانت مرشدة نستدل بها في طريقنا إلى المعرفة وجعلت من الصعب سهلا ومن المعقد مبسطا للأستاذة "موساوي وردة"

وجزيل الشكر لمن كان لهم الفضل في تعليمنا الى كل أساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي الى الجامعي، سائلين الله عز وجل ان يجعلها في ميزان حسناتهم.

كما نتقدم بالشكر الخالص الى كل عمال وموظفي مؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية.

ونخص بالذكر "مدير المؤسسة" لتعاونهم معنا وتخصيصهم جزء من وقتهم لنا.

والشكر الخالص لكل من لم يبخل علينا بنصائحه القيمة ومعاملته الصادقة.

"لا يكتب الانسان كتابا في يومه الا قال لو غير هذا لكان أفضل و لوزيد هذا لكان يستحسن ولو نقص هذا لكان اصوب وهذا من ابلغ العبر"

ابن خلدون

إهـــداء

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني .....إلى الروح التي سكنت روحي

إلى حكمتي.....وعلمي

إلى أدبي.....وحلمي

إلى طريقي..... المستقيم

إلى طريق..... الهداية

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل، إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله....."أمي الغالية"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار ستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد ....."أبي الحنون"

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة بلا حدود، إلى من عرفت معهم معنى الحياة....."هاجر وحفصة"

إلى من أرى التفاؤل في عينيه والسعادة في ضحكته، إلى شعلة الذكاء والنور....."أخي إبراهيم"

إلى الأخت التي لم تلدها أمي، إلى من تحلت بالإخاء وتميزت بالوفاء والعطاء....."حنان"

إلى الظلال التي لا تفارقني، إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله اخواتي بالله "نسرين، باتول، سلمى".

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاح هذا العمل المتواضع

مريم

إهـــداء



أسعد لحظة في أوقاتي أن أبدأ إهداء مذكرتي بأول من في ذاكرتي

نور العيون، ورمش الجفون والسر المكنون والحب المجنون

إلى البلسم الشافي والقلب الدافئ والحنان الكافئ

إلى التي أحاطتني بسياج حبها

إلى أروع أم في الوجود..."أمي الحبيبة"

إلى الذي تاهت الكلمات في وصفه وعجز اللسان على ذكره فضائله، إلى من جعل نفسه شمعة

تحترق من أجل أن ينير دربي إلى من تعب وشقى من أجل راحتي وسعادتي

إليك..... يا "أبي الغالي"

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني معنى الحياة..."ليلي،

حمزة، خالد، إلهام، سيف الدين"

إلى من قاسمتني العناء والشقاء....."مريم"

إلى الظلال التي لا تفارقني صديقاتي...."نسرين، باتول، سلمى"

وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا الجهد من قريب أو بعيد.

حنان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يجعل المعدل الموزون لتكلفة التمويل في أدنى حد ممكن، فالهيكل المالي الأمثل للمؤسسة لا بد أن يتكون من أموال الملكية وأموال الاستدانة، وذلك للاستفادة من الوفورات الضريبية الناتجة عن كلا المصدرين.

بإسقاط الدراسة على مؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للفترة (2014-2018)، وقد وجدنا أنه من بين العوامل المحددة للهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة حجم المؤسسة، هيكل الأصول، معدل النمو ومردودية المؤسسة.

كلمات المفتاح:

هيكل رأس المال، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحددات الهيكل المالي.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص باللغة العربية	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للهيكل المالي.	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي	24-3
المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل	5-3
المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي ومحددات الاختيار بينهما	18-5
المطلب الثالث: تكلفة رأس المال	24-19
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي	39-25
المطلب الأول: النظريات التقليدية للهيكل المالي	28-25
المطلب الثاني: النظريات الحديثة للهيكل المالي	31-28
المطلب الثالث: تقييم الهيكل المالي للمؤسسة	39-32
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في اختيار بنية الهيكل المالي	45-40
المطلب الأول: محددات الهيكل المالي	41-40
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهيكل المالي الأمثل	43-42
المطلب الثالث: اختيار الهيكل المالي الأنسب	44-43
خاتمة الفصل	45

الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	
مقدمة الفصل	48
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61-49
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	52-49
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوجه الاختلاف بينها وبين المؤسسات الكبيرة	58-53
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	61-59
المبحث الثاني: تصنيفات، مجال عمل، مشكلات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71-62
المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	65-62
المطلب الثاني: مجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67-66
المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	71-68
المبحث الثالث: البرامج والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	89-72
المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	77-72
المطلب الثاني: آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الإستثمار	85-77
المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)	89-86
خاتمة الفصل	90
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاطSOEXPLASTE لولاية المدية.	
مقدمة الفصل	92
المبحث الأول: تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط فرع ولاية المدية SOEXPLASTE	98-93
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة	94-93
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	97-95
المطلب الثالث: أهمية المؤسسة ومميزاتها	98
المبحث الثاني: تقديم الوضعية المالية لمؤسسة SOEXPLASTE	109-99
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة SOEXPLASTE للفترة (2014-2018)	103-99
المطلب الثاني: تقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن ورؤوس الأموال العاملة	106-104
المطلب الثالث: تقييم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE	109-107
المبحث الثالث: تقديم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE ودراسة محدداته	116-110

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تقديم الهيكل المالي للمؤسسة	113–110
المطلب الثاني: دراسة محددات الهيكل المالي للمؤسسة	116–114
خاتمة الفصل	117
خاتمة	122–118
قائمة المراجع	133–124
الملاحق	153–135

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الطرح	8
2-1	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الجمع	9
3-1	نسب التوازن الهيكلي	36
4-1	نسب المديونية	37
5-1	نسب السيولة	38
6-1	نسب النشاط	39
1-2	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	52
2-2	الفرق بين المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونيات	65
3-2	ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة	79
4-2	المشاريع المالية حسب قطاع النشاط	82
1-3	الميزانية المالية المختصرة لجانبي الأصول والخصوم للفترة (2014-2018)	100
2-3	تقييم مؤسسة SOEWPLASTE باستعمال مؤشرات التوازن	104
3-3	تقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام رؤوس الأموال العاملة	105
4-3	التقييم باستخدام نسب التوازن الهيكلي	107
5-3	التقييم باستخدام نسب المديونية	108
6-3	التقييم باستخدام نسب السيولة	109
7-3	هيكل الأموال الخاصة للفترة (2014-2018)	110
8-3	طريقة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الطرح	111
9-3	طريقة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الجمع	111
10-3	أموال الإستدانة للفترة (2014-2018)	112
11-3	مكونات الهيكل المالي للمؤسسة للفترة (2014-2018)	113
12-3	تطور القيمة المضافة للمؤسسة الفترة (2014-2018)	114

13-3	هيكل الأصول للفترة (2014-2018)	115
14-3	نمو المؤسسة الفترة (2014-2018)	115
15-3	معدل المردودية الاقتصادية للفترة (2014-2018)	116
16-3	معدل المردودية المالية للمؤسسة للفترة (2014-2018)	116

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مكونات الهيكل المالي وفقا للمعيار الزمني	16
2-1	مكونات الهيكل المالي وفقا لمعيار ملكية الأموال	17
3-1	مكونات الهيكل المالي وفقا لمعيار التمويل الداخلي والخارجي	18
1-3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية	95
2-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول للفترة (2014-2018)	101
3-3	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم للفترة (2014-2018)	102

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2014	**135**
02	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2014	**136**
03	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2015	**137**
04	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2015	**138**
05	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2016	**139**
06	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2016	**140**
07	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2017	**141**
08	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2017	**142**
09	الميزانية المالية جانب الأصول لسنة 2018	**143**
10	الميزانية المالية جانب الخصوم لسنة 2018	**144**
11	جدول حساب النتائج لسنة 2014	**145**
12	جدول حساب النتائج لسنة 2015	**146**
13	جدول حساب النتائج لسنة 2016	**147**
14	جدول حساب النتائج لسنة 2017	**148**
15	جدول حساب النتائج لسنة 2018	**149**

قائمة المختصرات

الرقم	المخصر	الشرح باللغة العربية	الشرح باللغة الفرنسية
1	ke	تكلفة التمويل الممتلك	
2	ked	تكلفة الديون	Cout de la dette
3	FR	رأس المال العامل	Fonds de Roulement
4	FRNG	رأس المال العامل الصافي	Fonds de Roulement Net
5	BFR	الإحتياج إلى رأس المال	Le besoin en fonds de Roulement
6	BFRE	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال	Le besoin en fonds de Roulement pour exploitation
7	BFRHE	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال	Le besoin en fonds de Roulement hors exploitation
8	TN	الخزينة الصافية	Trésorerie Nette
9	ANDPME	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Agence Nationale pour Développement des Petites et Moyennes Entreprises
10	L'ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	Agence Nationale de Développement de l'investissement
11	L'ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	Agence Nationale pour soutenir l'emploi des jeunes
12	CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	Le fonds National D'assurance chômage
13	ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	Agence Nationale de Gestion de Micro Crédit
14	FGAR	صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Fonds de Garantie des Crédit aux PME
15	CGCI	صندوق ضمان قروض الإستثمارات	Caisse de Garantie des des Crédits d'investissement
16	ENPC	مؤسسة البلاستيك والمطاط	Entreprise Nationale ….
17	TD	نسبة الإستدانة	La Taille de levier Financier

مقدمة

تحتل مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في الأدبيات الإقتصادية خاصة مع تزايد أهميتها ودورها في خطط التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

فمع تزايد حدة المنافسة العالمية وانتشار آثار العولمة الإقتصادية أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات للتغلب على العديد من المشاكل الاقتصادية مثل مسألة خلق العمالة، زيادة الصادرات وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل صغر الحجم، المرونة والديناميكية ...الخ.

بالرغم من هذه الأهمية التي يحضى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض المشاكل التي تحد من دورها، وتأتي في مقدمتها مشكل التمويل الذي يعد عنصرا أساسيا لتطويرها وحتى ضمان بقائها، والمحدد الرئيسي لقراراتها المالية والإستثمارية، وهذا ما جعل من مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبحث عن التشكيلة المالية المناسبة تلقى اهتماما من قبل الباحثين والمختصين، وذلك من خلال المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة لديها والمقارنة بين العائد المحقق وتكلفة مصادر التمويل لإيجاد الهيكل المالي الأمثل.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل محددات الهيكل المالي للمؤسسة المتوسطة للبلاستيك والمطاط SOEXPLASTE لولاية المدية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

س1: كيف يتم تحديد مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل المؤسسة؟

س2: ما هي مختلف المعوقات والمشاكل التي تحد من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

س3: فيما تتمثل أهم معايير اختيار الهيكل المالي لمؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية؟

وحتى نجيب عن هذه التساؤلات، كان لابد لنا أن ننطلق من الفرضيات الآتية:

- يتحدد المزيج التمويلي للمؤسسة بالمفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة بين كل من الأموال الخاصة وأموال الإستدانة بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل وصعوبات عديدة، تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل الناتج عن التعقيدات في مجال الدعم المالي.
- هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات التمويل في مؤسسة البلاستيك والمطاط، ومن بين أهمها نجد حجم المؤسسة، هيكل الأصول، وفرص نموها.

أهمية الدراسة:

انطلاقا من أهمية الموارد المالية في نشاط واستمرارية المؤسسة من جهة، وتعدد وتنوع المصادر المالية من جهة أخرى، يجد المستثمر نفسه في حيرة تكمن في اختيار مصادر التمويل التي تضمن له أعظم ربحية وأكبر مردودية بأقل تكلفة، لذا يوجه هذا البحث لأهم العوامل المحددة لاختيار التوليفة المثلى لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحاولة لإزالة اللبس عن المفاهيم المختلفة المتعلقة بالموضوع.

أهداف الدراسة:

من بين أهم النقاط التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها ما يلي:

- التعرف على أهم المصادر التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتكلفة المترتبة عن استخدام كل مصدر.
- إبراز مختلف النسب والمؤشرات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة.
- بيان أهم العوامل التي تأخذها المؤسسة بعين الإعتبار عندما تقوم بوضع سياستها المتعلقة بالهيكل المالي.
- محاولة الإطلاع على سلامة قرارات التمويل في المؤسسة المتوسطة الجزائرية من خلال دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

تعد مسألة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة وتقييم تركيبة هيكلها المالي، من بين المواضيع الحساسة ذات الأهمية البالغة في مجال مالية المؤسسة، وهذا ما شكل أحد الدوافع الأساسية في اختيارنا لموضوع هذا البحث، وكذلك لتوافقه مع تخصصنا العلمي، بالإضافة إلى إلحاح العديد من المختصين والخبراء في مالية المؤسسة، على أن دراسة الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة ملزمة، وهذا بهدف ترشيد قراراتها التمويلية.

منهج وأدوات الدراسة:

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، اعتمدنا على منهجين أساسيين لمعالجة الموضوع، وهما المنهج الوصفي ودراسة الحالة، حيث يتم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح مختلف مصادر تمويل المؤسسة وتكلفتها، وكذلك التعرف على أهم النظريات التي تناولت تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة، إصافة إلى العوامل المؤثرة في اختيار بنية الهيكل المالي.

وبعدها اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال تحليل الوضعية المالية لمؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية ودراسة العوامل المؤثرة على قرار تمويلها، وهذا بغية إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الواقع التطبيقي.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أهم الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه هي:

1-المراجع بالعربية والفرنسية والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، فضلا عن الإعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، بالإضافة إلى استخدام بعض المجلات والمقالات المنشورة والجرائد الرسمية والمراسيم إضافة إلى مواقع الأنترنت؛

2-الإعتماد على أدوات التحليل المالي لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة؛

3-استخدام التقنيات الكمية في عملية التحليل والتقييم؛

4-توظيف أداة الملاحظة والإستنباط لدى الباحث.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية:

تناولت الدراسة الفترة (2014-2018) وذلك بالإعتماد على البيانات المالية المتعلقة بعينة الدراسة.

الحدود المكانية:

شملت الدراسة مؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE لولاية المدية.

صعوبات الدراسة:

نشير إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، والتي تمكنا من تخطي بعضها، إلا أن هناك بعض الحقائق التي لم نستطع تجاوزها، خاصة في الجانب الميداني، وذلك لقلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية المدية، كذلك صعوبة الحصول على بعض المعلومات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسريتها وعدم التصريح بها حتى لغرض استخدامها في البحوث العلمية.

الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في الكتب والدوريات تم الإطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل تمويل المؤسسات:

1-محمد بوشوشة، 2016، **"تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، جامعة بسكرة، الجزائر.

تناول الباحث إشكالية السياسات التمويلية المتاحة للمؤسسة الاقتصادية وكيف تؤثر هذه السياسات على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية وهدفت هذه الدراسة إلى تفسير مختلف سياسات تمويل المؤسسات الاقتصادية وتحليل سلوكها التمويلي من خلال تحديد أهم المعايير المحددة لهياكلها التمويلية، ومحاولة تحديد المعايير العامة لسياسات التمويل التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل تحسين أدائها. وقد توصل الباحث إلى أن المؤسسة الاقتصادية تتاح أمامها العديد من سياسات التمويل لتمويل نشاطها الإستثماري والإستغلالي، ومن أهم سياسات التمويل يمكن أن نجد سياسة التمويل الذاتي، ولكن في غالب الأحيان لا يكون

كافيا للمؤسسة وبالتالي سوف تضطر للإعتماد على سياسة الإستدانة إضافة إلا أن هناك العديد من العوامل والعناصر التي تتحكم في اختيار المؤسسة لسياسة التمويل المناسبة التي تضمن استمرارها، من بينها قيمة المؤسسة، حجم المؤسسة، هيكل الأصول (الضمان).

2-أنفال حدة خبيزة، 2012، **"تأثير الهيكل المالي على استراتيجية المؤسسة الصناعية"**، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب GMS، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر.

جاء هذا البحث لمحاولة معرفة طبيعة العلاقة بين الهيكل المالي واستراتيجية المؤسسة الصناعية، هدف الدراسة هو توضيح كل من الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل مع التعرض لمختلف أبعاده الرئيسية، تبيان أن معرفة كيفية اختيار الهيكل المالي في ظل مجموعة من المحددات هو السبيل الوحيد الذي يساعد المؤسسة على البقاء والنمو والإستمرار في ظل محيطها التنافسي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الهيكل المالي من أهم القرارات المالية في المؤسسة، وهو عبارة عن مصادر التمويل التي تشكل رأس المال سواء كانت ممتلكة أو مقترضة طويلة أو قصيرة الأجل، حيث توجد هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار شكل التمويل منها المرونة، الملائمة والسيطرة.

3-بكاري بلخير، ضيف أيوب، 2017، **"مجلة محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، دراسة تطبيقية لعينة عاملة في قطاع الخدمات بولاية ورقلة، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أيا من العوامل الأكثر تحديدا للهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع الخدمات في الجزائر، وقد لخصت الدراسة إلى أن كل من هيكل الأصول وعمر المؤسسة هما المحددين الأكثر تأثيرا في تفسير الهيكل المالي لهذه المؤسسات حسب نموذج الإنحدار المتعدد للبيانات الطولية، واستبعد من النموذج الأمثل كل من حجم المؤسسة، معدل النمو، ومعدل المردودية المالية، إلا أنها لا تلعب دورا ملموسا في تفسير الهيكل المالي لهذه المؤسسات.

تختلف دراستنا هذه عن الدراسات السابقة، في الجانب التطبيقي بدراسة حالة مؤسسة إنتاجية متوسطة تابعة للقطاع العام على عكس الدراسات السابقة التي تناولت المؤسسات الإقتصادية الانتاجية العادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الخدماتي.

هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتحليل إشكالية محددات الهيكل المالي للمؤسسات المتوسطة، واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: خصص للإلمام للإطار النظري للهيكل المالي، ومن أجل ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث خصص المبحث الأول من هذا الفصل للتعرف على ماهية الهيكل المالي، أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه لمختلف النظريات المفسرة للهيكل المالي من مداخل تقليدية وحديثة، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة العوامل المؤثرة في اختيار بنية الهيكل المالي.

الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني فخصص لمعرفة مختلف تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجال عملها، إضافة إلى مختلف المشكلات والمعوقات التي تحد من دورها، وأخيرا تطرقنا في هذا المبحث إلى مختلف البرامج والآليات الداعمة التي تعمل على تنمية هذا القطاع.

الفصل الثالث: يعتبر هذا الفصل محاولة لتجسيد وتطبيق أهم النقاط التي تم التطرق لها في الجانب النظري من هذا البحث ميدانيا، للفترة من خلال (2014-2018) دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية، حيث خصص المبحث الأول من هذا الفصل لإعطاء تقديم عام للمؤسسة، وفي المبحث الثاني قمنا بتقييم الهيكل المالي للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014-2018) أما المبحث الأخير فخصص لتقديم الهيكل المالي لمؤسسة البلاستيك والمطاط ودراسة محدداته.

مقدمة الفصل

تعد مسألة التمويل من بين الاهتمامات المشتركة بين معظم المؤسسات الاقتصادية، العامة والخاصة منها الصغيرة، المتوسطة والكبيرة والتي تواجهها بدرجات متفاوتة بسبب تعدد المصادر التمويلية المتاحة من ناحية، والتفاوت في مدي ندرتها أو توفرها من ناحية أخرى، فضلا عن تكلفة الحصول عليها.

كما أن مسألة اختيار تركيبة الهيكل المالي تعد من بين النقاط التي تثير جدلا حادا بين المختصين في مالية المؤسسة، وهذا ما يعد سببا لظهور العديد من النظريات التي تهتم بالهيكل المالي في المؤسسة، وأن اختيار تركيبة هذا الأخير تتحكم فيها مجموعة من العوامل التي ترسم المعالم الأساسية للهيكل المالي الأمثل.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى:

- المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي.
- المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي.
- المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في اختيار بنية الهيكل المالي.

المبحث الأول: ماهية الهيكل المالي

لا يقتصر عمل المدراء الماليين على مجرد التعرف على مصادر الأموال بل أن يحصل عليها بأفضل الشروط، وأن يشكل بذلك المزيج التمويلي الذي يترتب عليه أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ويعرف هذا المزيج بالهيكل المالي لارتباط الأداء المالي للمؤسسة بقدرتها على تشكيل التوليفة المثلى من هذا الهيكل، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة بوتيرة تكافئ تعظيم قيمة المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الهيكل المالي والهيكل المالي الأمثل

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة، من مساهمين ومسيرين لما لها من أثر على استقرارها من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس.

أولا: الهيكل المالي:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الهيكل المالي للمؤسسة نذكر منها:

يعرف الهيكل المالي للمؤسسة بأنه هيكل مصادر التمويل أو جانب الخصوم وحقوق الملكية في كشف المركز المالي.[1]

كما يعرف على أنه تشكيلة المصادر التي تحصلت المؤسسة منها على الأموال المطلوبة لغرض تمويل استثماراتها، وهو يتضمن جميع الفقرات المكونة لجانب الخصوم وحقوق الملكية.[2]

ويعرف أيضا بأنه كيفية تمويل إجمالي موجودات واستثمارات المؤسسة، ويتمثل ذلك بالجانب الأيسر للميزانية أي جانب المطلوبات وحقوق المساهمين الذي يبين كافة وسائل التمويل الذي تستخدمه المؤسسة.[3]

---

[1] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة،2007، "**أساسيات في الإدارة المالي**"، الطبعة الأولى، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطبع، ص138.

[2] جميل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بيروت، دار النهضة العربية، ص302.

[3] محمد أمين الميداني، 1999، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكات، ص91.

ويعرف أيضا على أنه توليفة مصادر التمويل التي اختارتها المؤسسة لتمويل استثماراتها، ويتكون الهيكل المالي من مجموعة من العناصر التي تشكل جانب الخصوم في قائمة الميزانية المالية سواء كان مصدرا خارجيا من الدائنين أو داخليا من الملاك.[1]

ولا بد أن نفرق بين المعنى المرتبط بمصطلحين شائعين في هذا المجال، الأول الهيكل المالي والذي يظهر كيفية قيام المؤسسة بتمويل أصولها المختلفة، والثاني هيكل رأس المال والذي يعرف بالتمويل الدائم للمؤسسة ويكون عادة من القروض طويلة الأجل الأسهم الممتازة وحتى الملكية، وبالتالي فإن هيكل رأس المال جزء من الهيكل المالي للمؤسسة.[2]

ثانيا: الهيكل المالي الأمثل

هو ذلك الهيكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة الأموال (تكلفة رأس المال) الى أقل حد ممكن.[3]

ويقصد بأمثلية الهيكل المالي للمؤسسة مدى إمكانية اختيارها لنسبة تمويل معينة بين كل من الأموال الخاصة والديون، بالشكل الذي يؤدي الى تدنية تكلفة رأس المال الى أقصى حد ممكن وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة.[4]

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص:[5]

أن هيكل التمويل (المزيج التمويلي) ما هو الى تشكيلة الأموال التي تستخدمها المؤسسة في تمويل موجوداتها، على اختلاف مصادر الحصول عليها سواء اكانت داخلية أو خارجية، أو على اختلاف آجال استحقاقها (الوفاء بها)، سواء كانت قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل.

---

[1] نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، 2017، "**عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية**"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات العدد 5، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص 243.

[2] حركاتي نبيل، 2018، "**محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة بولاية سطيف**"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 18، جامعة سطيف 1، ص17.

[3] عبد الغفار حنفي،2002، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، القاهرة، الدار الجديدة، ص335.

[4] عبد الوهاب دادن، 2006، "**تحليل المقاربات النظرية حول أمثليه الهيكل المالي**"، مجلة الباحث، االعدد4، جامعة ورقلة، ص108.

[5] سليمان شلاش، علي بقوم، 2008، "**العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال**"، حالة تطبيقية في شركات المساهمة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، ص64.

أما الهيكل المالي الأمثل فهو ذلك المزيج من التمويل الممتلك و/أو المقترض الذي يجعل المعدل الموزون لكلفة التمويل في أدنى حد ممكن، وإذا ما نجحت المؤسسة في تحقيق ذلك تتمكن من تعظيم ثروة المالكين.

ويترتب على تحديد المؤسسة للهيكل المالي الأمثل المزايا التالية:

- تدنية المعدل الموزون لكلفة التمويل؛
- تعظيم العائد على حق الملكية؛
- تعظيم ثروة المالكين من خلال زيادة قابلية المؤسسة على إيجاد فرص استثمارية جديدة.

المطلب الثاني: مكونات الهيكل المالي ومحددات الاختيار بينهما

يعتبر الهيكل المالي للمؤسسة الصورة التي تعكس مصادر التمويل لمختلف أصولها، وتتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لآخر، ولقد تم تصنيف مصادر التمويل في بحثنا هذا على أساس المعيار الزمني، وكان من الممكن أن نحصل على تصنيفات عديدة من غير المصادر التي اعتمدنا عليها وذلك بالاعتماد على معيار التصنيف القائم على أساس ملكية الأموال أو معيار مصادر التمويل الداخلية والخارجية...الخ.

أولا: مكونات الهيكل المالي

وتتمثل في:

1- مصادر التمويل قصيرة الأجل

يقصد بالتمويل قصير الأجل ذلك النوع من القروض الذي يستخدم غالبا لتمويل العمليات التشغيلية (دورة الاستغلال) التي تقوم بها المؤسسات، أي أن هذا التمويل لا تزيد مدته عن سنة واحدة، ويدخل ضمن مفاهيم رأس المال العامل[1]، تنقسم الى:

أ-الائتمان التجاري:

يعتبر الائتمان التجاري من مصادر التمويل قصيرة الأجل يمنحه المورد الى المشتري عند شراء بضاعة، بقصد إعادة بيعها أو استخدامها كمادة أولية لإنتاج بضاعة مصنعة، حيث يحتاج المشتري الى هذا النوع

[1] على عباس، 2008، **"الإدارة المالية"**، الطبعة الأولى، عمان، اثراء للنشر والتوزيع، ص257.

من التمويل في حال عدم كفاية راس المال العامل، ويأخذ الائتمان التجاري شكل الحساب الجاري أو السفتجة أو الشيك المؤجل.[1]

وتوجد عدة أسباب لاستخدام الائتمان التجاري كمصدر للتمويل لما له من مزايا أهمها:

- التكلفة، ويقصد بها انخفاض تكلفة التمويل عند الاعتماد على الائتمان التجاري كوسيلة للتمويل، وخاصة في حالة استفادة المشتري من فترة الخصم الممنوحة في البيع، أو إذا كان الائتمان بدون شروط تسديد؛
- المصدر الوحيد المتاح للحصول على التمويل، أي ان في حالة عزوف البنك عن منح التمويل أو التشدد في شروط منح القروض يتجه العميل نحو الاستفادة من الائتمان التجاري نظرا لسهولة الحصول عليه؛
- السهولة في منح الائتمان التجاري، حيث لا يتضمن إجراءات متعددة وروتينية مثل التعامل مع البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى؛
- المرونة، ويقصد بها أن المورد يستعمل أسلوب البيع بالأجل عند احتياج استخدام هذا الأسلوب دون أية التزامات اتجاه العميل.[2]

ب- الائتمان البنكي:

يتمثل في القروض والسلفات التي يتحصل عليها المستثمر أو المؤسسة من البنوك ويلتزم بسدادها خلال فترة زمنية معينة، لا تزيد عادة عن سنة واحدة، والقاعدة العامة للائتمان البنكي قصير الأجل يستخدم في تمويل الأغراض التشغيلية للمؤسسة، ويستبعد استخدامه في تمويل الأصول الثابتة.

ويعتبر اختيار البنك من الأمور الرئيسية التي تواجه المؤسسة التي تفكر في استخدام الائتمان البنكي ومن المعايير التي يستحسن على المؤسسة استخدامها في اختيار البنك ما يلي:[3]

- لا بد أن يتناسب حجم البنك مع المؤسسة المقترضة، ويرجع ذلك الى القيود الاقتصادية والقانونية الموجودة على مقدار القرض الممنوح لعميل واحد؛

---

[1] دريد كمال آل شيب، 2009، **"مقدمة في الادارة المالية المعاصرة"**، الطبعة الثانية، عمان، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص212.

[2] براق محمد، غربي حمزة، **"مدخل الى السياسة المالية للمؤسسة"**، الجزائر، المكتب الجامعي الحديث، ص267.

[3] محمد صالح الحناوي، **"أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية"**، مصر، دار الجامعة المصرية، ص234 وبعدها.

- على المؤسسة اختيار البنك الذي يتبع سياسات تتماشى مع حاجاته وظروفه، نظرا لاختلاف البنوك فيما بينها؛
- في حالة دراية البنك وخبرته بعمليات المؤسسة يكون قادرا على مدها بالمشورة المالية، ومن ناحية أخرى من غير المرغوب فيه أن يتم التعامل مع بنك له اتصال وثيق بالمؤسسات المنافسة؛
- يجب على المؤسسات أن تتجنب التعامل مع البنوك التي لا تتمتع بعلاقات طيبة مع البنوك الأخرى أو البنك المركزي؛
- ينبغي التعامل مع البنوك القوية ذات المركز المالي السليم والمستقر.

2- مصادر التمويل الممتلكة متوسطة وطويلة الأجل

يمكن القول بشكل عام بأن الهيكل المالي لمعظم المؤسسات يتضمن حقوق الملكية (التمويل الممتلك)، وتنشأ هذه الحقوق بشكل أساسي من المدفوعات النقدية التي يقدمها المالكين لشراء الأصول المطلوبة للبدء بعمليات المؤسسة، ويمكن أن تزداد حقوق الملكية عن طريق احتجاز الأرباح لإعادة استثمارها في تلك العمليات وتتمثل هذه المصادر في:

أ- التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلة التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة وتطويرها، حيث أنه سوفر الاحتياجات المالية للمؤسسة دون اللجوء الى مصادر خارجية لتلبيتها.

ويمكن تعريف التمويل الذاتي على أنه مصدر امن مصادر أموال الملكية تستخدمه المؤسسة في تمويل احتياجاتها، ويعتبر مؤشر على صحتها المالية وذلك بقياس مدى قدرتها على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء الى مصادر خارجية.[1]

مما سبق يتضح أن التمويل الذاتي ما هو إلا ثمرة نشاط المؤسسة خلال الدورة المالية، مع طرح الجزء الموزع على ذوي الحقوق من النتيجة الصافية، مضافا اليه كل منة أقساط الإهتلاكات والمؤونات ذات الطابع الاحتياطي.

[1] شعبان محمد، 2010، **"نحو اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة ماجيستير، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ص05.

أما القدرة على التمويل الذاتي نظريا تتمثل في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحا منه مجموع المدفوعات السنوية، بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات المؤجلة خلال نهاية السنة، يكون بحوزة المؤسسة فائضا نقديا متمثلا في:

القدرة على التمويل الذاتي= مجموع الإيرادات – مجموع النفقات

ويتم احتسابها وفقا لطريقتين:

- **طريقة الطرح:**

يتم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقا من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة وطرح الأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال.

الجدول رقم (1-1): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الطرح

	البيان	رقم الحساب
	الفائض للاستغلال	
+	المنتجات العملياتية الأخرى	ح/75 ماعدا ح/752
-	الأعباء العملياتية الأخرى	ح65 ماعدا ح/652
+	المنتوجات المالية	ح/76
-	الأعباء المالية	ح/66
+	المنتوجات غير العادية	ح/77
-	الأعباء غير العادية	ح/67
-	الضريبة على الأرباح	ح/695
=	**القدرة على التمويل الذاتي CAF**	/

المصدر: لزعر محمد سامي، 2012، التحليل المالي وفقا للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، ص102.

- **طريقة الجمع:**

وفقا لهذه الطريقة يتم حساب قدرة التمويل الذاتي لتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (1-2): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الجمع

	البيان	الحساب
	النتيجة الصافية	
+	مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم	ح/68
-	الاسترجاعات عن خسائر القيم والمؤونات	ح/78
+	نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة الغير مالية	ح/652
-	فوائض القيم عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	ح/752
-	أقساط إعانات الإستثمار المخولة لنتيجة السنة المالية	ح/754
=	**القدرة على التمويل الذاتي CAF**	/

المصدر: لزعر محمد سامي، 2012، التحليل المالي وفقا للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص102.

وعليه يمكن القول أن التمويل الذاتي يتكون من العناصر التالية:

1) **الإهتلاكات:**

يعرف الاهتلاك على أنه تلك المبالغ السنوية المخصصة لتعويض النقص التدريجي الذي يحدث بصورة فعلية على عناصر الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع مرور الزمن، نتيجة الاستعمال، التلف أو التقادم التكنلوجي، بعبارة أخرى الاهتلاك يمثل طريقة لتجديد الاستثمارات عند نهاية عمرها الإنتاجي أو الاقتصادي.[1]

[1] أحمد بوراس، 2000، **"تمويل المنشآت الاقتصادية"**، عنابة، دار العلوم للنشر، ص28.

2) المؤونات ذات الطابع الاحتياطي:

هي أموال تقتطع منة الأرباح لمواجهة الخسائر أو الأخطار المحتمل وقوعها في المستقبل وذلك تطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر تقوم المؤسسة بتكوين مخصصات تتمثل في المخرون، الحقوق ومؤونات الأخطار والتكاليف.

ومن الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتكوين المؤونات والمخصصات هي حالة احتمال أو ترقب حدوث أخطار محدقة بالمؤسسة مما يترتب عنها تكاليف باهظة عند وقوعها.[1]

3) الأرباح المحتجزة (الغير موزعة):

تمثل الأرباح المحتجزة مصدر تمويل داخلي أو ذاتي طويل الأجل و التي تستطيع المؤسسة تشكيلها بنفسها، حيث تمثل أرباحا تحققت بالفعل غير أن المؤسسة قررت احتجازها لتمويل عملياتها و عدم توزيعها على المالكين،كما تمثل مصدرا داخليا هاما لتمويل احتياجات المؤسسة طويلة الأجل، و تمثل الجزء من الأرباح التي يتم الاحتفاظ به لغرض إعادة استثماره كما تستخدم الأرباح المحتجزة في حالة المؤسسة التي تعاني من مشاكل مالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو تلك التي تواجه ظروفا اقتصادية متقلبة، كما يتم الاعتماد عليها لتجنب زيادة حقوق التصويت و المشاركة في السيطرة في حالة إصدار أسهم أو لتجنب الأعباء الثابتة التي يترتب عليها بيع الأوراق المالية.[2]

كما أن للأرباح المحتجزة مزايا وعيوب يمكن تلخيصها كالآتي:[3]

- كلفة الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل قليلة بالمقارنة مع غيرها؛
- لا تحتاج إلا رهن موجوداتها،
- كلما تراكمت الأرباح المحتجزة أكثر، زاد استخدامها في تمويل موجوداتها، ما ينعكس بشكل إيجابي على السعر السوقي والقيمة الدفترية للسهم.

[1] أحمد بن فليس، 2000، "**المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية**"، قسنطينة، مطبوعات جامعة منثوري، ص17.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى وسيد الصيفي،2007، "**أساسيات ومبادئ الإدارة المالية**"، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ص256.

[3] علي عباس، مرجع سابق، ص281 وبعدها.

ومن عيوب الأرباح المحتجزة:

- لا يستحسن استخدام الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل بشكل متكرر؛
- قد يتعذر على المؤسسات المساهمة المبتدئة الاستفادة من هذا المصدر؛
- يتطلب على المؤسسة أحيانا إصدار أسهم مجانية مقابل احتجاز أرباح المساهمين مما يزيد من كلفة استخدام هذا المصدر.

ب– الأسهم العادية:

تعتبر الأسهم العادية وسيلة من وسائل التمويل طويلة الأجل وهي وسيلة رئيسية خاصة في شركات المساهمة، ويمكن اللجوء اليها عند بدء المؤسسة أو خلال حياتها.

كما يمكن تعريف السهم العادي على أنه مستند ملكية قابل للتداول يعطي لحامله الحق في النتائج التي تحققها المؤسسة وتمكينه من المشاركة والتصويت في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة، وفي حالة تصفية المؤسسة له الحق في جزء من أموال التصفية (وهذا بعد أخذ كل أصحاب الحقوق ذوي الأولوية لحقوقهم).[1]

ج– الأسهم الممتازة:

يطلق على الأسهم الممتازة الأوراق المالية المهجنة لأنها تجمع بين خصائص الأسهم العادية والسندات اذ يكون لها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على توزيعات الأرباح، كما لها الأولوية في السداد في حالة التصفية على أن يتم السداد بالقيمة الاسمية للسهم فقط، وفي حالة تحقيق أرباح في المؤسسة

لا يشترط ضرورة توزيع الأرباح لحملة الأسهم الممتازة، إلا أنه قد ينص بأن يكون من حق حملة هذه الأسهم الحصول على توزيعات مجمعة تغطي الأرباح التي كانت مستحقة لهم في السنة السابقة، إذا لم تقم المؤسسة بتوزيعها، ولا يكون لهم الحق في التصويت في مجلس الإدارة.

وتنتج عن عملية التمويل بالأسهم الممتازة العديد من المزايا سواء للمؤسسة أو المستثمر، كما تنجر عنه العديد من العيوب أيضا يمكن حصرها فيما يلي:

[1] حميد بوزيدة، 2007، "**التقنيات الجبائية**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص22.

- ليس لحامل السهم الحق في التصويت في مجلس الإدارة وله الحق في الاشتراك في التسيير الإداري، إلا في الحالات المنصوص عليها في عقد اصدار هذا السهم؛
- ليس للسهم الممتاز تاريخ تسديد، إلا إذا نص على ذلك في عقد الإصدار هذا ما يمنح المؤسسة ميزة استبدالها بسندات إذا انخفضت معدلات الفائدة في السوق المالية؛
- إن زيادة حجم الأسهم ضمن الأموال الدائمة للمؤسسة يخفض نسبة الأموال المقترضة إلا الأموال الخاصة مما يدعم مركز المؤسسة في قدرتها على الاقتراض؛[1]
- تحقيق عائد ثابت يحصل عليه صاحب السهم الممتاز قبل توزيع أي أرباح على حملة الأسهم العادية؛
- في حالة التصفية، فإن حامل السهم الممتاز يحصل على حقوقه بعد سداد الدائنين وقبل حملة الأسهم العادية.[2]

ومن المساوئ التي تنجر عن اللجوء الى التمويل بإصدار الأسهم الممتازة:

- تكون في العادة تكلفة الأسهم الممتازة أعلى من تكلفة الافتراض، حيث أن حصص الأرباح لا تطرح من الوعاء الضريبي على عكس فوائد القروض؛
- يحق لحملة الأسهم الممتازة الاحتفاظ بحقهم في الحصول على مستحقاتهم من أرباح السنوات التي لم يجر توزيعها وذلك قبل حصول حملة الأسهم العادية على أية توزيعات؛[3]
- تعرض حامل السهم الممتاز لمخاطر تفوق تلك التي يتعرض لها المقرضون من حيث عدم

الزامية التوزيع لهم كما هو الحال مع فوائد الاقتراض؛

- تأتي الأسهم الممتازة في المرتبة الثانية بعد القروض في الحصول على قيمتها في حالة التصفية.[4]

ومن هنا يثار السؤال حول ما إذا كانت هذه الأسهم الممتازة جزء من حقوق الملكية أم أنها جزء من الديون؟، يمكن القول رغم أن الأسهم الممتازة لها طبيعة الديون من حيث ثبات الأرباح الموزعة لها والالتزام

[1] مبارك لسلوس، 2004، "**التسيير المالي**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص184.
[2] براق محمد، غربي حمزة، مرجع سابق، ص40.
[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص185.
[4] براق محمد، غربي حمزة، مرجع سابق، ص40.

بسداد قيمتها الإسمية عند التصفية، إلا أنها لا تعد ديون على المؤسسة ولا يترتب على عدم سداد أرباحها افلاس للمؤسسة كما ان توزيعات الأرباح الخاصة بها لا تخصم من الوعاء الضريبي.[1]

3- مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل

تسعى المؤسسات المعاصرة إلى توفير الموارد المالية من مصادر متعددة وبأشكال مختلفة وفقا للظروف السائدة في الأسواق المالية، أو توجهات ادارتها بشأن تحمل المخاطر من عدمها، وبناء على ما تقدم فإن التمويل المقترض طويل الأجل يعد من مصادر التمويل الأساسية للمؤسسات ومن أهم هذه المصادر:

أ- القروض طويلة الأجل:

يعد هذا النوع من التمويل المقترض بمثابة عقد يلتزم بموجبه المقترض (المؤسسة) على تسديد فوائد دورية طيلة سنوات القرض، إضافة إلى أصل المبلغ المقترض ضمن توقيتات يتم الاتفاق عليها مع المقرض، وقد يكون هذا الأخير مؤسسة مالية وسيطة (بنك، شركة تأمين، صندوق ضمان أو تقاعد) أو غير ذلك من الوسطاء.

وتتراوح آجال هذه القروض بين 3 سنوات و15 سنة، وقد تكون مضمونة بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ويتضمن العقد المبرم شروط تتعلق بالجوانب التالية:

- قيمة القرض، معدل الفائدة المستحق عليه، وتاريخ استحقاقه؛
- الضمانات المرتبطة بالقرض؛
- طريقة تسديد القرض؛
- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.[2]

ب- السندات:

تعتبر السندات أحد صور الاقتراض طويل الأجل، وهو عبارة عن صك مالي تصدره المؤسسة المقترضة للأموال، كما تتعهد بدفع فائدة دورية للمقرض (المستثمر) وأيضا تسديد قيمة السند في تاريخ محدد يدعى تاريخ الاستحقاق.

---

[1] حسين عطا غنيم، 2005، "**دراسات في التمويل**"، مصر، المكتبة الأكاديمية، ص504.

[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، مرجع سابق، ص169.

ويعطي السند لحامله الحق في لمطالبة بعائد سنوي يتمثل في الفائدة التي تلتزم المؤسسة بدفعها بصفة دورية له سواء حققت أرباحا أم لم تحقق وتحسب كنسبة ثابتة من القيمة الإسمية للسند، كما يحق للمستثمر استرداد كافة أمواله عند تاريخ الاستحقاق، كما لها الأولوية في السداد من أموال التصفية في حالة افلاس المؤسسة قبل حملة الأسهم الممتازة والأسهم العادية. [1]

وتتخذ السندات أشكال عديدة منها:[2]

1) **السند لحامله**: حيث تدفع الفائدة والأصل لحامل السند.

2) **السندات الإسمية**: حيث تدفع الفائدة والأصل للشخص المسجل اسمه على السند.

3) **سندات الدخل**: هي السندات التي لا تدفع فوائدها إلا إذا حققت الشركة المقترضة دخل يبقى لتسديد الفوائد، أما فيما يتعلق بتسديد قيمة السند نفسه فيتم بناء على موعد محدد وعلى المقترض الالتزام به بغض النظر عن تحقق دخله أو عدمه.

4) **السندات القابلة للتحويل الى أسهم**: هي السندات التي يمكن تحويلها الى عدد من الأسهم العادية بناءا على لرغبة حامليها، شريطة أن تكون اتفاقية الإصدار الأساسية قد منحته هذا الحق.

وهناك العديد من المبررات وراء استخدام التمويل عن طريق السندات نلخصها فيما يلي:[3]

- تكلفة القروض محددة مسبقا، وأن التكلفة المتوقعة لهذا النوع من التمويل أقل من تكلفة الأسهم العادية أو الممتازة؛
- أن التمويل عن طريق الأسهم يعطي لحامله حق التصويت والرقابة؛
- أن الفوائد تعطي إعفاء ضريبي للمؤسسة باعتبارها من الأعباء الواجبة الخصم من الدخل قبل حساب الضريبة؛

[1] عبد المجيد تيماوي، هواري معراج، 2005، **"مداخلة بعنوان مداخيل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة"**؛ الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسة الاقتصادية؛ جامعة سكيكدة، ص03.

[2] محمد مفلح عقل، 2006، **"مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي"**، الطبعة الأولى، عمان، دار اجنادين للنشر والتوزيع، ص90 وبعدها.

[3] عبد الغفار حنفي، 2000، **"الإدارة المالية"**، مصر، دار الجامعة المصرية، ص623 وبعدها.

- أن السندات القابلة للتحويل إلى أسهم أو ذوي الحق في شراء عدد من أسهم المؤسسة تعطي لها مرونة لتعديل الهيكل المالي.

أما عيوب التمويل عن طريق السندات:

- يترتب عن هذه السندات الالتزام بدفع الفوائد؛
- زيادة المخاطر الناتجة عن التوسع بالتمويل بالمديونية مما يؤدي الى تخفيض قيمة الأسهم المتداولة؛
- تفرض المعايير المالية والأعراف السائدة حدودا قصوى للقروض بهيكل رأس المال.

ج- التمويل بالاستئجار:

يعرف الاستئجار على أنه عملية يقوم بموجبها البنك أو أية مؤسسة مالية أو مؤسسة تأجير مؤهلة قانونا لذلك، بوضع آلات أو معدات أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتفق عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الايجار.[1]

كما يعرف الاستئجار على أنه عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر (مالك الأصل) والثاني بالمستأجر (مستخدم الأصل)، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة. ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها وذلك مقابل قيمة ايجارية محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم.[2]

حيث أن له عدة مزايا من بينها:

- توفير النقدية؛
- توفير درجة عالية من المرونة لإدارة المؤسسة؛
- التقليل من التعرض لمخاطر تقادم الأصول؛
- تحسين صورة الميزانية العمومية للمؤسسة أمام المحلل المالي؛
- إمكانية طرح القيم الإيجارية من الربح قبل الضرائب مما يحقق للمؤسسة اقتصاد ضريبي هام.

[1] الطاهر لطرش، 2000، **"تقنيات البنوك، الجزائر"**، ديوان المطبوعات الجامعية، ص76.

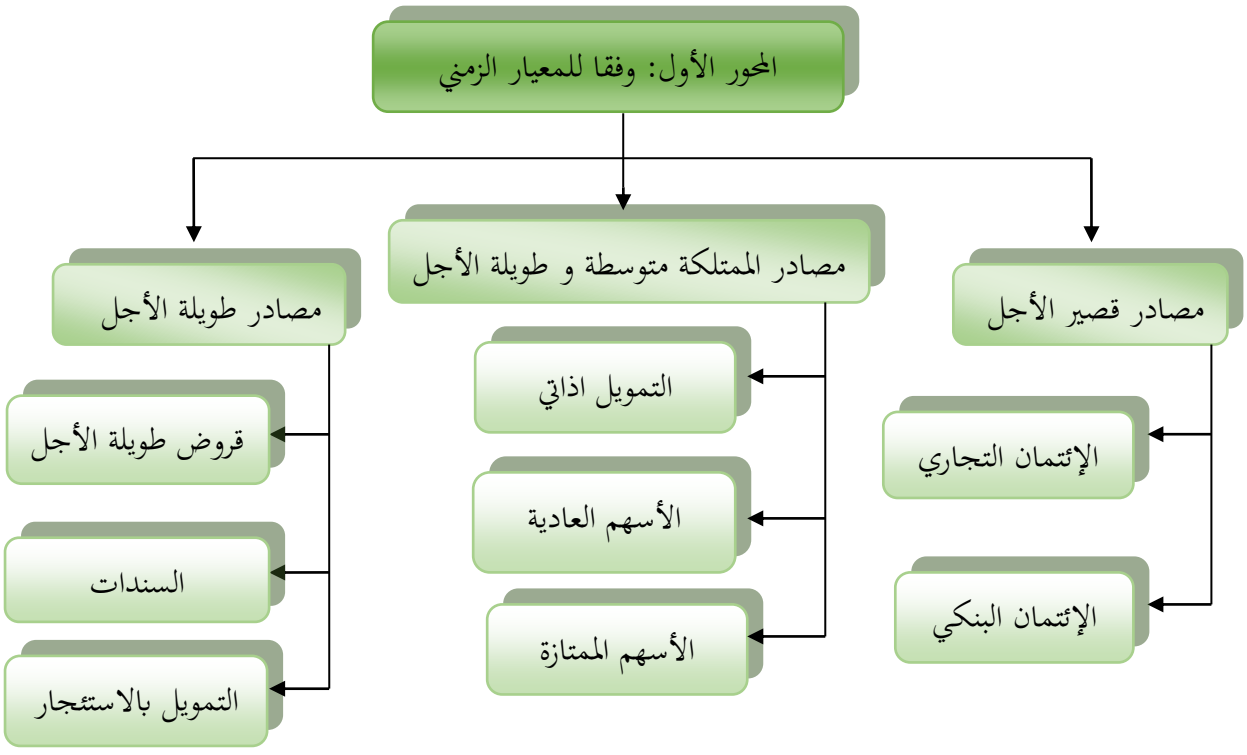
[2] عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، مرجع سابق، ص 176 وبعدها.

وعلى الرغم من وجود هذه المزايا إلا أنه لا يخلو من العيوب منها:

- حرمان المؤسسة من الحصول على قيمة الخردة في نهاية العمر الإنتاجي للأصل؛
- عدم التمتع بإمكانية تخفيض الضرائب التي تدفعها المؤسسة المستأجرة وذلك بسبب عدم قيامها بطرح الاهتلاك الخاص بالأصل الذي كان من الممكن شراءه وامتلاكه بدلا من تأجيره عند إعداد حساب النتائج؛
- في صعوبة القيام بإجراء أي من التحسينات على الأصل المستأجر دون الحصول على المؤجر؛
- زيادة تكلفة الاستئجار الأجل الطويل عن تكلفة الشراء.

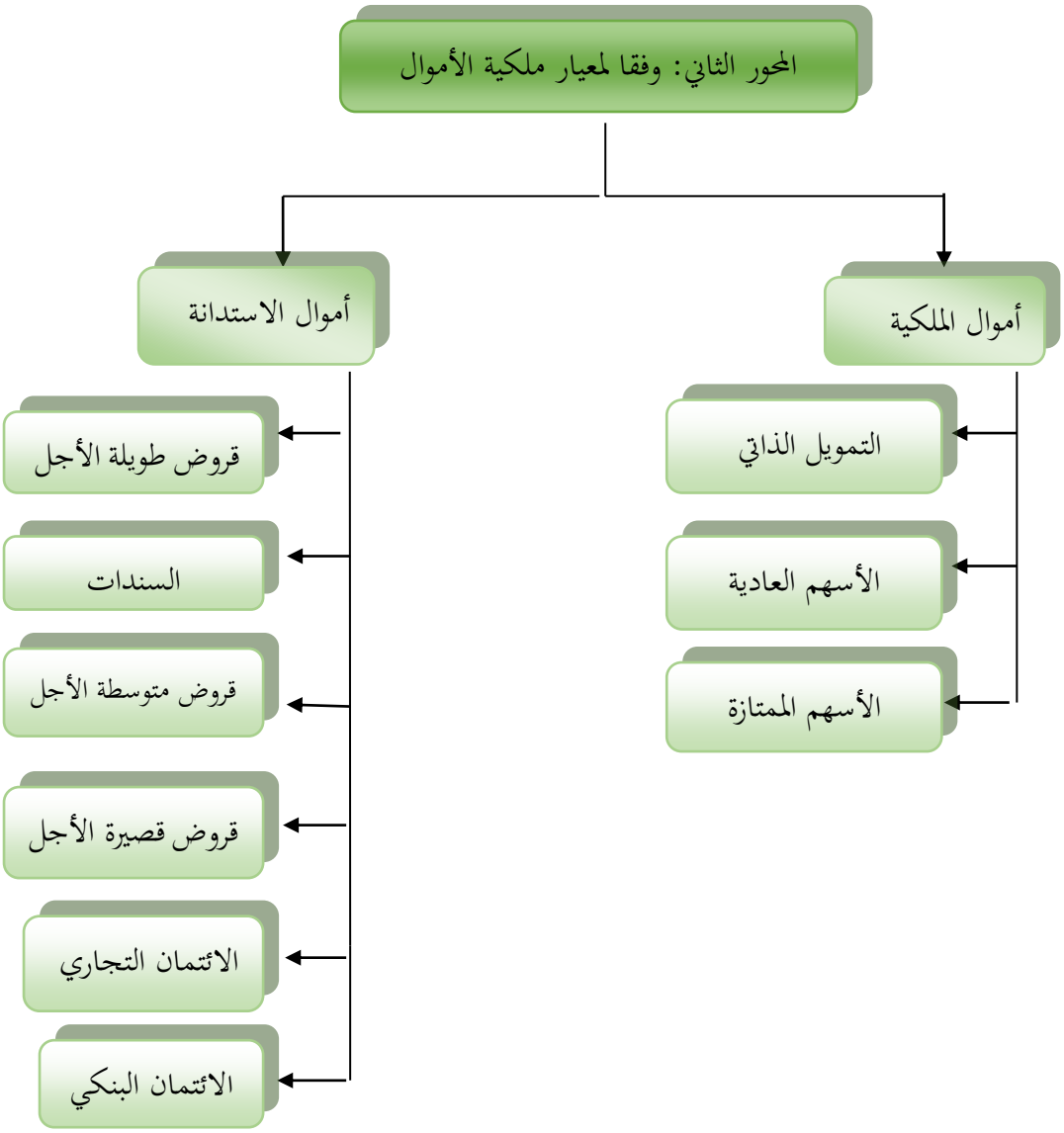
ويمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): مكونات الهيكل المالي



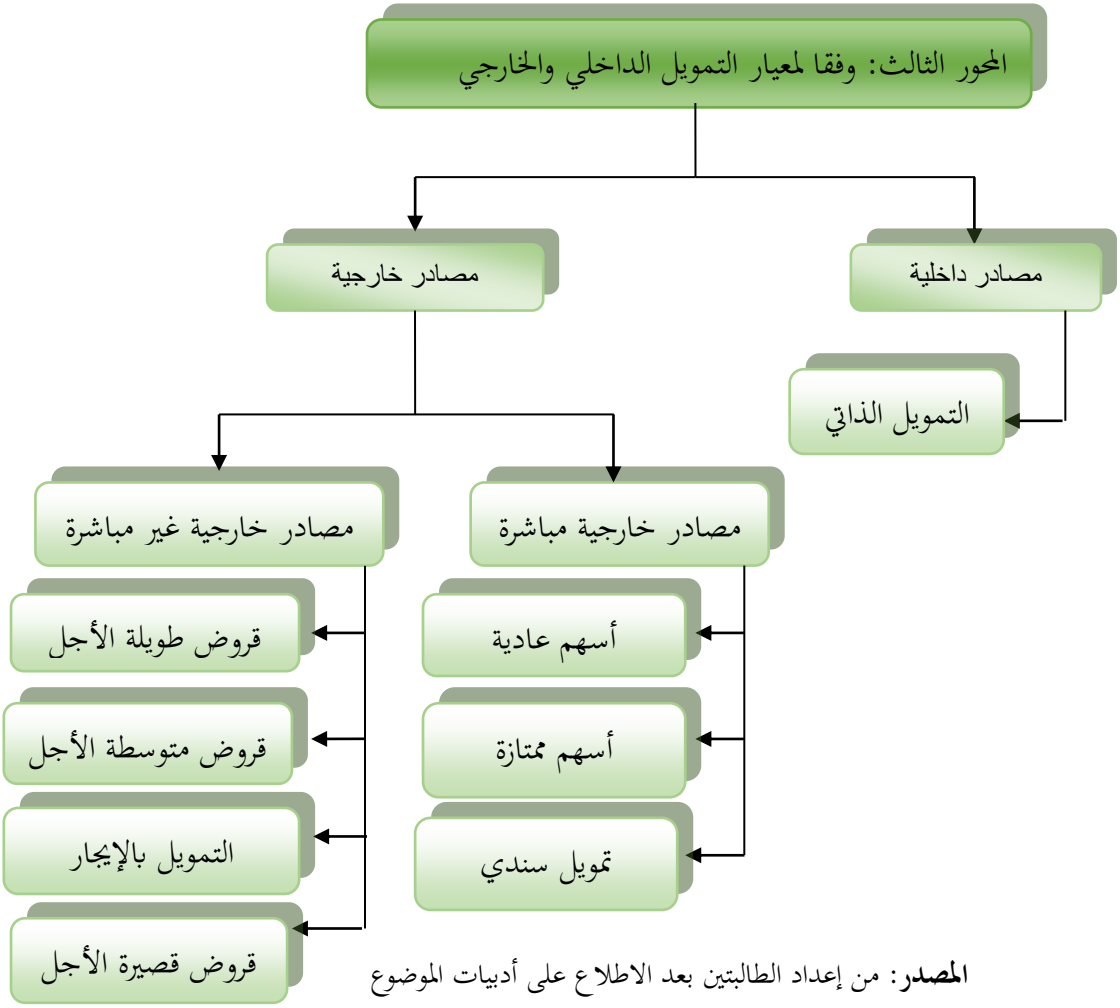
المصدر: من إعداد الطالبتين بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع

الشكل رقم (1-2): مكونات الهيكل المالي



المصدر: من إعداد الطالبتين بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع

الشكل (1-3): مكونات الهيكل المالي وفقا لمعيار التمويل الداخلي والخارجي



المصدر: من إعداد الطالبتين بعد الاطلاع على أدبيات الموضوع

ثانيا: محددات الاختيار بين مصادر التمويل

عند اتخاذ المؤسسة لقرار التمويل لا بد من أن تأخذ في عين الاعتبار العوامل التالية:[1]

1- حجم الأموال المطلوبة والفترة اللازمة لذلك؛

2- ملائمة مصادر التمويل لأبواب الاستثمار،

3- مدى تزامن مواعيد التسديد مع مواعيد التدفقات النقدية الداخلة؛

4- تكلفة التمويل الفعلية مقارنة مع العائد المتوقع على الاستثمار؛

5- القيود المفروضة من مصادر التمويل.

[1] الشواورة فيصل، 2013، "**مبادئ الإدارة المالية الإطار نظري والمحتوى عملي**"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 78 وبعدها.

المطلب الثالث: تكلفة رأس المال

تلجأ المؤسسة عادة إلى مصادر التمويل من أجل تغطية احتياجاتها من الأموال وعلى المسير أن يقوم بالاختيار بين هذه المصادر، مع الأخذ بعين الاعتبار التكلفة المترتبة عن استخدام كل مصدر، والتي تعتبر من المسائل الهامة الهامة التي تعترض المسير المالي وذلك لأهميتها في تحديد معدل المردودية الأدنى الواجب تحقيقه من الاستثمار.

أولا: مفهوم تكلفة رأس المال

تعددت تعاريف تكلفة رأس مال وعليه سنأخذ بعض أهم هذه التعاريف:

تعرف تكلفة رأس المال على أنها مقدار ما تدفعه المؤسسة من أجل الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، ويمكن النظر الى تكلفة رأس المال على أنها الحد الأدنى من العائد الذي يطلبه المستثمرون الذين يقومون باستثمار أموالهم في الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة.[1]

كما تعرف أيضا على أنها المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة[2]، وهي بذلك تكلفة مصادر التمويل.

ويتم تقدير تكلفة رأس المال باتباع الخطوات التالية:

1- تحديد أنواع مصادر التمويل، والتي تستخدم لتحقيق هيكل مالي متوازن مع الأخذ بعين الاعتبار رأس المال وحقوق الملكية وجهات التمويل الخارجي.

2- تحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، وتكون في شكل نسب مئوية من أجل القيام بعملية المقارنة بين معدلات العائد وهذه التكلفة.

3- استخدام أسلوب الترجيح بالأوزان لتكلفة كل مصدر من مصادر الأموال، بحيث نحصل على متوسط مجموع الأوزان المرجحة لتكلفة كل المصادر المستخدمة لنحصل في الأخير على تكلفة مرجحة للأموال.

[1] محمد براق، غربي حمزة، مرجع سابق، ص49.

[2] دادن عبد الوهاب، مرجع سابق، ص107.

ثانيا: تكلفة مصادر التمويل

الهيكل المالي الأمثل هو الذي يحقق أدنى تكلفة وبالتالي سنحدد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل وصولا الى التكلفة الكلية التي تشمل كل المصادر.

1- تكلفة مصادر التمويل قصيرة الأجل

وتنقسم إلى:

أ- تكلفة التمويل في خالة الائتمان التجاري:

تتوقف قيمة تكلفة التمويل باستخدام الائتمان التجاري على الشروط الائتمانية التي يضعها المورد لمنح هذه التسهيلات، ففي ظل غياب الخصم النقدي يعتبر هذا المصدر التمويلي بدون تكلفة تذكر.[1]

غير أنه قد ينقلب الى مصدر تمويلي مرتفع التكلفة إذا لم تحسن المؤسسة استخدامه وتلتزم بالشروط الإئتمانية التي حددها المورد، فعندما تمر الفترة المقررة لإعادة سداد الائتمان دون قيام المؤسسة بالسداد قد يترتب عليه تدهور سمعتها في السوق وقد ينتهي بها الأمر الى الخروج كلية منه.

وفي حالة ما إذا كان الائتمان التجاري الممنوح من المورد يضمن شرطا يقضي بمنح خصم نقدي للعملاء في حالة السداد خلال فترة زمنية معينة، فان البند الرئيسي في تكلفة الائتمان في هذه الحالة تتوقف قيمته على إمكانية حصول المؤسسة على هذا الخصم من عدمه فاذا التزمت بالسداد خلال فترة الخصم النقدي وبالتالي تكلفة الائتمان التجاري في هذه الحالة تكاد منعدمة فيما تزيد تكلفته عندما تقوم المؤسسة بسداد مستحقاتها بعد انتهاء الفترة المقررة بمنح الخصم النقدي.[2]

وتحسب تكلفة الائتمان التجاري وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{360\text{يوم}}{\text{فترة الإئتمان} - \text{فترة الخصم}} \times \left(\frac{\text{نسبة الخصم}}{\%100 - \text{نسبة الخصم}} \right)$$

[1] عاطف وليم اندراوس، 2006، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، مصر، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ص391.

[2] حمزة محمود الزبيدي، 2006، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، ص340.

ب- تكلفة التمويل في حالة الائتمان المصرفي:

تتمثل تكلفة التمويل في هذه الحالة في الفائدة البسيطة التي تدفعها المؤسسة كنسبة مئوية من قيمة القرض التي تحصلت عليه، ويمكن أن يطلق على هذه التكلفة بالتكلفة الاسمية تمييزا لها عن التكلفة الفعلية المرتبطة بشروط الاتفاق بين المؤسسة والجهة المانحة للقرض، والمتأثرة أيضا بمعدل الضريبة الخاضعة له أرباح المؤسسة، وهناك ثلاثة احتمالات بشأن هذه الشروط وهي:

- أن يطلب من المؤسسة الاحتفاظ برصيد معين؛
- ان يطلب من المؤسسة سداد الفائدة مقدما؛
- أن يطلب من المؤسسة سداد القرض على دفعات.

ويمكن احتساب الفائدة وفق العلاقة التالية:[1]

كلفة الفائدة البسيطة= نسبة الفائدة × قيمة القرض × مدة القرض

2- تكلفة مصادر التمويل الممتلكة المتوسطة وطويلة الأجل

وتنقسم إلى:

أ- تكلفة الأسهم العادية:

يعتبر التمويل بالأسهم العادية من أهم مصادر التمويل في المؤسسة، غير أنه يكلف المؤسسة عائدا يجب أن تدفعه لحملة الأسهم، وبإمكان المؤسسة حساب هذا العائد حسب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة بشأن توزيع الأرباح.

ففي حالة توزيع الأرباح بكاملها على المساهمين العاديين تعادل تكلفة الأسهم العادية معدل العائد للسهم الواحد والتي تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{الأرباح الحالية للسهم الواحد}}{\text{قيمة السهم}} = \frac{\frac{\text{الربح المتوقع}}{\text{عدد الأسهم}}}{\text{قيمة السهم}}$$

[1] منير إبراهيم الهندي، 1998، "**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**"، الجزء الثاني، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص535 وبعدها.

أما في حالة توزيع قسم من الأرباح على المساهمين العاديين واحتجاز القسم الآخر، وبما أن هذا القسم سيعاد استثماره من جديد في المؤسسة سيزيد من قيمة المؤسسة ومن معدل ربحيتها، أي أنه في كل عام ستعمل هذه الأرباح على زيادة معدل النمو في المؤسسة.[1]

ويمكن حساب هذه التكلفة كما يلي:

$$\frac{\text{ربح السهم}}{\text{قيمة السهم}} + \text{معدل النمو}$$

ب- تكلفة الأسهم الممتازة:

تمثل تكلفة الأسهم الممتازة معدل العائد الذي يرغب حاملوا هذه الأسهم التي أصدرتها المؤسسة الحصول عليه، نظرا لأنها تعتبر من الاستثمارات الأبدية التي ليس لها تاريخ استحقاق ويحصل حملتها على نسبة ثابتة من الأرباح[2]، كما تمثل تكلفة الأسهم الممتازة نسبة الأرباح الدورية المدفوعة لحملتها الى صافي المبلغ الذي تحصل عليه المؤسسة من بيع هذه الأسهم.

ويتم حساب تكلفة هذا المصدر من مصادر التمويل طويلة الأجل وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{حصة السهم من الربح}}{\text{صافي سعر السهم}} = \frac{\text{حصة السهم من الربح}}{\text{سعر بيع السهم} - \text{كلفة الاصدار}}$$

ج-تكلفة الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة أرباحا تحققت، غير أن المؤسسة قرت احتجازها بدلا من توزيعها على المساهمين وذلك بهدف استخدامها في تمويل الاستثمارات.

لذا فإن المساهمين يعتبرون هذه الأرباح تكلفة متمثلة في مقدار العائد الذي كان بإمكانهم الحصول عليه لو أن المؤسسة قامت بتوزيع هذه الأرباح عليهم.

---

[1] رضوان وليد عمار، 1997، "**الإدارة المالية (مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل)**"، عمان، دار الميسرة للطباعة والنشر، ص153.

[2] حمزة محمود الزبيدي، 2004، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ص729.

وبما أن هدف الإدارة المالية هو تحقيق مصالح الملاك، فإن المؤسسة لا ينبغي عليها أن تحتجز الأرباح ما لم يكن العائد المتوقع على استثمار ما يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للملاك، ونظرا لأن احتجاز الأرباح لا ينطوي عليه أي مصاريف فإن تكلفة الاعتماد على هذه الأموال هو معدل العائد الواجب تحقيقه من استثمارها والذي يجب أن يتساوى مع معدل العائد الذي يطلبه المساهمون ويمكن حسابه كما يلي[1]:

$$\text{معدل النمو} + \frac{\text{الربح المتوسط للسهم}}{\text{سعر بيع السهم}}$$

3- تكلفة مصادر التمويل المقترضة طويلة الأجل

وتنقسم إلى:

أ-تكلفة التمويل في حالة الاقتراض طويل الأجل:

تتحمل المؤسسة التي تتحصل على قروض طويلة الأجل من أجل تمويل نشاطها بعض التكاليف ولحساب تكلفة الاقتراض علينا التمييز بين التكلفة الظاهرة ة التكلفة الحقيقية للقرض.

- التكلفة الظاهرة للقرض: تكلفة الافتراض الظاهرة هي المعدل الذي يحقق تساوي القيم الحالية لمجمل التدفقات النقدية الخارجة المتعلقة بالقرض والقيمة الصافية للمبلغ المقترض المتاح للمؤسسة وتحسب كما يلي:

التكلفة الظاهرة= مبلغ القرض × معدل الفائدة على القرض

- التكلفة الحقيقية للقرض: لا تختلف التكلفة الحقيقية عن التكلفة الظاهرة للقرض إلا في كون هذه الأخيرة تأخذ بعين الاعتبار الوفر الضريبي المحقق من خصم تكاليف الاقتراض من الوعاء الضريبي وذلك وفقا لمعظم التشريعات المعمول بها في العالم، وتحسب وفقا للعلاقة التالية:

التكلفة الحقيقية =معدل الفائدة على القرض (1-معدل الضريبة على القرض)

الوفر الضريبي =التكلفة الظاهرة- التكلفة الحقيقية

[1] محمد صالح الحناوي، نهاد فريد مصطفى وجلال إبراهيم العبد، 2004، **"الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات"**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص47

ب- تكلفة السندات:

تتحمل المؤسسة التي تتحصل على قروض طويلة الأجل من أجل تمويل نشاطاتها بعض التكاليف ففي حالة ما إذا كان القرض على شكل سندات مطروحة للاكتتاب العام أو على شكل قرض طويل الأجل متعاقد عليه.[1]

ويمكن اجمال تكلفة السندات في الآتي:

$$\text{تكلفة الاستثمار للسند الواحد} = \frac{\text{اجمالي التكلفة السنوية للسند}}{\text{متوسط الاستثمار في السند}}$$

$$\text{اجمالي التكلفة السنوية} = \frac{\text{الفائدة السنوية على السند+نصيب السند من عمولة اصدار بعد التوزيع}}{\text{سنوات استحقاق السند}}$$

$$\text{متوسط الاستثمار في السند} = \frac{\text{القيمة الاسمية للسند+القيمة التي يصدر بها السند}}{2}$$

4- التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل

تعرف تكلفة رأس المال بأنها المتوسط الحسابي المرجح للتكاليف الناجمة عن مختلف الموارد المالية للمؤسسة[2]، وعلى المدير المالي حساب التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال واستخدامها كمقياس لمعرفة ربحية الإستثمار ويتم ذلك كما يلي:

- حصر مصادر التمويل؛
- تحديد الأهمية النسبية لكل مصدر بالمقارنة مع اجمالي رأس المال المطلوب؛
- ضرب النسبة في التكلفة لكل مصدر حتى نحصل على التكلفة المرجحة له؛
- تجمع التكاليف المرجحة لمصادر التمويل حتى نحصل على التكلفة المتوسطة المرجحة للأموال والتي تستخدم كمقياس للمقارنة.

[1] الشمخي حمزة، الجرزاوي إبراهيم، 1998، **"الإدارة المالية الحديثة"**، الأردن، دار الصفاء، ص373.

[2] دادن عبد الغني، 2003، **"دور تكلفة رأس المال في اتخاذ قرار تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والرفع المالي في استراتيجية للنمو الداخلي"**، مجلة الباحث، الجزائر، جامعة ورقلة، ص2.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للهيكل المالي.

يعتبر موضوع الهيكل المالي من بين أهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية، حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية اختيار الهيكل المالي للمؤسسة وتفسير السلوك التمويلي لها.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للهيكل المالي.

وقد تمثلت النظريات التقليدية للهيكل المالي فيما يلي:

أولا: المدخل التقليدي

يقر أصحاب هذا المدخل بوجود هيكل مالي أمثل ينشأ عن نقطة اقتراض مثلى تتحقق عند تشكيلة مميزة من الديون والأموال الخاصة، تجعل التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل عند حدها الأدنى، لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى، وذلك عند مستويات مميزة من الرفع المالي، إضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل الخاص مع كل زيادة في هذه المستويات، وذلك نتيجة زيادة درجة الخطر المالي التي يتعرض لها الملاك[1].

ووجهت لهذا المدخل عدة انتقادات منها، تجاهل الضرائب، تكاليف الإفلاس والمراقبة وتجاهل المخاطر المالية الناتجة عن الديون، وثبات معدل العائد المطلوب من المساهمين وهذا غير واقعي، فالمساهمون لا ينتظرون المستوى الأقصى للديون للمطالبة بعلاوات المخاطرة تعوضهم عن الخسائر المحتملة[2].

ثانيا: مدخل صافي الربح.

حسب مدخل صافي الربح، إن استمرار ارتفاع نسبة الرفع المالي في الهيكل المالي للمؤسسة يعني استمرار انخفاض التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل، نظرية الوصول بنسبة الرفع المالي إلى 100% في المؤسسة ستكون التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل في حدها الأدنى لتكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى، ومن المنطق أن يتحقق ذلك عندما تعتمد المؤسسة كليا على الديون فقط، رغم أن ذلك لا يسمح به من الناحية القانونية[3].

---

[1] إلياس بن سياسي ويوسف قريشي، 2011، "**التسيير المالي– الإدارة المالية–**" الجزء الثاني، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 289.

[2] حمزة محمودي الزبيدي،2008،"**الإدارة المالية المتقدمة**"، الأردن، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ص 775.

[3] حمزة محمودي الزبيدي، رجع سابق، ص 776.

وما يعاب على هذا المدخل إهماله للمخاطر المالية الناتجة عن زيادة نسبة الرفع المالي والتي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الديون وتكلفة التمويل الخاص.

ثالثا: مدخل صافي ربح العمليات.

مدخل صافي ربح العمليات يعارض وجود تأثير للهيكل المالي (لقرار التمويل) على قيمة المؤسسة، حيث تعتقد مؤيدوه أن قيمة المؤسسة مستقلة تماما على أي تغيرات في الهيكل المالي وأنها مستقلة أيضا عن تأثيرات التكلفة المتوسطة المرجحة للتمويل، كما أن هذه الأخيرة لا تتأثر بتغير نسبة الرفع المالي فهي ثابتة، ويشير المضمون العام لهذا المدخل أن المساهمون سيطالبون بزيادة معدل العائد نتيجة زيادة اعتماد المؤسسة على الديون، مما يقود إلى ارتفاع تكلفة التمويل الممتلك (ke) يعوضه الانخفاض في تكلفة الديون (ked)، ما يؤدي إلى ثبات تركيبة الهيكل المالي وتظل ثابتة[1].

رابعا: المدخل الأول لموديغلياني وميلر (M&M) في غياب الضرائب.

ويضم هذا المدخل اقتراحين هما:

1-الإقتراح الأول: مفاده أن القيمة السوقية للمؤسسة مستقلة عن تشكيلة هيكلها المالي، حيث أن هذه القيمة لا ينبغي أن القيمة لا ينبغي أن تقل أو تزيد عن القيمة السوقية لاستثماراتها سواء تم تمويلها بالديون أو بالأموال الخاصة، وتتحدد قيمة المؤسسة من خلال خصم صافي ربح العمليات بمعدل خصم يمثل معدل العائد المطلوب يتناسب مع درجة المخاطرة بالنسبة للشريحة التي تنتمي إليها المؤسسة، وهذا يشير إلى أن القيمة السوقية للمؤسسة تمثل انعكاس لقرارات الاستثمار، وتتعلق بفعالية هذه القرارات من حيث التوزيع بين استثمارات ثابتة واستثمارات متداولة، ولا تتعلق بكيفية تمويل الاستثمارات، أي ليس لها علاقة بقرارات التمويل.[2]

[1] منير إبراهيم صالح الهندي،" **الإدارة المالية، تكلفة الإفلاس والوكالة على نسبة الاقتراض وعلى القيمة السوقية للمنشأة، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**"، الطبعة السادسة، المكتب العربي للنشر، الإسكندرية، ص ص 638-641.

[2] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 790.

2-الإقتراح الثاني: يشير الاقتراح الثاني إلى إن معدل العائد المطلوب لمؤسسة تعتمد على الديون يعادل معدل العائد المطلوب لمؤسسة أخرى مماثلة تنتمي لنفس فئة المخاطرة لكن لا تعتمد على الديون في التمويل مضافا إليه عائدا إضافيا (علاوة المخاطرة) لتعويض المخاطرة المالية الناتجة عن الاقتراض[1].

خامسا: المدخل الثاني لموديغلياني وميلر في حالة وجود الضرائب.

تناولنا وجهة نظر كل من موديغلياني وميلر في عالم لا توجد فيه ضرائب والآن نعرض وجهة نظريهما في شأن تأثير الديون على قيمة المؤسسة ولكن بفرض وجود الضرائب، بعد صدور المقال التصحيحي سنة 1963 بين أنه في ظل خضوع دخل المؤسسة للضريبة تكون القيمة السوقية للمؤسسة التي تعتمد في التمويل الداخلي إلى جانب مصادر التمويل الخارجي أكبر من القيمة السوقية للمؤسسة مماثلة تعتمد على مصادر التمويل الداخلي فقط، ففوائد القروض تعتبر من بين المصروفات التي لا تحتاج للضريبة، فبالتالي للمؤسسة التي يحتوي هيكل مالها على القروض ستستفيد من وفرات ضريبة، ويبدو أنه في حالة وجود فرق بين القيمة السوقية للمؤسسة لا يجب أن تزيد أو ننقصها عن القيمة الحالية للوفرات الضريبة المحققة وفي حالة زيادة أو نقصان هذا الفارق فعملية المراجحة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين.[2]

سادسا: مدخل نظرية التوازن.

نظرية التوازن من أعمال 1984، وقد عرفت مرحلتين، حيث أنه في في المرحلة الأولى تم إدخال أثر الإفلاس على نموذج موديغلياني وميلر، وخلصت إلى تحديد معدل استدانة أمثل وفي المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلا، حيث تم أخذ في الإعتبار تكلفة الوكالة.

1- تكلفة الإفلاس وقيمة المؤسسة: يترتب على عدم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها في مواعيد استحقاقها تحمل المؤسسة لجملة من التكاليف، تعرف باسم تكلفة الإفلاس، والتي تتضمن أساسا التكاليف القانونية والإدارية التي تصاحب عملية الإفلاس والانخفاض، المحتمل في كل من قيمة الأصل

[1] ياسين ضيف، 2014-2015، **"تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المستقرة"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، غير منشورة، 27 وبعدها.

[2] منير إبراهيم صالح الهندي، مرجع سابق، ص 639.

والأرباح نتيجة لانخفاض كفاءة عمليات مباشرة (تكاليف إدارية، تكاليف مالية ...)، وتكاليف غير مباشرة كتكاليف الفرصة.[1]

2- تكلفة الوكالة وقيمة المؤسسة: تقوم نظرية الوكالة على العلاقة التي تنشأ بين طرفين هما: الموكل والمكيل، وتتحدد هذه الوكالة وفق شروط عقد يكلف الموكل بموجبها الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه كما يفوضه باتخاذ القرارات نيابة عنه، وتصف هذه النظرية المؤسسة على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية بين الأطراف ذوي المصالح فيها.[2] وقد أرست مقالات نظرية الوكالة التي تستند حول ترشيد سلوك المسيرين، حيث تتبنى أطراف علاقة الوكالة سلوكا انتهازيا، فهم يبحثون عن الاستفادة من نقاط الضعف والثغرات في العقود وينشئ هذا السلوك الانتهازي ما يعرف بتكاليف الوكالة.[3] كما تصنف تكاليف الوكالة إلى ثلاثة أنواع تتمثل في: تكاليف المراقبة، تكلفة التعهد والالتزام والتكاليف الباقية.[4]

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للهيكل المالي

من أهم النظريات الحديثة للهيكل المالي، نظرية ترتيب مصادر التمويل وتسمى أيضا بنظرية الإلتقاط لمصادر التمويل، ونظرية عدم تماثل المعلومات ونظرية الإشارة.

أولا: نظرية ترتيب مصادر التمويل (نظرية الالتقاط)

بدأت نظرية ترتيب مصادر التمويل مع عدم تماثل المعلومات، بمعنى أن المسيرين يملكون معلومات حول قيم مؤسساتهم والمخاطر أكثر من المستثمرين الخارجين[5]، وتبلورت هذه النظرة على يد Myers في الثمانينات، حيث يتلخص مضمونها حول ترتيب وتصنيف مصادر التمويل حسب أفضليتها، وتتشكل هذه النظرة من النماذج التالية:

---

[1] منير إبراهيم صالح الهندي، نفس المرجع السابق، ص667.

[2] مؤيد محمد علي الفضل ونوال حربي راضي،2010، "**العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ظل نظرية الوكالة**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 04، المجلد 12، ص 130.

[3] مهدي شرقي،2015، "**مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة**"، حالة المؤسسات العمومية، العدد 01، ص138 وبعدها.

[4] العايب ياسين،2011-2011، "**إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة، غير منشورة، ص 43.

[5] صبيحة قاسم هاشم، 2015، "**نظريات هيكل التمويل الحديثة، تطبيق عملي لنظرية الالتقاط ودورة حياة الشركة** "، بحث تحليلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، المجلد 21، ص70 وبعدها.

1- نموذج Myers (1984): يتضمن خيارات التمويل وتشكيل الهيكل المالي، حيث يستند النموذج إلى أن المؤسسة تفضل الاعتماد على التمويل الداخلي، وإذا كان لابد اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي فإنه يفضل البدء بالديون، ثم التمويل بالسندات القابلة للتحويل لأسهم ثم إصدار الأسهم كآخر بديل للتمويل[1].

2- نموذج Williamson(1988): تضمن النموذج تكلفة المعاملات وتكلفة الوكالة، حيث تم اعتبار أنه يتم التعامل مع الديون والأموال الخاصة ليس كمجرد أدوات مالية للتمويل، فحسب Williamson فإن درجة خصوصية الأصل المراد تمويله يلعب دورا هاما في اختيار نوع مصدر التمويل الذي يتم اللجوء إليه، حيث أنه عندما يتعلق الأمر بتمويل أصل خاص، فمن الأفضل الاعتماد على التمويل بالأسهم عن طريق إصدار حجم مقبول من الأسهم، فمثلا إذا كان الاستثمار الخاص هم مشروع بحث وتطوير، يكون ذلك مقبولا أكثر من قبل المساهمين أكثر منه من قبل المقرضين باعتبار أنه لا يولد العوائد المنتظر في المواعيد المحددة، أما إذا تعلق الأمر بتمويل أصول غير خاصة، تكون الديون أكثر ملائمة من باقي مصادر التمويل، على اعتبار أن الاستثمار في هذه الأصول سيولد عوائد منتظمة تتماشى مع مواعيد سداد الفوائد والديون[2].

3- نموذج Myers (1990): حاول Myers حسب هذا النموذج معالجة مختلف القرارات المالية التي تستخدمها المؤسسة على المدى البعيد وذلك تحت فرضية أن المسيرين يسعون إلى تعظيم ثروة المؤسسة، حيث من أجل تمويل الاستثمارات تفضل المؤسسة الاحتفاظ بالأرباح بدلا من اللجوء إلى سياسة زيادة رأس المال التي تفرض توزيع مكافآت رأس المال الإضافية، وبذلك وفقا للنموذج تم ترتيب مصادر التمويل كالتالي: التمويل الذاتي ثم زيادة رأس المال وأخيرا الاستدانة.

---

[1] نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، مرجع سابق، ص253 وبعدها.

[2] إلياس بن ساسي وخيرة الصغيرة كماسي، 2016، مداخلة بعنوان "**آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات**"، الملتقى الوطني الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة ورقلة، يومي 15-16 سبتمبر، ص637 وبعدها.

ثانيا: نظرية عدم تماثل المعلومات:

عدم تماثل المعلومات يقصد بها[1]عمد المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة، أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يكتسب معلومات ليست في حوزة الآخر وقد يستغلها لتحقيق مصالحه الشخصية، ويعد Akerlof أول من أشار لهذه النظرية من خلال الدراسة التي قام بها في سوق السيارات سنة 1970.

وتلخص هذه النظرية بأن التمويل بالديون أفضل بكثير من التمويل بالأسهم، وليس بسبب الوفورات الضريبية على فوائد الديون، ولكن التأثير السلبي لإصدار الأسهم العادية على المساهمين القدامى، فإصدار أسهم عادية لا ينبغي أن يكون إلا في حالة وجود فرصة استثمارية غير عادية لا ينبغي تفويتها، أو عندما تدرك الإدارة أن مستقبل المؤسسة غير مطمئن أو أن إصدار أسهم جديدة سيكون في صالح المساهمين الحاليين، وتقضي هذه النظرية بالاعتماد على الأرباح المحتجزة في التمويل قبل اللجوء للديون، وإن تم اللجوء إلى الديون فلا ينبغي أن يصل إلى النقطة التي توصي بها نظرية التوازن، وذلك للإبقاء على طاقة افتراضية احتياطية يمكن استخدامها في الظروف الطارئة حتى لا تضطر المؤسسة إلى استخدام البديل غير المرغوب فيه المتمثل في إصدار أسهم عادية جديدة[2].

ثالثا: نظرية الإشارة:

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى(Ross) عام 1977م وتقوم على فكرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق. تتلخص أهم فرضيات هذه النظرية فيما يلي:

- تنطلق نظرية الإشارة من أن المسيرين في المؤسسات الأحسن أداء بإمكانهم إصدار نظرية الإشارة من أن المسيرين في المؤسسات الأخرى أقل منها أداء، وينبغي أن تكون هذه الإشارات من الصعب تقليدها من المؤسسات ذات الأداء الضعيف؛

[1] مريم باي، 2007، **"السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، ص 198.

[2] زغود تبر، 2009-2010، **"محددات سياسة التمويل للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**، مذكرة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة، ص107 وبعدها.

- نظرية الإشارة تستند إلى فكرتين أساسيتين وهما: نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات حيث أنه يمكن للمسيرين في المؤسسة تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين، وفي حالة ما كانت المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع، فإنها لا تدرك ولا تفهم بنفس الطريقة[1]؛
- تكون تلك الإشارات إما كوصف لتكلفة التمويل، سياسة توزيعات الأرباح أو إعادة شراء الأسهم أو إصدار سندات، والتي تعتبر كدليل على قدرة المؤسسة على توليد السيولة؛
- المستثمر رشيد حيث أنه يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك يتساءل أولا عن الفائدة التي تهدف جهة الإشارة، ويحاول فهم صورة الأعضاء المسيرين للمؤسسة وسياستهم في الاتصال، كما يراعي مراقبة وحكم السلطات البورصية في حالة نشر معلومات غير صحيحة[2].

[1] دادن عبد الوهاب، 2009-2010، "**الجدل القائم حول أمثلية هياكل التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة الباحث، ورقلة، العدد07، ص 319.

[2] دادن عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 112.

المطلب الثالث: تقييم الهيكل المالي للمؤسسة

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب والمؤشرات التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة لترشيد قراراتها وتقييم المركز المالي لها.

أولا: التقييم باستعمال مؤشرات التوازن المالي

هناك مجموعة من المؤشرات التي تقيس درجة تحقيق التوازن المالي والمتمثلة في:

1-رأس المال العامل (FR)

يعرف رأس المال العامل في المؤسسة بأنه الزيادة في الأصول الجارية على الالتزامات الجارية (المتداولة)، كما يعتبر من أهم مؤشرات التوازن لمالي.[1]

ويمكن حسابه من أعلى الميزانية ومن أسفلها كذلك كما يلي:[2]

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل= الموارد الدائمة – الاستخدامات الثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل=الأصول الجارية- الخصوم الجارية

ويمكن تقسيمه الى أربعة أنواع:[3]

أ-رأس المال العامل الصافي (FRNG)

هو ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصصة لتمويل الأصول المتداولة الجارية (استخدامات الاستغلال). أو أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد المالية الدائمة، وهو رأس المال العامل ويمكن حسابه تبعا لمنظورين:

---

[1] مبارك لسلوس، 2002، "**تسيير مالي، الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ص31.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، "**التسيير المالي (الإدارة المالية، دروس وتطبيقات)**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص68 وبعدها.

[3] زغيب مليكة، ميلود بوشنقير، 2010، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ص50

من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي= موارد دائمة – استخدامات الثابتة

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي= (استخدامات الاستغلال+ خزينة الأصول) – (موارد الاستغلال +خزينة الخصوم)

حيث يعتبر FRNG مؤشر هام للتوازن المالي على المدى الطويل وذلك حسب الحالات التالية:[1]

- الحالة الأولى: $FRNG > 0$ ويشير ذلك الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدي الطويل، حيث تتمكن حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة الأجل وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.
- الحالة الثانية: $FRNG = 0$ يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق حجز (حالة نادرة الحدوث).
- الحالة الثالثة: $FRNG < 0$ يشير الى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز موجب في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع الموارد المالية الدائمة.

ب–رأس المال العامل الخاص:

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول الثابتة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص= الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

ج–رأس المال العامل الأجنبي:

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي= رأس المال العامل الصافي– رأس المال العامل

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص103.

د-رأس المال العامل لإجمالي:

هو مجموع الأصول الجارية، لذلك يرى بعض المحللون الماليون أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية يوجد مصطلح يؤدي نفس المعنى.

2-الاحتياج الى رأس المال العامل (BFR)

يمثل اجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول الجارية مع الموارد المالية قصيرة الاجل[1]، حيث أن (منح آجال طويلة للعملاء، مخزون ذو دوران بطيء، ضعف أداء التفاوض التجاري وذلك بقبول آجال قصيرة من طرف المورد لتسديد الدين ...الخ) يتولد عنه احتياج مالي للاستغلال ما يتوجب عليه البحث عن مصادر تمويلية أخرى.

ويحسب كما يلي: احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الدورية (للاستغلال)– الموارد الدورية

ويمكن التمييز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل:

أ-احتياجات رأس المال العامل للاستغلال (BFRE)

ب-احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال(BFRHE)

3-الخزينة(TR)

تعرف الخزينة على أنها مجموع الأموال السائلة التي هي تحت تصرف المؤسسة[2]، ويعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها[3]، ويتم حساب الخزينة وفقا للمعادلتين التاليتين:[4]

[1] شعيب شنوف، 2008، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**"، الجزء الأول، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، ص116.

[2] بوشاشي بوعلام، 2001، "**الميسر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**"، الجزائر، دار هومة للطباعة للنشر والتوزيع، ص110.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص35.

[4] بوشاشي بوعلام، نفس مرجع سابق، ص110.

الخزينة= رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

الخزينة= القيم الجاهزة – السلفات المصرفية (المساهمات البنكية)

ويمكن أن تظهر الخزينة في المؤسسة بإحدى الحالات الثلاث التالية:

- الحالة الأولى: TR=0 ويشير ذلك الى أن رأس المال العامل مساوي للاحتياج الى رأس المال العامل وفي هذه الحالة التوازن المالي محقق لكن في حده الأدنى.
- الحالة الثانية: TR>0 ويشير ذلك الى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج الى رأس المال العامل وفي هذه الحالة التوازن المالي معتبر ويمكن للمؤسسة القيام باستثمارات إضافية.
- الحالة الثالثة: TR<0 ويشير ذلك الى أن رأس المال العامل أصغر من الاحتياج الى رأس المال وفي هذه الحالة رأس المال العامل عير كافي لتمويل الاحتياجات، مما يعكس حالة اللاتوازن المالي التي قد تؤدي الى افلاس المؤسسة.

وتنشأ هذه الحالة نتيجة عوامل داخلية كسوء استخدام الموارد المالية المتاحة، أو لعوامل خارجية كالركود الاقتصادي أو للسببين معا، وتتم عملية إعادة التوازن عن طريق ترشيد استخدام الموارد، أو جلب مبلغا إضافيا من الأموال الدائمة يمثل مبلغ العجز.

ولكي يتحقق التوازن المالي لا بد أن يتحقق ما يلي:[1]

- ✓ الشرط الأول: FRNG>0 ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة.
- ✓ الشرط الثاني: FRNG>BFR أي رأس المال العامل يغطي الاحتياج الى رأس المال العامل إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات الدورة (دورة الاستغلال).
- ✓ الشرط الثالث: TN>0 ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011، **"التسيير المالي والإدارة المالية"**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ص106 وبعدها.

ثانيا: التقييم باستخدام النسب المالية

تعددت النسب المالية لتقييم الهيكل الملي للمؤسسة لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة، وتعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفر كافة المعلومات التي تعتمد عليها كما أنها تتعلق بذاتية الباحث مما يدل على مصداقية هذه النسب.

وأهم النسب التي تساعد على دراسة الهيكل المالي ما يلي:

1-نسب التوازن الهيكلي:

وتتمثل أساسا في:[1]

الجدول رقم (1-3): نسب التوازن الهيكلي

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير جارية	أكبر من الواحد (1)	يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة، وهو يحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	أكبر من الواحد (1)	تبين هذه النسبة إمكانية المؤسسة من تمويل أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الخاصة، وهي تحدد مستوى رأس المال العامل الخاص.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على شنوف شعيب، 2012، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع، ص102.

[1] شنوف شعيب، مرجع سابق، ص102.

2-نسب المديونية:

هي مجموع النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير، بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهذا على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات.

كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الأعمال نتيجة عدم قدرتها على تسديد مستحقات الدائنين[1]، ومن نسب المديونية أكثر استعمالا:[2]

الجدول رقم (1-4): نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	أكبر من الواحد	تقيس درجة اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على الأموال الخاصة.
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	أقل أو تساوي 0.5	تقيس المدة التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها الطويلة ومتوسطة الأجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي، فهي إذا مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على الاستدانة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نعيمة شباح، 2007، "**دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية**"، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، ص104.

[1] حميشي شيحة، 2010، "**التسيير المالي للمؤسسة**"، دروس ومسائل محلولة، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر، ص215.

[2] نعيمة شباح، نفس المرجع السابق، ص104.

3-نسب السيولة:

تستعمل هذه النسب للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل وتتمثل أساسا في النسب التالية:[1]

الجدول رقم (1-5): نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول المؤشر
نسبة سيولة الأصول	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$	أكبر من 0.5	تقارن الأصول المتداولة مع مجموع الأصول من خلالها نستنتج مدى سيولة أصول المؤسسة.
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الجارية الخصوم}}$	أكبر من الواحد	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{حقوق الغير} + \text{الموجودات}}{\text{الخصوم الجارية}}$	محصورة بين $[0.3;0.5]$	تقيس مدى تغطية الديون قصيرة الأجل (الخصوم الجارية) بواسطة الحقوق.
نسبة السيولة الحالة	$\frac{\text{الموجودات} \left(\text{القيم الجاهزة}\right)}{\text{الخصوم الجارية}}$	محصورة بين $[0.2;0.3]$	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية، أي أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على حياة نجار، 2016، **"محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، تسيير الموارد البشرية، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق يحي جيجل، ص23.

[1] حياة نجار، مرجع سابق، ص23.

4-نسب النشاط:

تهتم نسب النشاط بقياس كفاءة وفعالية المؤسسة في استخدام مواردها المالية المتاحة لها والرقابة عليها وتتضمن المقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمارات في الأصول المختلفة قدرة المؤسسة على تصريف البضاعة المشتراة بغرض البيع، كذلك مقدرة إدارة المؤسسة على تحصيل الحقوق من العملاء.

وتتمثل أبرز النسب المستعملة في قياس نسب النشاط فيما يلي:[1]

الجدول رقم (1-6): نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$ حيث أن متوسط المخزون$=\frac{\text{مخ1}+\text{مخ2}}{2}$ ومنه فإن مدة تصريف المخزونات$=\frac{360 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	مرة	يحسب هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الى مبيعات من خلال تكلفة البضاعة المباعة.
معدل دوران الزبائن	$\frac{\text{المبيعات الآجلة}(\text{الزبائن}+\text{أوراق القبض})}{\text{متوسط الزبائن}+\text{أوراق القبض}}$ حيث أن متوسط الزبائن$=\frac{\text{رصيد أول السنة}+\text{رصيد آخر السنة}}{2}$ ومنه مدة تحصيل الزبائن بالأيام $=\frac{360}{\text{معدل دوران الزبائن}}$	مرة	يحدد هذا المعدل عدد المرات التي تبيع فيها المؤسسة مخزوناتها على الحساب.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالإعتماد على عامر عبدة الله، 2015، التحليل والتخطيط المالي المتقدم، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البداية للنشر والتوزيع، ص207.

[1] عامر عبدة الله، مرجع سايق، ص207.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في اختيار بنية الهيكل المالي

تتحكم في عملية اختيار بنية الهيكل المالي للمؤسسة عدة عوامل، منها ما تفرضه طبيعة المحيط الخارجي، ومنها ما يتعلق بطبيعة المؤسسة نفسها.

كما تتحكم في عملية الاختيار خصائص مصادر التمويل في حد ذاتها، حيث يراعى في قرار اختيار الهيكل المالي للمؤسسة تحقيق الهدف الرئيسي لملاكها والمتمثل في تعظيم القيمة السوقية لمؤسستهم.

المطلب الأول: محددات الهيكل المالي

هناك العديد من العوامل التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عندما تقوم بوضع سياساتها الأساسية المتعلقة بالهيكل المالي وتتمثل أساسا في:

1-حجم المؤسسة:

يؤثر حجم المؤسسة بشكل كبير على تركيبة الهيكل المالي، بحيث أن المؤسسات ذات الحجم الصغير تعتمد على المصادر الداخلية في تمويلها، بينما المؤسسات ذات الحجم المتوسط والكبير فتعتمد على الاستدانة.[1]

2-هيكل الأصول:

إن هيكل أصول المؤسسة أي طبيعة موجودات يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيارها لمصادر تمويلها، فقد كشفت نتائج بعض الدراسات عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول ونسبة الاقتراض، فكلما زادت نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول زاد اعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة وقل اعتمادها على القروض.[2]

---

[1] يوسف قريشي، الياس بن ساسي، 2006، "**خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص433.

[2] بكاري بلخير، ضيف أيوب، 2017، "**محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 01، المجلد 10، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ص593.

3-معدل النمو:

إن المؤسسات ذات النمو السريع والعالي يمكنها أن تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي لتغطية مختلف احتياجاتها التوسعية على عكس المؤسسات الأخرى ذات النمو المنخفض.[1]

حيث تكون التكاليف الخاصة ببيع الأسهم العادية أكبر من تلك المتعلقة بالحصول على القروض، والذي يشجعهم في الاعتماد على ذلك، وفي نفس الوقت فإن المؤسسات ذات النمو السريع تكون لديها القدرة على مواجهة احتمالات حالة عدم التأكد، والتي قد تقلل من توجهاتها لاستعمال المديونية الداخلية.[2]

4-عمر المؤسسة:

يقاس عمر المؤسسة بعدد السنوات التي مضت منذ تأسيسها ومباشرة أعمالها، ويعتبر هذا المؤشر مقياسا أساسيا لسمعة المؤسسة وشهرتها وقدرتها على الاستمرار في النشاط[3]، فكلما عّمرت المؤسسة أكثر كلما زادت قدرتها في الحصول على القروض من الأطراف الخارجية، أي أن العلاقة بين عمر المؤسسة و نسبة المديونية في هيكلها التمويلي علاقة إيجابية حسب نظرية الموازنة، على النقيض من ذلك ترى نظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل أن العلاقة بين عمر المؤسسة ونسبة المديونية عكسية بسبب مشكل عدم تماثل المعلومات التي تعاني منها المؤسسات الحديثة النشأة في النشاط بشكل اكبر مقارنة بالمؤسسات القديمة، وهو ما يدفعها للاعتماد أكثر على الأموال المقترضة.[4]

5-مردودية المؤسسة:

إن تأثير معدل مردودية المؤسسة على نسبة الاستدانة بالهيكل المالي كان محل الاهتمام العديد من النظريات المفسرة للسلوك التمويلي، فارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة أكبر قدر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية، ويمكننا أن نقول أنه كلما كانت المؤسسة ذات مردودية كلما قل لجوءها الى الديون.[5]

---

[1] بكاري بلخير، ضيف أيوب، مرجع سابق، ص593.

[2] صبيحة قاسم هاشم، 2015، مرجع سابق، ص5.

[3] حركاتي نبيل، مرجع سابق، ص221.

[4] عماد زياد رمضان، خليل العقدة، 2006، "محددات هيكل رأس المال في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 211، ص233.

[5] بكاري بلخير، ضيف أيوب، مرجع سابق، ص594.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الهيكل المالي الأمثل

تحدد المؤسسة تركيبة مستهدفة لرأس المال التي هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب فيه من قبل الإدارة التي يتحقق عندها تعظيم قيمة سهم المؤسسة في السوق المالي وتتأثر هذه التركيبة بالعوامل التالية:[1]

أولا: نمو المبيعات

إذا كانت مبيعات المؤسسة تزداد وتنمو بمعدلات عالية (10%) فإن المؤسسة تستطيع تمويل هذا النوع اعتمادا على الدين، لأنها تستطيع تعظيم عائد المساهمين دون الخوف من عواقب تراجع المبيعات.

ثانيا: استقرار المبيعات

توجد علاقة مباشرة بين استقرار المبيعات والتمويل بالدين، فكلما كانت مبيعات وأرباح المؤسسة أكثر استقرارا كلما استفادت المؤسسة من رافعة التمويل أكثر وبمخاطرة أقل، مما لو كانت مبيعات المؤسسة متقلبة، فاستقرارية المبيعات والأرباح توسع الطاقة الاستيعابية على الاقتراض للمؤسسة ويمكنها من تحمل نسب مديونية أكثر.[2]

ثالثا: درجة المنافسة

إن درجة المنافسة التي تعمل بها المؤسسة تعتمد على استقرارية أرباحها فكلما زادت حدة المنافسة السعرية بين المؤسسات كلما انحصر هامش الربح مما يحد من استطاعة المنافسة على الاقتراض لانخفاض مقدرتها على خدمة الديون والتي من أحد مقاييسها عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة المدفوعة.

رابعا: بنية الموجودات

توجد علاقة بين بيئة الموجودات والطاقة الاستيعابية للدين في المؤسسة، فالطاقة الاستيعابية للاقتراض تكون أقل عندما تكون نسبة الموجودات الثابتة الى اجمالي الموجودات مرتفعة وبالتالي نسبة التكاليف الثابتة إلى اجمالي التكاليف مرتفعة، مما يعني أن المؤسسة تتميز بدرجة رافعة تشغيل عالية وأن أرباحها شديدة الحساسية لأي تغير صغير في المبيعات.

---

[1] محمد أيمن، عزة الميداني، 1993، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، جامعة الملك فهد، ص 576وبعدها.

[2] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص404.

خامسا: موقف إدارة المؤسسة اتجاه الخطر

باعتبار أن الإدارة ماهي الا مجموعة من البشر الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالبشر منهم من يتصف بالجرأة والاقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالخوف والتحفظ من الخطر، والدين كما هو معروف يعمل على زيادة الخطر، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكلة المالية للمؤسسة على استخدام استدانة رغم ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.[1]

المطلب الثالث: اختيار الهيكل المالي الأنسب

تختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من الاعتبارات (المحددات التي تم التطرق لها سابقا)، ومع تغير هذه الاعتبارات يتغير الهيكل المالي، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة المشروع دائما تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء التغيرات، فإذا كانت النسبة الفعلية للأموال المقترضة بداخل الهيكل المالي للمؤسسة أقل من النسبة المستهدفة فإن أي توسعات خاصة بالمؤسسة تستدعي زيادة الهيكل المالي للمؤسسة ويتم ذلك من خلال إصدار سندات أو الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية، أما إذا كانت نسبة الدين أعلى من النسبة المستهدفة فأن التمويل الإضافي يتم من خلال الأموال.[2]

حيث أن التركيبة المستهدفة لرأس المال هي عبارة عن نسب مزيج التمويل المرغوب به من قبل إدارة المؤسسة والمكون من التمويل المقترض والتمويل الممتلك، والذي يتحقق عندها تعظيم قيمة سهم المؤسسة في السوق المالي بمعنى آخر، فالحديث هنا هو عن تركيبة جانب الخصوم وحقوق الملكية في الميزانية للمؤسسة، والذي يتم الاعتماد عليه في تمويل جانب الأصول من تلك الميزانية.[3]

كما أن تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة مرتبط بالقيود المفروضة على المؤسسة والحدود المسموح بها للاستدانة من المؤسسات المالية عن طريق مجموعة نسب الهيكلة، كما أن الأمر مرتبط أيضا بأهداف المؤسسة، فإذا كانت هذه الأخيرة تبحث عن الاستقلالية من أجل المحافظة على سلطة المساهمين الرئيسيين الحاليين، فإنها ستعطي الأولوية للتمويل الذاتي ثم الديون، حتى لا تزيد من عدد المساهمين، أما إذا كانت

---

[1] غربي حمزة، 2014، "**محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، ص144 وبعدها.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص401.

[3] عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص403.

المؤسسة تبحث عن المردودية المالية المثلى لأموالها الخاصة، فإنها ستلجأ للمزيد من الاستدانة للاستفادة القصوى من الرفع المالي.[1]

وتحدد قدرة استدانة المؤسسة بنسب الهيكل المالي وقدرة التسديد، فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة، فإنه على المؤسسة أن تبحث عن وسيلة أخرى غير الاستدانة ولكل مؤسسة يوجد حجم أقصى للاستدانة والذي بعده تصبح الأخطار كبيرة. وعلى ذلك التوازن المالي للمؤسسة مهدد بسبب أي طرف او حادث تتعرض له، ومن الأهمية أن يشتمل الهيكل المالي على مزيج تمويلي متناسق من الناحية المالية مع حجم الاستثمارات في الأصول وهنا يرى البعض أن الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية بشكل كبير، وعلى الديون بشكل محدود يضمن الأمان المالي للمؤسسة، إلا أنه لا يساعد على تحقيق مستوى رفيع من الربحية، وأن الحالة المعاكسة قد تؤدي الى زيادة الربحية مع عدم تحقيق الأمان المالي نتيجة زيادة درجة المخاطر المالية.[2]

هنا يجب على المدير المالي أن يهتم بتأثير مصادر التمويل المستخدمة على قيمة المؤسسة على المدى الطويل والمتوسط، وهذا يتطلب اختيار المؤسسة لهيكل مالي مناسب، والذي يوضح العناصر التي ينبغي ان تعتمد عليها المؤسسة في تمويل موجوداتها ونسبة كل عنصر فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين العائد والمخاطرة الناجمين عن الهيكل المستهدف.[3]

[1] زغيب مليكة، غلاب نعيمة، 2006، **"تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، بسكرة، ص8.

[2] زغيب مليكة، غلاب نعيمة، نفس المرجع السابق، ص 11.

[3] سليمان شلاش، علي بقوم، مرجع سابق، ص 1.

خاتمة الفصل

خلال هذا الفصل تطرقنا الى أهم النقاط المتعلقة بماهية الهيكل المالي بداية بمفهوم الهيكل المالي الذي يمثل جميع أنواع وأشكال التمويل سواء من مصادر تمويل قصيرة الأجل، متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ووضحنا الفرق بين الهيكل المالي وهيكل رأس المال، إضافة الى تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل المعتمدة.

وقد تم استعراض مختلف النظريات المفسرة للهيكل المالي من نظريات تقليدية وحديثة، إضافة الى تقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي أو استخدام نسب الهيكلة.

كما بينا أسباب الاختلاف في مكونات الهيكل المالي والمتمثلة في مجموعة المحددات والعوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحديد أنواع الأموال المستخدمة في تمويل المؤسسة، لنصل في الأخير لاختيار الهيكل المالي المناسب في ظل العوامل المؤثرة في الهيكل المالي.

مقدمة الفصل:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد المعاصر، سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول النامية، ويتجسد دور هذه الأعمال في العديد من المؤشرات سواء كانت على مستوى التوظيف والمساهمة في حل مشاكل البطالة، أو في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في المجالات لا تدخلها المؤسسات الكبيرة.

كما تعتبر مصدرا مهما للإيداع التكنولوجي والزيادة في الأعمال وتطور الحياة، إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة للنمو في ظل التوجهات الدولية لعولمة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة.

ونظرا لهذه الأهمية أصبحت كل الدول بما فيها الجزائر، تهتم بأداء هذه المؤسسات لتزيد من ديناميكية اقتصادها.

وعلى هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثاني: تصنيفات، مجال عمل، مشكلات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المبحث الثالث: البرامج والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أثبتت العديد من الدراسات النظرية والميدانية مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة العديد من المسائل الشائكة، بل وتعتبر الخيار المناسب لدى العديد من صناع القرار، ذلك أنها وبفضل ما تلعبه من دور بالغ الأهمية ضمن المخططات التنموية لمختلف الدول، على اختلاف درجات تطورها، سواء أكانت دول متقدمة أو نامية، فهي تسهم مساهمة فعالة في تنمية الإنتاج المحلي وخلق الثروات، والنهوض بالعديد من القطاعات، بالإضافة إلى تنمية وتنويع سلة الصادرات لهذه الدول.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتمد الكثير من الدول في سياستها الإقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أداة حقيقية وفعالة لمعالجة الكثير من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية.

أولا: تعريف بعض الدول الرائدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدول الرائدة هي الدول السباقة في البحث عن تعريف الم.ص.م، ذلك لوجودها بأعداد هائلة ودخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة والتصدير.

1 تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الو، م، أ وفق معيار عدد العمال إلى:[1]

- المؤسسة المصغرة هي التي تشغل ما بين 1-9 عمال.
- المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل ما بين 10-199 عامل.
- المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل ما بين 200-499 عامل.
- في حين أن المؤسسة الكبيرة تشغل على الأقل 100 عامل.

(*) يرمز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ب: م.ص.م.

[1] عثمان حسن عثمان، 2003، "**مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**"، ملتقى دولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصادية المغاربية، جامعة فرحات عباس، يومي 25-26 ماي، سطيف الجزائر، ص 18.

وهناك تعاريف متعددة تخص كل قطاع، تم العمل بها اعتبارا من أول أكتوبر عام 2000 كما يلي:[1]

- مؤسسات خدماتية والتجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالتجزئة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

2 تعريف فرنسا:

تعرف فرنسا الم.ص.م بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 10 إلى 100 عامل، تسير بواسطة فريق محدد، أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك.

3-تعريف اليابان:

لقد تبنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسة الكبيرة ماهي إلا تجميع لإنتاج الم.ص.م التي تتكامل أفقيا ورأسيا، أماميا وخلفيا، مكونا فيما بينها تلك المؤسسات الصناعية العملاقة.

ثانيا: تعريف الدول النامية.

ويمكن تقسيمها إلى:

1-تعريف دول جنوب شرق آسيا:

وفي الدراسة الحديثة حول الم.ص.م، قامت بلدان جنوب شرق آسيا بتصنيف الم.ص.م إلى أربعة نواحي:[2]

- من 1 إلى 10 عمال: مؤسسات عائلية وحرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل: مؤسسات صغيرة؛

[1] وليد زكرياء الصيام، 2001، **"فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، ملتقى العولمة وأثرها على البلدان العربية"**، جامعة سكيكدة، يومي 13-14 ماي، الجزائر، ص08.

[2] برجي شهرزاد، **"إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، رسالة ماجيستير غير منشورة، مدرسة الدكتوره، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، ص02.

- من 49 إلى 99 عامل: مؤسسات متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.

2-تعريف السودان:

تعرف الصناعات الصغيرة بأنها المؤسسات الصناعية التي يعمل بها 30 عامل، ولا يتعدى رأسمالها عن 76 ألف دولار متضمنا الأراضي والمباني.[1]

ثالثا: التعريف الجزائري

عرف القانون الجزائري في المادة 05 من القانون التوجيهي لترقية الم.ص.م 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438هـ الموافق ل 10 جانفي2017 الم.ص.م مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا؛
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايير دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دينار جزائري.

- تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 1 مليار دينار جزائري؛[2]

- تعرف المؤسسات الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، رقم أعمالها السنوي لايتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري؛[3]

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 08، المؤرخ في 11جانفي2017، العدد 17-02، ص06.
[2] الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 09، المؤرخ في 11جانفي 2017، العدد 17-02، ص06.
[3] الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 10، المؤرخ في 11جانفي 2017، العدد 17-02، ص06.

- تعرف المؤسسات المصغرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص 1 إلى 9 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، ومجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.[1]

انطلاقا من هذا التعريف نستنتج أن تصنيف الم.ص.م في الجزائر تعتمد على ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال، ومدى حرية المؤسسة، والجدول التالي يوضح معايير تصنيف الم.ص.م في الجزائر.

الجدول رقم (2-1): معايير تصنيف الم.ص.م في الجزائر:

البيان / المؤسسة	حجم العمالة	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
المصغرة	9-1	أقل من 40 مليون د.ج	لا يتجاوز 20 ملايين د.ج
الصغيرة	49-10	لا يتجاوز 400 مليون د.ج	لا يتجاوز 200 مليون د.ج
المتوسطة	250-50	بين 400 د.ج و4 مليار د.ج	بين 200 دج و1 مليار د.ج

المصدر: الجدول من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات المواد 8-9-10 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 01/11 /2017 المتضمن المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77.

[1] الجريدة الرسمية، "**المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، المادة 11، المؤرخ في 11جانفي2017، العدد 17-02، ص06.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأوجه الاختلاف بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

تتسم الم.ص.م بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات بشكل عام، وبعض هذه الخصائص تفرضها طبيعة الم.ص.م، وبعضها الآخر جاء نتيجة التطور الطبيعي للمجتمعات.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفيما يلي عرض لأهم الخصائص:[1]

1-سهولة التأسيس: كون الم.ص.م عائلية في الغالب، فهي تحتاج إلى رأس مال أساسي صغير وعمالة قليلة، مما يعني ضآلة حجم التمويل سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، وهذا ما يتلائم مع رغبة المستثمرين في غالبية الدول النامية، وقديما كان الإعتماد على المال الخاص للمالك أو الملاك، ولكن حديثا أصبحت البنوك ومختلف جهات الإقراض مصدرا حيا وحيويا لإقراض هذه المؤسسات حسب الشروط التي تحددها تلك الجهات.

2-العمالة اللازمة: أغلب عمال هذه المؤسسات غير مهرة لانخفاض أجورهم، ويتم اختيارهم على اعتبارات شخصية بدرجة كبيرة، مما يتيح إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، ونقص تكلفة العمالة نسبيا.

3-الملكية: عادة ما تملك الم.ص.م فردا أو عدة أفراد تربطهم علاقات شخصية أو عائلية، لذا عادة ما يكون شكلها القانوني مشروع فردي أو شركة تضامن. وفي الغالب يديرها المالك من واقع خبرته وتجربته التي يعوزها الكثير من المهارة الإدارية، وإذا كان المالك أكثر من شخص فإنهم يوكلون الإدارة إلى أحد الملاك، وهذا ما يؤدي إلى المركزية المفرطة.[2]

[1] حسن رحيم، 2004، **"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشخيص ومقترحات"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص388 .

[2] Christian fournier, 1992, **"technique de gestion de la pine approche pratique"** (France, l'édition d'organisation), p : 28.

4-المحلية: تكون أغلب عمليات الم.ص.م في منطقة جغرافية واحدة عدا العمليات التسويقية، ولأنها لا تحتاج في الغالب إلى توفر شروط صارمة من حيث الموقع وقربها من التجمعات السكانية وخاصة الريفية منها، فإن هذا يعطي لها المرونة من حيث إقامتها وتوزيعها على معظم المناطق، بعكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لبنية أساسية كبيرة.

5-المرونة وسرعة الإستجابة: هذه المؤسسات أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، والتكيف مع ظروف العمل المتغيرة، وذلك بسبب الطابع غير الرسمي في تعاملها، سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات، إضافة إلى سهولة الدخول والخروج من السوق، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات، إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المؤسسة وتقديره للمواقف.[1]

6-المعاملات التبادلية الداخلية: هذه الخاصية يمكن ملاحظتها بين أفراد المؤسسة، وهي متعلقة بكثافة التبادل وكذلك بدرجة الموافقة بين أفرادها، وحسب ما جاء في هرم ماسلو للإحتياجات، فإن فاعلية وفعالية المؤسسة تكون نتيجة لمدى تحفيز الأفراد التي تجعلهم يشعرون بالإنتماء داخل المؤسسة.[2]

7-التخصص: ترتكز الم.ص.م في عملها على جزء مميز من السوق، وذلك بمنتوجات مختلف، وهذا التنوع مبني على الميزة التنافسية الخاصة بها، عكس التركيز على تخفيض الأسعار وتجزئة السوق، وتعتبر كذلك عدم إمكانية الم.ص.م التواجد في كل السوق من أسباب التنويع، وكنتيجة لهذا التخصص فإن هذه المؤسسات تقدم منتوجات تتميز بنوعية وجودة عالية.

8-الإبتكار: تتميز الم.ص.م بروح المؤسسة التي تستجيب للتغيرات التقنية وكذلك الإختراع، أي أنها تستفيد من هذه الحالات لابتكار منتجات جديدة، أسواق جديدة، الإبتكار في أدوات الإنتاج، والإبتكار في الأشكال التنظيمية ...إلخ.[3]

---

[1] توفيق عبد الرحمان يوسف، 2002، **"إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"**، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص27.

[2] الهواري سعيد، 2007، **"محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، دراسة تطبيقية ونظرية، ماجيستير في التسيير، جامعة بومرداس، ص24.

[3] Renégelinas, yves bégras,**"les caractéristiques et les spécifécité de PMC, favorable oudéfavorable a l'intégration logistique"**, p : 18

9-نظام المعلومات: توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التحفيظ، وهو ما يسمح بالإنتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق من المؤسسة جغرافيا وبسيكولوجيا، وهي في مثل هذه الأحيان قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسة السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.[1]

ثانيا: أوجه الاختلاف بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

قد يعتقد البعض أنه لا يوجد فرق بين الم.ص.م والمؤسسات الكبيرة سوى الاختلاف في حجم المؤسسة، ولكن هذا الاعتقاد ليس صحيحا، حيث تتعدد الفروق بينهما، ويحدد بعض الكتاب اختلاف الم.ص.م عن المؤسسات الكبيرة في الجوانب التالية:

1-الجوانب المتعلقة بالقائمين بالإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

والمتمثلة في:[2]

- يعتبر المدير عنصرا أساسيا فيها؛
- يقوم المدير بأدوار متعددة، ويكون أقل تخصصا في الإدارة، حيث قد يؤدي بعض الأعمال التنفيذية؛
- تتمتع الإدارة بدرجة عالية من المرونة في اتخاذ القرارات الهامة والإستراتيجية؛
- تتمتع الإدارة بقدر أكبر على تغيير اتجاه المؤسسة وتطبيق استراتيجيات جديدة؛
- المعاناة من ضعف المهارات الإدارية؛
- يعتبر مرض أو موت المالك (المدير) من المشكلات الكبيرة لأنه قد يؤدي إلى تصفية المؤسسة.

[1] الهواري سعيد، مرجع سابق، ص 26.

[2] مصطفى يوسف كافي، 2012، "**بيئة وتكنولوجية، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، عمان، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ص 85.

2-الجوانب المتعلقة بوظائف الإدارة:

فيما يتعلق ببعض وظائف الإدارة، يكمن الاختلاف في:[1]

أ-التخطيط:

- مهمة التخطيط يقوم بها المالك /المدير أو أحد من أفراد العائلة المالكة لمجلس العائلة، وتكون في كثير من الأحيان متسمة بشيء من العشوائية؛
- عدم الاعتماد على أسس علمية في التنبؤ بالمستقبل، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على السلاسل الزمنية؛
- تحديد الأهداف المستقبلية لا يكون مدروسا بشكل موضوعي، إلا في بعض المؤسسات التي تكون موجهة بطريقة حديثة، (تخص أساسا المؤسسات العاملة في المجال التكنولوجي الدقيق)؛
- عملية وضع الميزانيات الخاصة بالأعمال المستقبلية المختلفة متسمة بشيء من الارتجالية، وهذا لافتقار معظم هذه المؤسسات إلى نظام محاسبي ونظام تسيير مالي دقيق، كما هو الحال في المؤسسات الكبرى.

ب-التنظيم:

- تمتاز الم.ص.م عادة بهيكل تنظيمي بسيط، يضم على الأغلب مستويين إداريين إلى ثلاثة على الأكثر؛
- يتحمل المديرون في المستويات الإدارية مسؤولية أكبر من نظرائهم في المؤسسات الكبيرة، وأحيانا يتخذون قرارات على نفس مستوى القرارات التي يتخذها المديرون بالمستويات الإدارية الأعلى في المؤسسات الكبيرة؛
- مركزية اتخاذ القرار؛
- نطاق الإشراف محدود نسبيا؛
- انعدام تقسيم العمل وتحديد الوظائف وتعدد المهام للشخص الواحد.

[1] نبيل جواد، 2007، "**إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الطبعة الأولى، بيروت، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص 60.

ج–التوجيه: وتتمثل فيما يلي:[1]

- خطوط اتصال قصيرة ومباشرة وأقل تعقيدا، ومن ثم تصل التوجيهات بوضوح؛
- يوجد اتصال مباشر بين الإدارة العليا والعاملين؛
- سهولة تحقيق التنسيق نتيجة سهولة الاتصال.

د–الرقابة:

في المؤسسات الكبرى تكون الرقابة مشتملة على استخدام معايير الأداء بشكل علمي، القياس والتفسير ومن ثم تصحيح مسار العمل، لكن في الم.ص.م فإن الرقابة بصفة عامة تكون بشكل فردي، يقوم بها المالك بالاعتماد على الملاحظة، والتواصل المباشر مع العمال، وتصحيح مسار العمل يكون مرنا ولكنه غير فعال في بعض الأحيان، لعدم الاعتماد على أسس علمية، وهذا راجع أساسا لاعتبارات التكلفة التي قد تتحملها المؤسسة الصغيرة فيما لو اتبعت نظام رقابة مبني على الأسس التكنولوجية الحديثة.

3–الجوانب المتعلقة بوظائف المؤسسة: وتتمثل في:[2]

أ–التمويل:

يؤدي ضعف الموارد المالية المتاحة للم.ص.م إلى:

- ضعف مركزه المالي مما يزيد من درجة الخطر المرتبطة بالإستثمار فيه، ويقلل من فرص زيادة رأس المال للمؤسسة؛
- تنحصر معظم مصادر التمويل في الأفراد والبنوك الصغيرة، التي يكون للمنظم علاقات شخصية معها؛
- ارتفاع تكلفة الإقراض عن المعدل الشائع؛
- نقص التمويل طويل الأجل.

[1] علي عبد الهادي مسلم، 2002، **"تحليل وتصميم المنظمات"**، الإسكندرية، الدار الجامعية، ص 111 وبعدها.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، 2009، **"منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة"**، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص67.

ب–التسويق:

تخدم الم.ص.م سوقا ضيقا ومحدود نسبيا مما يؤدي إلى:

- التقدم من العملاء وتقديم خدمة شخصية لهم وتكوين صداقة معهم؛
- توافر المعرفة الدقيقة الدقيقة عن السوق والعملاء، مما يقلل الجهد المبذول في بحوث التسويق؛
- التركيز على الخدمات المقدمة للعميل كميزة تنافسية بدرجة أكبر من التركيز على المنافسة السعرية.

ج–الإنتاج: يؤدي إلى:[1]

- التمتع بحرية أكبر على الإبتكار وتطوير منتجات جديدة؛
- إنتاج منتجات شخصية للعملاء (بالطلب)؛
- عدم القدرة على الإنتاج الكبير؛
- قدرة أكبر على إجراء الرقابة الدقيقة لعمليات وأنشطة الإنتاج.

د–الأفراد: وتتمثل في:[2]

- قدرة أقل على جذب عاملين جدد والإحتفاظ بالعاملين الحاليين نتيجة لقلة الإمكانيات؛
- تمتاز الم.ص.م بأنها تمنح أجورا ومزايا إضافية أقل بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما يحد من قدرتها على الإحتفاظ بالعاملين الأكفاء ذوي المهارات والخبرات العالية؛
- يعاني في كثير من الأحيان مالكي الم.ص.م من نقص في الخبرة والتخصص في مجال إدارة الأفراد، مما يحد من قدرتهم على القيام بوظائف الإمداد والتعيين والتدريب للعاملين الجدد؛
- يكتسب العاملون خبرات متعددة نتيجة لعدم تخصصهم في عمل محدد؛
- تأخذ العلاقات طابعا شخصيا بين المالك (المدير) وبين العاملين لديه.

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 49-51.

[2] سيد ناجي مرتجى، 2004، **"مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المفهوم والمشكلات وإطار التطوير من ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"**، الإشكاليات وآفاق التنمية، يومي 18-24 آفريل، القاهرة، مصر، ص03.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحتل الم.ص.م مكانة هامة داخل نسيج الإقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الإقتصاد الوطني، وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الإبتكارات التكنولوجية، ناهيك عن دورها الذي لا ينكر في مجال محاربة البطالة.

أولا: الأهمية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتتمثل في:

1-تدعيم الكيانات الإقتصادية الكبرى:

تعتمد الم.ص.م بدرجة كبيرة على البحث والتطوير، وتركيزها في القطاعات فائقة التطور جعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الإقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية، فهي تعتمد أكثر على الم.ص.م بتزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب الم.ص.م إلى جانبها.[1]

2-تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:

تساهم الم.ص.م في تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين الريف والمدن، ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني وخلق إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.[2]

3-المساهمة في الناتج الداخلي الخام:

الناتج المحلي يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويلاحظ من الإنتشار الواسع والنشاط الهائل للم.ص.م في كافة المجالات الصناعية، الزراعية والخدماتية أنها

[1] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص49.

[2] عبد المجيد قدي، 2002، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري**"، مداخلة مقدمة لمجمع أعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، 8-9 آفريل، الأغواط، الجزائر، ص148.

تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي أكثر مما تساهم به المؤسسات الكبيرة.[1]

4-ترقية الصادرات وتقليص الواردات:

أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات بل أنها تساهم في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، كما يمكنها أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الإستهلاكية لتصنع صناعات التصدير.[2]

ثانيا: الأهمية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة لا يقف فقط عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف هو تحقيق التنمية الشاملة، وتنمية الصناعات الصغيرة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، كما أنها تقضي على الطبقية بين فئات المجتمع، وتشجع على دخول المرأة لعالم المقاولات بما يتماشى وإمكانياتها.

1-تدعيم دور المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد الوطني:

تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد الوطني لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للإستثمار فيها، كما أنها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية، وتساهم في إعداد الوطنيين الصناعيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين،

---

[1] نور الدين نوي، 2016، **"محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، ص108.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، 2014، **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول"**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر، يومي28-29 أكتوبر، جامعة المسيلة (الجزائر)، ص 10.

2-إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين:

للم.ص.م دور اجتماعي يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الإقتصاد الوطني للدول، لأنها تنمو بالإعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية.[1]

3-توفير مناصب شغل:

تلعب الم.ص.م دورا رياديا في إيجاد فرص عمل، من حيث قدرتها على استيعاب عدد كبير من العمال واستحداث مناصب عمل جديدة، تصل في كثير من الأحيان إلى 70 %من القوى العاملة، كونها تتميز بمعامل مقاومة جيد ومرونة كبيرة مع أوضاع السوق، ما يجعلها تحافظ على مناصب عمالها ولو بأجور زهيدة.[2]

كما تعتبر مجالا رحبا لتشغيل الشباب وتحقيق أهدافهم وتفجير طاقاتهم الإبداعية، حيث أن الم.ص.م تتيح الفرص لجميع شرائح المجتمع، ولجميع المناطق، ليكون لهم فاعلا ومؤثرا في الإقتصاد الوطني، وتنمية المواهب والإبداعات واحتواء الكوادر في السوق البشرية في سوق العمل[3]، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى.

4-تكوين نسق قيمي متكامل في أداء العمل:

تعمل الصناعات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد، وأهمها الإئتمان في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل[4]، وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال، حيث يبدأ الفرد باكتساب القيم التي تلقى إليه من مراحل طفولته وحتى ممارسته للحرف إطار الأسرة الواحدة.

---

[1] ناصر دادي عدون، 1998، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص65.

[2] جمال الدين سلامة، 2009، "**مقال بعنوان دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر**"، مجلة علوم إنسانية، العدد 41، ص21.

[3] فتحي السيد عبده، أبو سعيد أحمد، 2005، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**"، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية، ص55.

[4] وليد زكرياء الصيام، مرجع سابق، ص 35.

المبحث الثاني: تصنيفات، مجال عمل، مشكلات ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

توجد الم.ص.م في أغلب القطاعات على اختلاف أصنافها وقد تكون هناك قطاعات أكثر جاذبية للمؤسسات الجديدة، لكونها واعدة في نموها وتطورها ومفيدة أكثر لهذه المؤسسات، إلا أنها لا تخلو من العديد من المعوقات والمشاكل التي تعرقل مسار إنشائها نموها وتطورها.

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف الم.ص.م إلى عدة أصناف وبالعديد من الطرف وذلك حسب العديد من المعايير.

أولا: حسب الشكل القانوني.

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية:

هذا الشكل ذو طابع قانوني حيث يكون أصحاب المشاريع مسجلين في الجهات الرسمية، حقوقهم محفوظة لديها ويدفعون المستحقات التي عليهم فيساهمون في تحقيق التنمية الوطنية.

2-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية:

هذا الشكل غير قانوني يعرف على أنه مجموع المنتجات وتبادل السلع والخدمات التي تتهرب كليا أو جزئيا من القوانين والقواعد التجارية والجبائية والتي لا تخضع إلى التسجيل الإحصائي والمحاسبي بصفة كلية أو جزئية[1].

3-المؤسسات الفردية:

تعني المؤسسة التي يقوم بتسييرها وامتلاكها شخص واحد يتصف بمجموعة من الخصائص، فهو مسؤول عن تكوينها انطلاقا من رأس مالها واتخاذ إجراءات تكوينها، ويتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها،

[1] لونيس ريم، 2015، "**المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، سطيف، ص34.

في المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل وممارسة النشاط ومسؤوليته غير المحدودة.[1]

4-الشركات:

وتعني المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر[2]، وتنقسم إلى شركة أموال وشركة أشخاص:

أ-شركة الأشخاص: تقوم شركة الأشخاص في تكوينها على شخصية شركائها نظرا للتعارف القائم بينهم، إذ تربطهم عادة رابطة القرابة أو احتراف الأعمال التجارية، لذلك فإن الشركة تقوم أساسا على الإعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، فشخصية الشريك لها دور رئيسي في قيام الشركة واستمرارها وانقضائها. ويشمل هذا النوع من الشركات، شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة وشركة المحاصة.

ب-شركة الأموال: تقوم شركات الأموال بالدرجة الأولى وأساسا على الإعتبار المالي، بمعنى أن قوام الشركة يتمثل في الحصص التي يقدمها الشريك لتكوين رأس مالها، بغض النظر عن الشخص أو شخصية الشريك وما تنطوي عليه من صفات، وتظهر أهمية وبصمات الإعتبار المالي عند تكوين الشركة وأثناء حياتها وعند انقضائها. ويشمل هذا النوع من الشركات، شركة المساهمة وشركة الأسهم بالتوصية.[3]

ثانيا: حسب طبيعة العمل.

1-الصناعات الصغيرة والمتوسطة المستقلة:

عبارة عن صناعات تنتج سلعة جاهزة أو نهائية، تذهب مباشرة للعملاء أو الزبائن، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو مؤسسات.

---

[1] سليم علام، 2001، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص99.

[2] عمر الصخري، 2003، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص27.

[3] أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد أمين بن الزين، 26 ماي 2009، "**الإقتصاد والمانجمنت والقانون**"، شعبة التسيير والإقتصاد السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص 108 وبعدها.

2-الصناعات الصغيرة والمتوسطة المغذية:

تعمل على صناعة وتصدير أجزاء معينة تحتاج إليها الصناعات الكبيرة، ومثال ذلك صناعة الطائرات والسيارات، وعليه فإن إنتاجها لا يوجه إلى الإستهلاك المباشر للزبائن أو الأشخاص الطبيعيين.

ثالثا: حسب توجه المؤسسة.

1-الصناعات الحرفية (نظام الورشة):

تعد من أقدم أشكال الصناعة، حيث كان الصناع وأرباب العمل (الحرف) يعملون في دكاكين صغيرة، ويساعدهم عدد من العمال والصبية هي غالبا ما تحتاج إلى تدريب خاص ومهارة فنية كبيرة لممارستها، ويمارس العمل داخل ورشة يقل فيها عدد العمال عن قسم العمال.[1]

2-الصناعات المنزلية:

تتم هذه الصناعات داخل المنازل التي تتحول إلى شبه ورشة يعمل بها أفراد تلك الأسرة، فهي تتميز بالطابع الأسري، ويعتمد على الفنون والمهارات اليدوية التقليدية المتوازنة.

أهمها: صناعة الخزف، الحلي، الخياطة، ومختلف المنتوجات اليدوية، الأطعمة والحلويات التقليدية.

رابعا: حسب طبيعة الملكية.

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخاصة والعامة:

هذا الصنف نابع من معيار الملكية، حيث تعتبر المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة خاصة، إذا كانت الملكية عائدة إلى شخص أو مجموعة من الخواص، وأما إذا كانت ملكيته تابعة للدولة، فإنه يعتبر مشروع تابع للقطاع العام.[2]

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص 106.

[2] سليم علام، مرجع سابق، ص 102.

2-التعاونيات:

يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية أو مؤسسات استهلاكية أو مؤسسات للإسكان، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنظمين إليها والدفاع عن مصالحهم.

تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة، وتتميز عن المؤسسات الخاصة والعامة بعدد من الخصائص، وطبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الإقتصادية لموارد المجتمع.[1]

والجدول التالي يبين الفرق بين المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونيات:

الجدول رقم (2-2): الفرق بين المؤسسات الخاصة والعامة والتعاونيات.

المؤسسة / نواحي المقارنة	مؤسسات خاصة	مؤسسات عامة	مؤسسات تعاونية
الملكية	فردية أو خاصة	عامة أو اجتماعية	اجتماعية مبنية على العضوية
الهدف	العمل على تحقيق الربح	خدمة أهداف المجتمع	خدمة الأعضاء
الرقابة	مؤسسة على حقوق التملك	بواسطة مندوبي الدولة	عن طريق التسيير الديمقراطي
الموقف اتجاه السوق	الميل للمنافسة	الميل للإحتكار	الإتجاه للتنسيق

المصدر: لونيس ريم، 2015، "**المعوقات الإجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، ص34.

[1] لونيسي ريم، مرجع سابق، ص107.

المطلب الثاني: مجال عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعمل الم.ص.م في مجالات عديدة نظرا لتواجدها في أغلب القطاعات:[1]

أولا: قطاع الإنتاج والتصنيع.

تتواجد الم.ص.م في هذا القطاع بغرض إنتاج سلع مادية ملموسة، وتلعب هذه المؤسسات دورا مهما في الإقتصاديات الصناعية للدول المتقدمة، أما في الدول النامية، فيلاحظ قلة عدد الم.ص.م الصناعية لكون الإستثمارات في هذا القطاع تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات عالية وتقنيات متطورة، لذلك فإن الطابع الإنتاجي الحرفي أو التصنيع البسيط أو التجميع الأولي، يمكن أن يكون هو السائد في هذه الدول.

ثانيا: قطاع النقل والتوزيع.

يشمل هذا القطاع عدة أنواع من الأعمال على درجة كبيرة من الإختلاف والتنوع، مثل تجارة الجملة والتجزئة وخدمة النقل والمواصلات، ويعتبر هذا القطاع من أوسع المجالات، لأن الدولة لا يمكنها أن تغطي مثل هذه الأعمال، لذلك فالفرصة متاحة أمام الم.ص.م، كما أن أجزاء من السوق تبقى غير مغطاة وغير مخدومة بما فيه الكفاية من قبل المؤسسات الكبيرة، وتقوم منظمات البيع بالجملة بتوزيع السلع الإستهلاكية والصناعية لمنظمات أخرى.

ثالثا: قطاع الخدمات.

أن غالبية الم.ص.م توجد في قطاع الخدمات، وهذه المؤسسات تقدم خدمات متعددة مثل الصحة، الخدمات الطبية، المطاعم، الفنادق، خدمات التنظيف وغيرها من الخدمات.

ويمكن لمؤسسات الخدمات أن تقدم خدماتها إلى الشركة الصناعية الإنتاجية مثل الخدمات المحاسبية والإستثمارية القانونية أو تصليح الأجهزة والمعدات، تنظيف الملابس وغيرها.

[1] إسحاق خديجة، 2011-2012، "**دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، ص61.

كذلك يمكن أن توجد المؤسسات المالية كالبنوك التجارية، مؤسسات الرهن ومؤسسات الإقراض، وهذه المؤسسات الخدمية المالية يجهز السيولة اللازمة لتمويل العمليات الصناعية والتجارية للمؤسسات الأخرى.

رابعا: قطاع البناء والتشييد

توجد العديد من هذه المؤسسات في هذا القطاع الحيوي، وتعمل هذه المنظمات في مجال المقاولات والبناء والترميم للمباني، وإقامة المطارات وطرق السكك الحديدية والجسور وغيرها، وفي الدول النامية تعمل هذه المؤسسات كمشاريع مقاولات أساسية أو مقاولين فرعيين.[1]

[1] إسحاق خديجة، مرجع سابق، ص62.

المطلب الثالث: المشاكل والمعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رغم كل ما يقال عن مميزات الم.ص.م، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها، إلا أنه في نفس الوقت تثار توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعرف، بل تحد من إمكانية انطلاق هذه المؤسسات، وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على هذه المؤسسات، وتهديدا لوجودها واحتمالات نموها، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

أولا: الصعوبات المالية.

1-صعوبة التمويل:

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل الم.ص.م هو التمويل الذاتي، أي الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية، نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الإئتمان، وهنا تصدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها، ويمكن تلخيص المشكلات التمويلية في النقاط التالية:[1]

أ-إمكانية وصول الم.ص.م للإئتمان محدودة؛

ب-عدم رغبة المؤسسات المالية في التمويل هذه المؤسسات وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الإئتمان لها خاصة في البلدان النامية؛

ج-ازدياد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن الدول النامية تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات، وإن وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة؛

د-مشاكل تتعلق بالضمانات العينية الكبيرة ذات القيمة التي تطلبها البنوك، فضلا عن عبء الفوائد.

[1] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، 2002، "**مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية**"، دروة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر.

2-صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي:

إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج، توفر عملة صعبة بالقدر الكافي، وهو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

3-صعوبات جبائية:

من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الإستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه، توقف عدة مؤسسات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا ما يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.[1]

ثانيا: الصعوبات الإدارية والقانونية.

1-ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة:

فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقر عادة الكفاءة اللازمة توفرها عند إعداد دراسة جدوى المشروع، كما أنه كثيرا ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة، أي أنه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، مما يؤدي إلى محدودية الأرباح المحتجزة،كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء و الأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي، وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة.[2]

2-صعوبة إجراءات التأسيس:

يتعرض المستثمرون في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى إجراءات إدارية معقدة وطويلة، تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروع، بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير، وتواضع إمكانياته ومستوى خبرته وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

---

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 97 وبعدها.

[2] عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص05.

3-القدرة الضعيفة على المنافسة:

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للم.ص.م من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها، وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل، من أهمها:

أ-عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة، خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال؛

ب-الموقع السيء الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية، مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل ... إلخ، والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما أنه وبعد إقامة المشروع، يرفض الإنتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير؛

ج-عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات، والتي تستوجب عليها مجارات الأوضاع الإقتصادية والتركيبات الإجتماعية الجديدة، وإلا فإنها ستنتهي بالفشل.

4-مشاكل محاسبية:

حيث غالبا ما يكون صاحب المشروع الصغير غير ملم بالقواعد والإجراءات المحاسبية، مما يسبب له مشاكل مع بعض الجهات السيادية، مثل مصلحة الضرائب.[1]

5-عدم استقرار النصوص القانونية: وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات، مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق، وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها، معالجة مشاكل هذه المؤسسات وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

ثالثا: مشكلات العمالة

وهو ما يتمثل في عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المؤسسات، بحيث تعاني هذه المؤسسات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص 102 وبعدها.

والتسويق فهذه المؤسسات ليس لها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهارات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا.

ثالثا: المشكلات التسويقية

تعتبر الصعوبات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه الم.ص.م وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في هذا المجال بما يلي:[1]

- عدم الإهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن الظروف السوقية؛
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات الم.ص.م؛
- نقص الخبرة في الإشتراك في المعارض الوطنية والدولية نتيجة النظرة السلبية حول أهمية هذه المعارض.

[1] نبيل جواد، مرجع سابق، ص104.

المبحث الثالث: البرامج والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تزايد الإهتمام بالم.ص.م نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على مستوى اقتصاديات معظم الدول، حيث أضحت المنتج الرئيسي للثروة واستيعاب اليد العاملة في عديد الدول، وإيمانا منها بأهميتها في اقتصاد البلاد، اتخذت الجزائر العديد من الإجراءات وإنشاء العديد من البرامج والآليات لتنمية هذا القطاع وبلوغ الأهداف المنتظرة منه.

المطلب الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تسعى هذه الوزارة لاتخاذ التدابير التي تسمح بالتنسيق الدائم بين السلطات المحلية والمستثمرين لتوسيع نشاطات القطاع إلى أقصى حد وتشجيع تطوير الم.ص.م في إطار استراتيجية التنمية المحلية والجهوية والتشاور مع الحركة الجمهورية لها للتكفل بالحواجز التي تعرقل سير القطاع، كما أنشأت الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة لترقية الم.ص.م، منها:

أولا: حاضنات الأعمال.

هي آلية من الآليات المعتمدة لدعم الم.ص.م المبتدئة، ويمكن تعريفها على أنها مؤسسة قائمة بذاتها، لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة أو سنتين).[1]

وقد عرفها المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتتكفل بمساعدة الم.ص.م ودعمها، وهي تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة، ويمكن أن تأخذ الأشكال التالية:[2]

---

[1] حسين حريم، 2003، **"نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، سطيف، جامعة فرحات عباس، ص168.

[2] صالحي صالح، 2002،" **أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 166.

1-**المحضنة**: تتكفل بدعم ومتابعة وإرشاد م.ص.م الناشطة في القطاع الخدمي.

2-**الورشة**: وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

3-**نزل المؤسسات**: هو هيكل دعم يتكفل بمساعدة أصحاب الم.ص.م المنتمين إلى ميدان البحث.

وفي هذا الإطار تقوم بمجموعة من المهام منها:[1]

- استقبال واحتضان أصحاب المشاريع والمؤسسات حديثة المنشأة، ومرافقتها لمدة معينة من الزمن؛
- تسيير وتأجير مجلات لأصحاب المشاريع، تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات ونشاطات المشروع؛
- تقديم إرشادات واستشارات خاصة تمس عدة جوانب (قانونية، محاسبية، تجارية، مالية، تسويقية...)؛
- دراسة كل أشكال الدعم والمتابعة، لمساعدة الم.ص.م على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛
- إجراء دورات تدريب وتأهيل للعمال، وتدريب أصحاب الم.ص.م على تقنيات التسيير ومبادئه؛
- إرشاد المؤسسات المحتضنة على مختلف الجهات الحكومية التي لها علاقة نشاط المؤسسة.

ثانيا: مراكز التسهيل.

تم اعتماد مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، تساهم في تنمية الم.ص.م العاملة، ودعم أصحاب المشاريع، إعلامهم، توجيههم ومرافقتهم.

وتوكل لهذه المراكز القيام بالوظائف والمهام التالية:

- دراسة الملفات المقدمة من أصحاب المشاريع والإشراف على متابعتها وتوجيههم حسب مسارهم المهني وتقديم الدعم المالي لهم في مجمل القطاعات؛
- مرافقة أصحاب الم.ص.م والمقاولين في تخطي العراقيل والإجراءات الإدارية ومساعدتهم في التكوين في مجال التسيير، التسويق، الموارد البشرية، وتطوير القدرة التنافسية لمؤسساتهم؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة في 26 فيفري 2003، ص14.

- تثمين البحث وخلق جو من الثقة بين أصحاب المشاريع ومراكز البحث وشركات الإستشارة والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية لتطوير النسيج الإقتصادي المحلي.[1]

وعلى العموم فإن مراكز التسهيل تهتم بصنفين من المستثمرين:

الصنف 1: يكون فيه المستثمر صاحب الفكرة ولا يملك رأس المال (الإنشاء من العدم)، أو يتوفر لديه رأس المال، ويحتاج إلى توجيه ومرافقة في الميدان الذي ينشط فيه، أو أن يكون مالكا لفكرة ورأس المال معا ويحتاج إلى مرافقة ومساعدة وتوجيه.

الصنف 2: يكون فيه المستثمر مالك لمؤسسة، ويبحث عن معرفة الإرشادات فيما يخص التكنولوجيا الجديدة، أو كيفية تطوير وسائل الإنتاج أو المنتج، حيث تتولى مراكز التسهيل مساعدته في التعاقد مع مراكز ومخابر البحث، وتقدم له الدعم المادي.[2]

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الم.ص.م، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1426، الموافق ل 03 ماي 2005، وتعمل الوكالة على:

- تحسين قدرات المؤسسة التنافسية؛
- تنمية قدرة المؤسسة على المنافسة في الجودة، السعر والإبتكار؛
- جعل المؤسسة قادرة على التحكم في التكنولوجيات.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003، ص22.

[2] أحمد حميدوش، مارس 2003، **"مراكز التسهيل، فضاء جديد لبحث الإستثمار ومرافقة المؤسسة"**، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 02، ص12.

رابعا: الوكالة الوطنية للتشغيل.

1-التعريف بالوكالة:

أنشأ الديوان الوطني لليد العاملة، في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 09-62 المؤرخ في 29 نوفمبر ،1962 المتعلق بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة، وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، حيث يعد مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، منذ سنة 1971 بأمر رقم 42-71 المؤرخ في 17 يوليو سنة1971، والمتضمن تنظيم المكتب الوطني للتشغيل، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990.

وفي 2006 تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 17 محرم 1427، الموافق 18 فبراير 2006، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.

تلعب الوكالة دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل المسجلة على مستوى بطاقيتها، كما تساعد على تنظيم معرفة وضع سوق العمل الوطني وتطوره، وتعتبر الأداة الفعلية للدولة في أداء مهامها كوسيط في سوق الشغل، كما تقوم بتنفيذ سياسة الدولة للتشغيل كمخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة، إيمانا بأن رأس المالي البشري للمؤسسة سيكون عاملا رئيسيا لزيادة قدرتها التنافسية والتنموية.[1]

2-مهام الوكالة:

تتكفل الوكالة ب:

- تنظم معرفة وضعية السوق الوطنية للتشغيل واليد العاملة وتطورها؛
- جمع عروض وطلبات العمل والربط فيما بينهما؛
- متابعة تطور اليد العاملة الأجنبية بالجزائر؛
- ضمان تطبيق التدابير الناجمة عن الاتفاقيات ولاسيما الإتفاقيات الدولية في مجال التشغيل؛

[1] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي متعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، المادة 2 و3، المؤرخ في 30 آفريل 2008، العدد 22، ص20.

- استقبال طالبي العمل من الجنسين لتسجيلهم بعد جلسة الحوار الأولى حسب مؤهلاتهم ورغباتهم في المنصب الذين يسعون إليه أو توجيههم وفقا لاستعداداتهم إلى برامج أخرى؛
- استقبال الشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد الوطنية لتسجيلهم في عقود المساعدة على الإدماج المهني؛
- تسجيل العمال المسرحين لأسباب اقتصادية من أجل تمكينهم من الإستفادة من نظام التأمين على البطالة على أساس ملفات وقوائم يقدمها صاحب العمل.

يوجه هذا إلى ثلاث (03) فئات من طالبي العمل المبتدئين، فئة الشباب حاملي شهادة التعليم العالي والتقنيين الساميين، خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، فئة الشباب خريجي التعليم الثانوي للتربية الوطنية ومراكز التكوين المهني أو الذين تابعوا تربصا تمهيليا فئة الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

خامسا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-التعريف بالوكالة:

لقد أعدت الوزارة الوصية على الم.ص.م برنامجا وطنيا لتأهيل هذا النوع من المؤسسات، وخصت كذلك المؤسسات التي تشغل أقل من 20 عاملا، كون البرامج السابقة استثنت هذا النوع من المؤسسات الذي بموافقة مجلس الحكومة في جلسته بتاريخ 8-3-2004، يتم تمويل البرنامج من طرف صندوق تأهيل الم.ص.م بقيمة 1 مليار دينار جزائري سنويا يمتد من 2006 إلى غاية 2013 ليتم تجديد البرنامج من 2010 إلى 2014 لتأهيل 2000 مؤسسة.[1]

[1] إلياس غفال، عادل زقرير، كريمة حبيب، 2017، " **تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل كمحفز لإستدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ملتقى وطني حول إشكالية إستدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 06.

2-مهام الوكالة:

ومن مهامه ما يلي:[1]

- تمكين الم.ص.م من تحسين قدرتها التنافسية؛
- تعزيز مكانتها في الأسواق الأجنبية والمحلية؛
- العمل على تحسين وترقية المحيط الخارجي للم.ص.م؛
- تنفيذ برامج داخلية تطور الوظائف الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الإستثمار.

تماشيا مع توجهات الحكومة الساعية لتمكين المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من المساهمة في العملية التمويلية أخذت الدولة على عاتقها توفير المناخ الإقتصادي الملائم لإنجاح العملية الإستثمارية.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (L'ANDI):

1-التعريف بالوكالة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بهدف تطوير وتحرير الإستثمار[2]، وجاءت عوضا عن وكالة ترقية وتدعيم الإستثمارات المنشأة في 1993، وفي 2001 تم تعديل هذا المرسوم بالأمر رقم: 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الإستثمار.[3]

حيث تم إقرار إنشائها والتي تعتبرها مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة .[4]

---

[1] إلياس غفال، عادل زقرير، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص 08.

[2] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5-10-1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة بتاريخ 10-10-1993، ص ص 03،10.

[3] الأمر رقم 01-03 المؤرخ في: 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 22-08-2001، ص ص 04، 09.

[4] جاري فاتح، شلال زهير، جانفي2018،**"دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الإستثمار في الجزائر"**، الواقع والآفاق(2002-2016)، مجلة الإقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 9، جامعة يحي فارس المدية، ص07.

ولقد تجسد الإنتقال من وكالة الترقية ودعم ومتابعة الإستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية والمتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للإستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتيجيات وأولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية، تتمثل المساهمة الخاصة في توفير وسائل بشرية ومادية، من أجل تسهيل وتبسيط عمل الإستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين والفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الإستثمار،
- مراجعة نظام التحفيز على الإستثمار؛
- تخفيض آجال الرد للمستثمرين من 6 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا.

2-مهام الوكالة:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في:[1]

- تسجيل الإستثمارات؛
- ترقية الإستثمارات في الجزائر وفي الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال؛
- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الإستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للإستثمار للموافقة عليها.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فرع المدية، متاح على:**www.ANDI.dz** ، تاريخ الإطلاع: 05-05-2019 (12:31).

3-حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

هذا الجدول الإحصائي للمشاريع الإستثمارية المصرح بها خلال سنة 2017 والسداسي الأول من سنة 2018 منقحة ومصححة في ضوء المشاريع الملغاة.

أ-المشاريع الإستثمارية المصرحة حسب الطبيعة:

الجدول رقم (2-3): ملخص المشاريع الإستثمارية المصرحة خلال سن 2017 والسداسي الأول لسنة 2018:

السنوات	نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	مناصب الشغل	%
سنة2017	الإستثمار المحلي	4941	97.71 %	1633545	85.74 %	153093	91.33 %
	الإستثمار الأجنبي	116	2.29 %	271663	14.26 %	14525	8.67 %
المجموع		5057	%100	1905207	%100	167618	%100
السداسي الأول لسنة 2018	الإستثمار المحلي	2016	99.46 %	802940	94.67	69565	94.22 %
	الإستثمار الأجنبي	11	0.54 %	45173	5.33 %	4271	5.78 %
المجموع		2027	%100	848114	%100	73826	%100

Source : Bulletin d'information Statistique de la PME, disponible http:/www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bultin_PME_N_33.pdf.p 7.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المشاريع الإستثمارية المصرحة سنة 2017 من الأجانب من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقدر ب 116 مشروع بنسبة 2.29 من الحجم الإجمالي و14.26 من القيمة، أما خلال السداسي الأول من سنة 2018 فنلاحظ أن المشاريع الإستثمارية المصرحة تقدر ب 11 مشروع، ما يمثل 0.54 من الحجم الإجمالي.

4-الشبابيك الوحيدة اللامركزية:

هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، أنشئ هذا السباك على مستوى الولاية، يضم في داخله علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار، لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:[1]

- تأسيس وتسجيل الشركات؛
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء؛
- المزايا المتعلقة بالإستثمارات.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (L'ANSEJ):

1-التعريف بالوكالة:

هي هيئة عمومية، انشئت في عام 1996 مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات، هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (35-19 سنة)، والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات.

كان الانطلاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997، ولتكون الحل الأنجح لمعالجة مشكلة البطالة أثناء الفترة الإنتقالية نحو اقتصاد السوق الحر، في سبتمبر2003 تم إدخال تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب، وهذا تماشيا مع معطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الأهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، وبين التعديلات التي أجريت على الجهاز وكان لها الأثر الكبير فى عمله هي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز، حيث تم رفع مستوى الإستثمار من 04 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد أقصى، والتخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5% و10% في جانفي 2004 ثم خفضت إلى 2%و1% في فيفري2011 .[2]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، مرجع سابق.

[2] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع المدية، متاح على: www.ansej.dz، تاريخ الإطلاع، 2019/05/05 (13:47).

2-مهام الوكالة:

تتولى الوكالة الإتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، وتضطلع بالمهام التالية:[1]

- تدعم وتقدم الإستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الإستثمارية، ولاسيما المتعلقة بمجال التركيب المالي ورصد القروض، كما أنها تقوم وفي هذا الصدد بإقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل؛
- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به، كما تسير وفقا للتشريع تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلاف المالي الموضوع تحت تصرفها؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تسير وفق التشريع والتنظيم المعمول بها، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخصيص نسب الفوائد، في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع التي ترشح مشاريعهم للإستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها لدعم تشغيل الشباب والإمتيازات الأخرى التي يتحصلون عليها؛
- تنظم دورات لتكوين الشباب وتجديد معارفهم في تقنيات التسيير (الإدارة)، على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، وفي هذا الصدد تبرم الوكالة اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد من خلالها من إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع؛
- تقوم بمتابعة الإستثمارات التي ينجزها ذوي المشاريع، ومتابعة بالخصوص مدى احترام البنود ودفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعداتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الإستثمارات؛

[1] Abdelghani mebarek, 2003,**"la mecro-entreprise, vecteur du Développement Local une Nouvelle Développement Local une Nouvelle Dynamique"**, Séminaire des WALIS sur le Nouveau Dispositife ANSEJ et L'emploi de jeune ,p 01.

- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرئيسية الهادفة إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي للشباب لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.[1]

3-حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تتمثل حصيلة الوكالة للسداسي الأول لسنة 2018 فيما يلي:

الجدول رقم (4-2): المشاريع المالية حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المشاريع المالية	%	القيمة بالمليون دينار
الزراعة	55232	14.76%	202177508536
الحرف	42772	11.43%	109955481632
الري	545	0.15%	3198085711
الصناعة	25586	6.84%	117501970312
الصيانة	9699	7.44%	255103789974
الصيد	1131	3.88%	7499507851
المهن الحرة	10323	6.76%	25891374915
الخدمات	106992	28.58%	345093884199
نقل تجاري	56350	15.10%	145557153559
نقل المسافرين	18986	5.07%	46632841373
المجموع	374325	100%	1189162058806

Source : Bulletin d'information statistique de la PME, disponible http:/www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bultin_PME, Novembre 2018, N°33, p28

[1] المادة 06 من الرسوم التنفيذي رقم: 96-29 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المحدد لمهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر من قبل حاملي المشاريع حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ بداية التسجيل لسنة 2018 ب 106992 مشروع، يليه قطاع النقل التجاري ب 56530 مشروع، وأخيرا قطاع الزراعة 55232 مشروع مالي.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

1-التعريف بالوكالة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بناء على المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، نظرا لارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الإستقرار الإقتصادي وزيادة الطلب، حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني خلال الفترة 1993و1994 إلى 7580 منصب عمل أي نسبة 3%، واعتبر آنذاك الصندوق الأول على المستوى العربي والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا، ولقد جاء الصندوق بإضافات جديدة تمتلك في تعبئة البطالين وإحصائهم، تطوير كفاءاتهم وقدراتهم الذهنية.[1]

2-مهام الوكالة:

منذ استحداث الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي مكلف في تلك الفترة من تاريخ الجزائر، بتخفيف العواقب الإجتماعية الناجمة عن التسريحات الجماعية للعمال الأجراء العاملين بالقطاع العمومي الإقتصادي المقررة على أثر تطبيق مخطط التعديل الهيكلي.

وقد عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مساره عدة محطات تخص جلها، وفي كل مرة التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من قبل السلطات العمومية، بما فيها النظام القانوني لتعويض البطالة ابتداءا من سنة 1994، والإجراءات النشيطة لدعم إعادة إدماج البطالين، ومساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات ابتداءا من سنة 1998، وجهاز دعم استحداث النشاطات لصالح البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، انطلاقا من سنة 2004، وتمثلت مهام الصندوق للتأمين عن البطالة في:[2]

[1] الجريدة الرسمية رقم 44، بتاريخ 07 يوليو 1994، ص 06.

[2] النشرة الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 32، 2006.

- التعويض عن البطالة للمستفيدين من الإشتراكات المدفوعة من طرف أصحاب العمل والعمال معا، لتغطية مجمل المخاطر في ظل نظام الضمان الإجتماعي؛
- إعادة الإدماج، ويوجه بدوره المستفيدين إلى نوعين من الإستفادة إلى دعم البحث عن الشغل المأجور، ودعم العمل الحر؛
- التكوين التحويلي والذي يمكنه من إدماج البطالين المستفيدين من اكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على إنماء قدراتهم للإدماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (3 أشهر) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛[1]
- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات، وذلك يدخل في إطار علاقة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ومحيطه، والهدف من ذلك دعم هذه المؤسسات في الحفاظ على مناصب الشغل لديها ضمن أسس ومبادئ لصالح التشغيل في ظل اقتصاد السوق؛
- دعم استحداث النشاطات لصالح البطالين.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):

1-التعريف بالوكالة:

أنشأت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص، تقوم بتطوير (القرض المصغر) رامية إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة، والقرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبدء النشاط أو الحرفة.[2]

هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 سنة، شريطة أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، وكذلك بالنسبة للنساء الماكثات في البيت.

ويهدف إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي عن طريق نشاطات لإنتاج سلع وخدمات، وذلك إما:

[1] النشرة الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 32، 2006.
[2] الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير 2004، ص 03.

- **عن طريق شراء المواد الأولية:** يتوقع الجهاز تمويلا بنسبة 100%، (دون أية مساهمة من طالب القرض المصغر) من قيمة شراء المادة الأولية بواسطة اقتراض على شكل هبة، وقيمة القرض لا تتجاوز 100000دج.
- **عن طريق اقتناء عتاد صغير ومواد أولية:** وتتعلق بالمشاريع التي كلفتها من 100000دج إلى 1000000دج، يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى خمس سنوات).

2-مهام الوكالة:

تتمثل المهام الأساسية للوكالة في:[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بها؛
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم؛
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي سيحظون بها؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ تخطيط التمويل، إضافة إلى متابعة إنجاز واستقلال الديون التي لم تسدد وفق آجالها المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من المشاريع المصغرة في مجال تقنيات التركيب وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم صالونات العرض وبيع السلع المحلية والوطنية للمنتجات التي مولها القرض المصغر؛
- تكوين المستخدمين المكلفين بتسيير الجهاز.

ولضمان تنفيذ المهام المسندة على أحسن وجه، تثبت الوكالة نموذجا تنظيميا لامركزيا، وذلك بإنشاء 49 تنسيقية ولائية مدعمة كآليات مرافقة، دورها الأساسي هو الإستقبال والإعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 27 مارس 2011.

المطلب الثالث: صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

في إطار دعم نسيج الم.ص.م وتكثيفه، قامت الدولة بتكريس كافة الوسائل لتحقيق ذلك عن طريق إنشاء عدة صناديق منها ما هو تابع لوكالات الدعم الخاصة بالم.ص.م، ومنها ماهو شبه مستقل وذلك لضمان القروض التي تقدمها البنوك لهذه الم.ص.م، وتتمثل في:

أولا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR).

1-تعريف الصندوق:

أنشأ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي[1] رقم02-373 المؤرخ في 11نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

وهو مؤسسة عمومية، تهدف إلى تسهيل حصول الم.ص.م على التمويل البنكي أثناء انطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمان للبنوك، من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.

2-مهام الصندوق:

ومن مهامه ما يلي:[2]

- ملئ نقص الضمانات العقارية والتعهد على المعدات لصالح البنك وفي بعض الحالات يعوضه؛
- يوجه للإستثمارات خارج أجهزة الدعم المذكورة سابقا لإنشاء وتوسيع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو الذي حدده القانون بتاريخ 12 ديسمبر 2001؛
- الحد الأدنى لقيمة الضمان لكل مشروع هو 5 ملايين دج والحد الأقصى لها هو 50 مليون دينار، وهذا الأخير يعني الضمان الممنوح وليس تكلفة المشروع؛
- لا يعطى الضمان النهائي الأبعد إخطار بالموافقة على تمويل المشروع من قبل البنك.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ 13 نوفمبر 2002، ص13.

[2] صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرع المدية، متاح على: WWW.FGAR.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/05، (19:11).

ثانيا: صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI).

1-تعريف الصندوق:

هو شركة ذات أسهم يحكمها القانون التجاري، ولقد تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 آفريل 2004، وبمبادرة من السلطات العامة لدعم إنشاء الم.ص.م، ولقد بدأ نشاطها الفعلي في بداية سنة 2006.[1]

يبلغ رأس مالها المنصوص عليه نحو 30 مليار دج، ما يسمح لها بالدخول في المنافسة ب 20 مليار دج، حيث تساهم فيها البنوك العمومية.

وتشكل صناديقها الخاصة المؤسسة الأولى من حيث القدرة على الإلتزام.

2-مهام الصندوق:

تتمثل فيما يلي:[2]

- ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها الم.ص.م لتمويل الإستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها؛
- ضمان تعويض القروض البنكية للبنوك ومؤسسات القروض الموجهة للإستثمارات، لخلق وتحديد وتجديد تجهيزات المؤسسة في حال ما إذا طرأ حادث ما في عملية التعويض.

[1] البنك الخارجي الجزائري، WWW.BEA.DZ 2019/05/09، (22:35).

[2] صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرع المدية، متاح على: WWW.CGCI.DZ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، (10:24).

معايير الأهلية في الضمان المالي للصندوق:

حتى تستفيد المؤسسة من الحصول على ضمان من الصندوق عليها استيفاء المعايير الأهلية التالية:

1-الشركة:

- يجب أن تكون مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية أو خاصة؛
- مؤسسة حديثة في مجال خلق الأعمال أو المؤسسات التي تملك على الأقل حصيلة محاسبية أو ضريبية مصادق عليها من أجل تطوير أو تمديد النشاط؛
- شركة تابعة لكافة القطاعات باستثناء القطاعات التالية:[1]
  - النشاطات التجارية؛
  - قروض الإستهلاك؛
  - الشركة التي يكون رقم أعمالها السنوي دون احتساب الرسوم أكثر من 2 مليار دج، ومجموع التقييم السنوي لا يتجاوز 75 مليون دج.
- شركة مستقلة.

2-القرض:

بالنسبة للقروض المؤهلة للحصول على ضمان في الصندوق هي:

- قرض الإستثمار العادي، الاثاث، العقار غير التجهيزات والذي يتم تسديده خلال 7سنوات بالنسبة للقرض الكلاسيكي، و10سنوات بالنسبة للقرض الإيجاري؛
- يرجع الحد الأقصى للقرض بنسبة 80% و60 %حسب طبيعة مشروع الإستثمار، إنشاء أو تطوير ويبلغ حده الأقصى 250 مليون دج، مقابل قرض يقدر ب 50 مليون دج كأبعد تقدير؛
- تسديد علاوة تغطية الخطر سنويا من طرف المؤسسة بنسبة أقصاها 0,5% من قيمة القرض المضمون.

[1] بن حراث سعاد، 2012-2013، "**سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، ص 122.

3-الضمانات: تتمثل في:[1]

- لا يجسد الضمان المالي في الصندوق والضمانات الإعتيادية التي لها علاقة مع موضوع قرض الإئتمان؛
- الضمانات الإعتيادية هي تلك الضمانات التي استقبلت أو ستستقبل من طرف مؤسسة القرض؛
- تسمح المؤسسة للقرض والصندوق بالإستفادة من مجموع تغطية يقدر ب 80% و60%.

[1] بن حراث سعاد، نفس المرجع السابق، ص 123.

خاتمة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه يتضح لنا أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لآخر باختلاف المعيار المعتمد عليه في تعريفها سواء كان حجم المؤسسة، رأس مالها أو عدد عمالها، ورغم اختلاف هذه التعارف حسب ظروف كل بلد، إلا أنه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أولا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...إلخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا أنه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية والصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...إلخ.

كما أن هناك مجموعة من الآليات التي تعمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها: الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة الفصل

بعد التطرق في الفصلين السابقين لمختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع دراستنا والمتمثل في محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سنقوم بإسقاط ذلك على الجانب الميداني لمؤسسة البلاستيك والمطاط فرع المدية SOEXPLASTE التابع للمؤسسة الأم ENPC الكائن مقرها بسطيف، لمعرفة ما مدى تطابق المفاهيم النظرية مع ما تراه على أرض الواقع، والدافع لاختيار هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة متوسطة، من حيث رأس المال وعدد العمال، والنجاح الذي تحظى به من حيث تزويد السوق المحلي وحتى الدولي بالمنتجات المختلفة، ولتحقيق ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

-المبحث الأول: تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE لولاية المدية.

-المبحث الثاني: تقييم الهيكل المالي لمؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE لولاية المدية.

-المبحث الثالث: تقديم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE لولاية المدية ودراسة محدداته.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة البلاستيك والمطاط فرع ولاية المدية

نحاول في هذا المبحث إعطاء صورة عامة عن المؤسسة من خلال تقديم المؤسسة وأهدافها، هيكلها التنظيمي إضافة الى مهامها ومميزاتها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المؤسسة

نشأت المؤسسة لتحويل البلاستيك والمطاط ENPC[1] بمقتضى المرسوم رقم 102/80 في جمادى الأولى 1400111هـ الموافق ل06 أفريل 1980م، يوجد مقرها بولاية سطيف وهي تقع تحت وصاية شركة سوناطراك وبعد إعادة الهيكلة تم فصل المؤسسة عن سوناطراك.

وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي، تتولى ترقية وتسويق المنتجات الحاصلة من نشاط تحويل البلاستيك والمطاط وهي تابعة لوزارة الطاقة والمناجم وتتم مراقبتها من طرف السلطات التابعة للوصاية وفقا للتشريع المحدد للعلاقات الأساسية بين المؤسسات وسلطة الوصاية والإدارة الأخرى التابعة للدولة.

أولا: تأسيس المؤسسة

تم تأسيس وحدة تحويل البلاستيك والمطاط ببلدية ذراع السمار دائرة المدية في بداية سنة 1980 وبدأت في الإنتاج التجريبي في نوفمبر من نفس السنة بينما كان الانطلاق الفعلي للإنتاج سنة 1981م برأس مال يقدر ب55.000.000 دينار جزائري

يتمثل نشاطها الرئيسي في تحليل البلاستيك وهي شركة ذات أسهم SPA حيث 80% من أسهمها هي ملك للشركة الأم ENPC بسطيف، ويبلغ رأس مالها الحالي ب: 347900000 دج.

ثانيا: الموقع والمساحة

تقع هذه الوحدة ببلدية ذراع السمار على بعد 4 كلم غرب وسط ولاية المدية على الطريق الوطني رقم 5 ومساحتها الإجمالية تقدر ب 47727 م^2 منها مساحة مبنية في:

1-البناية الإدارية تقدر ب: 1030م^2؛

[1] معلومات مستخرجة من قبل المؤسسة.

2-ورشة الإنتاج تقدر ب: 7813م^2؛

3-ورشة التخزين تقدر ب: 1800م^2؛

4-ورشة التخزين 2 تقدر ب:432م^2.

ثالثا: أهداف المؤسسة

للمؤسسة مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي[1]:

1-ترقية الصناعات الوطنية للبلاستيك والمطاط؛

2-إعداد مشاريع المؤسسات الصناعية الجديدة وتوسيع الوحدات الصناعية في قطاع البلاستيك والمطاط؛

3-نقل وتخزين المواد والمنتجات المصنعة؛

4-تعمل على تلبية حاجات مؤسسات أخرى مثل التعاونيات الفلاحية للبيوت البلاستيكية؛

5-تسويق المنتجات بمختلف أنواعها.

رابعا: منتوجات المؤسسة

من أهم منتجات هذه الوحدة نجد ما يلي[1]:

1-الأشرطة الفلاحية FILM AGRICOLE؛

2-أشرطة تكييف الحليب FILM POUR POCHET LAIT؛

3-أشرطة تكييف الملح FILM POUR POCHET DE SEL؛

4-أشرطة التغليف FILM DOMBALLAGE؛

5-أدوات أخرى (غلافات قارورة الغاز-معالق الملابس).

[1] Rappoer de gestion exercice 2018,p37.

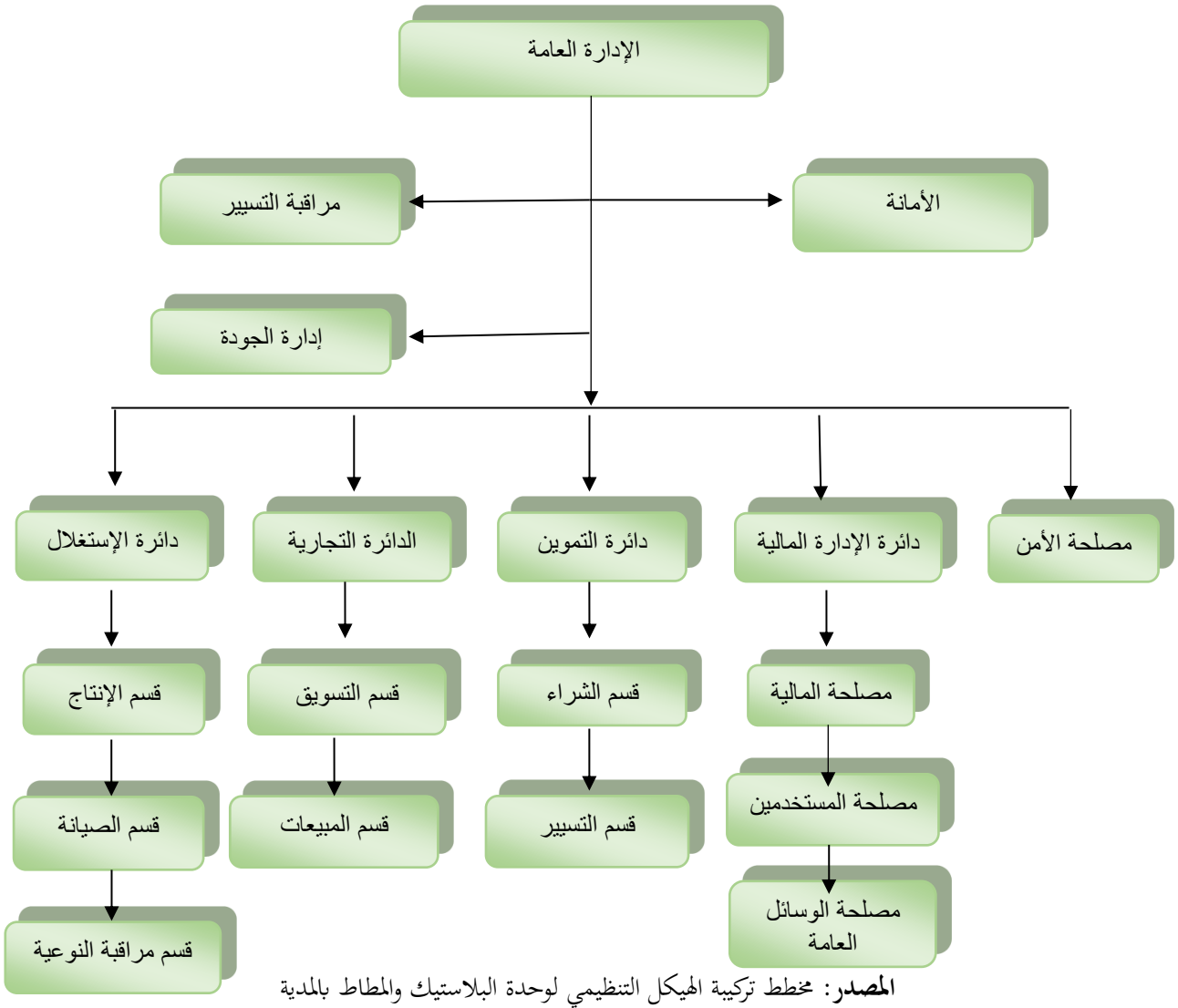
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

يعبر الهيكل التنظيمي عن المخطط الشامل للمؤسسة والذي يبين جميع الوحدات التي تتكون منها بشكل واضح.

أولا: تقديم الهيكل التنظيمي لمؤسسة SOEXPLASTE

يتضمن الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك والمطاط المصالح التالية[1]:

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة البلاستيك والمطاط بالمدية



المصدر: مخطط تركيبة الهيكل التنظيمي لوحدة البلاستيك والمطاط بالمدية

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: مهام المصالح

تتولى مصالح المؤسسة القيام بالمهام التالية[1]:

1- الإدارة العامة:

تتولى الإشراف على كل الدوائر بالمؤسسة، وعلى كل ما تقوم به الدوائر من عمليات وأعمال، وتوقيع كل الوثائق الخاصة بالمؤسسة وإدارة كل دوائرها، أقسامها ومكاتبها.

2- الأمانة:

تتولى مهمة استقبال الوثائق الخاصة بالمؤسسة، تسجيلها وتقديمها للمدير العام للإطلاع عليها ثم توزيعها على الدوائر حسب مهام كل دائرة، وتحويل المكالمات الهاتفية الخاصة بالمدير.

3- مراقبة التسيير:

تشرف على تنسيق وإنجاز المخططات وحصيلة الإنتاج السنوي وإعداد تقارير شهرية وفصلية وسنوية لكل العمليات الخاصة بالمصالح. إضافة الى الرقابة على المعلومات ومقارنتها بالمعلومات في المصالح الأخرى وإجراء تحاليل على تلك المقارنات (عملية دراسة الفرق بين المعلومات) وتحديد السعر حيث يحدد عن طريق التكلفة.

4- إدارة الجودة:

وهي مكلفة بالمراقبة وتحديد النقائص الموجودة على مستوى كل دائرة، حيث أنها تسطر برنامج توقيت المراقبة والمعاينة من طرف لجنة تسليم الشهادات.

5- دائرة الاستغلال:

تقوم بتنسيق كل النشاطات المتعلقة بالإنتاج وكذلك مراقبة مصلحة الإنتاج، مصلحة الصيانة ومصلحة مراقبة النوعية، ومهمتها إعداد مخطط الإنتاج، الحرص على تطبيق الأهداف وإحترام المدة اللازمة للإنتاج والإستعمال الأحسن للموارد البشرية والآلات.

[1] معلومات مقدمة من قبل المؤسسة.

6- دائرة الإدارة المالية:

تتولى إعداد سلسة تسيير العمل والحرص على تطبيقها مع المدير العام، البحث عن نظام الحوافز الفعال لتحفيز عمال المؤسسة وإقتراح ووضع نظام العمل.

7- مصلحة المالية:

مهمتها إستخدام المحاسبة العامة، التسيير المحاسبي بالتركيز على الزبائن والموردون، التسيير المحاسبي الذي يربطها للبنك، إعداد جدول القيادة وإعداد الميزانية.

8- مصلحة الوسائل العامة:

هذا القسم يهتم بكل الوسائل العامة والخاصة بمصنع التموين، بما يحتاجه المصنع من العتاد المكتبي وأدوات المكتبة وما يحتاجه بصفة عامة ما عدا ما يتعلق بالإنتاج.

9- دائرة التموين:

يتولى قسم الشراء استلام طلبات التموين بمواد أولية وقطع الغيار، التموين بالتجهيزات والمعدات، الاتصال بالموردين للمواد الأولية وقطع الغيار والتجهيزات وتوابعها.

قسم تسيير المخزون يتكفل بالمخزون بصفة عامة، سواء مخزون المنتوج النهائي أو مخزون المواد الأولية ومواد الصيانة.

10- الدائرة التجارية:

يتعلق عمل هذه الإدارة على النشاطات الخاصة بالبيع وتركز في عملها على نظام التسويق والإشهار، يقوم بتزويد الإدارة العامة باحتياجات السوق، كما يعمل على تحسين المنتوج القديم وكذلك يقترح منتجات جديدة على حسب احتياجات السوق، ويضع الميزانية السنوية الخاصة بالمبيعات[1].

[1] معلومات مقدمة من قبل المؤسسة.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسة ومميزاتها

لعبت الوحدة دورا هاما في تزويد السوق المحلي والوطني وأحيانا السوق الدولي بالمنتجات المختلفة حيث ساهمت في تدعيم الصناعة الوطنية لما تحتله صناعة البلاستيك و المطاط من الأهمية البالغة لارتباطها بالعديد من القطاعات الاقتصادية، منها القطاع الفلاحي، قطاع المحروقات والمستلزمات المالية، كما أنها ساهمت في خلق مناصب شغل حيث بلغ عدد العمال الموظفين فيها ما يقارب 300 عامل سنة 1995، إلا أنه امام الصعوبات التي يواجهها القطاع العام وتواجهها المؤسسات الخاصة، أدى ذلك الى تراجع عدد العمال إلى 160 عامل سنة 2002، ليصل العدد الى 150 عامل سنة 2018[1].

ورغم كل الصعوبات فإن مستقبل المؤسسة يعلق آمال كبيرة على إنجاز مشروع قد يمكنها من استعادة نشاطها ومكانتها في السوق.

والميزة الأساسية لهذه المؤسسة أنها تقوم بالإنتاج حسب الطلب ومن ثم يتم التوريد كذلك حسب طلب مصلحة الإنتاج والمصالح الأخرى، حيث تتعامل هذه الوحدة مع مؤسسات مختلفة منها مؤسسة صيدال، الديوان الوطني للحليب، مؤسسة ENAPAL، المؤسسة الوطنية لمواد التنظيف ENAD، المؤسسة الوطنية للملح، مؤسسة NAFTAL ومؤسسة ENADITEX.

[1] معلومات مستخرجة من قبل مصلحة المستخدمين. فيفري 2019.

المبحث الثاني: تقديم الوضعية المالية لمؤسسة SOEXPLASTE

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة لصورة أي مؤسسة والتي من خلالها يتمكن المساهمين والمقرضين والأطراف ذات الصلة من تقييم أدائها. وعليه سنقوم في هذا المبحث بعرض الميزانية المالية المختصرة لكل من جانبي الأصول والخصوم على حدى وتحليل عناصرها.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة SOEXPLASTE للفترة (2014-2018)

سنقوم في هذا المطلب بعرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة **SOEXPLASTE** للفترة (2014-2018).

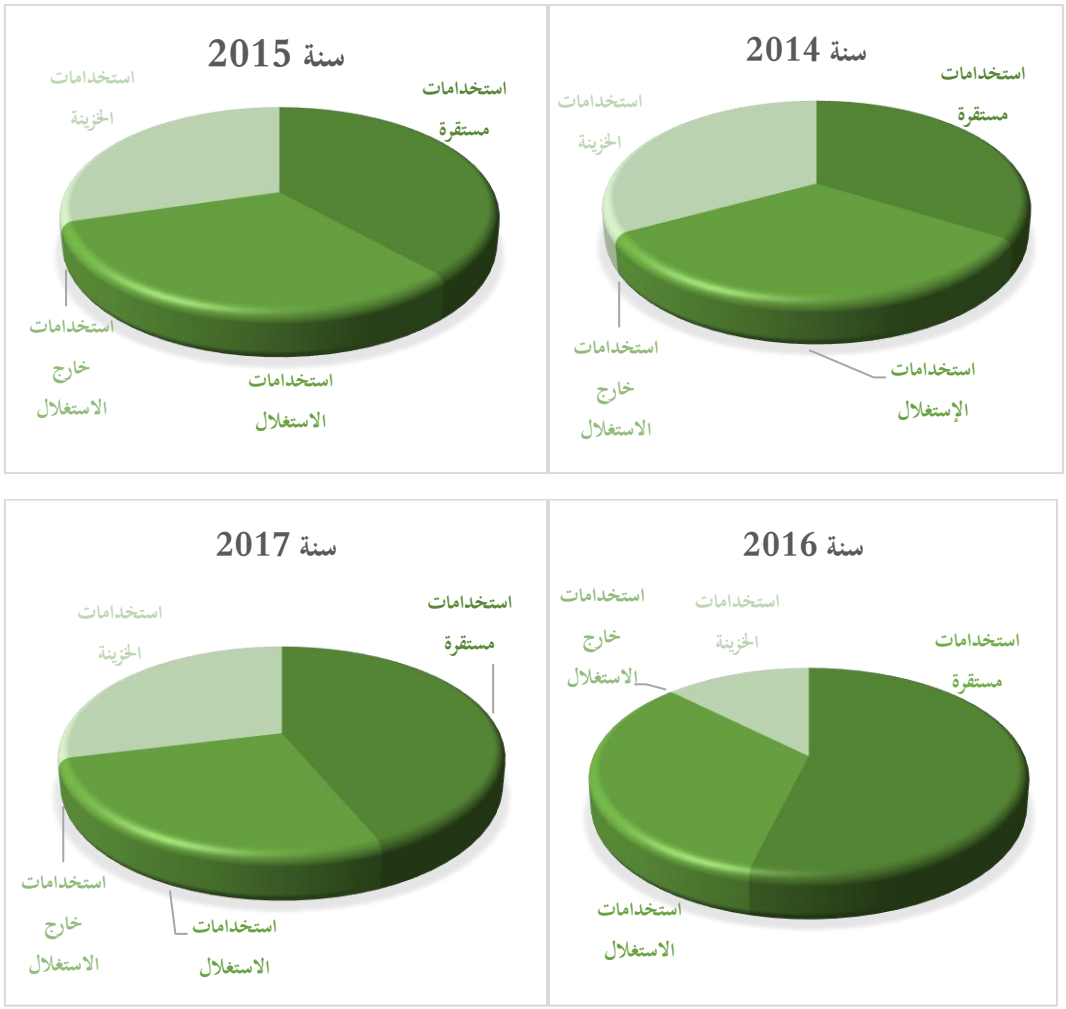
أولا: عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة SOEXPLASTE

نحاول التطرق لتركيبة أصول المؤسسة وخصومها وذلك من خلال الجدولين التاليين:

ثانيا: التمثيل البياني لعناصر الميزانية بالدائرة النسبية

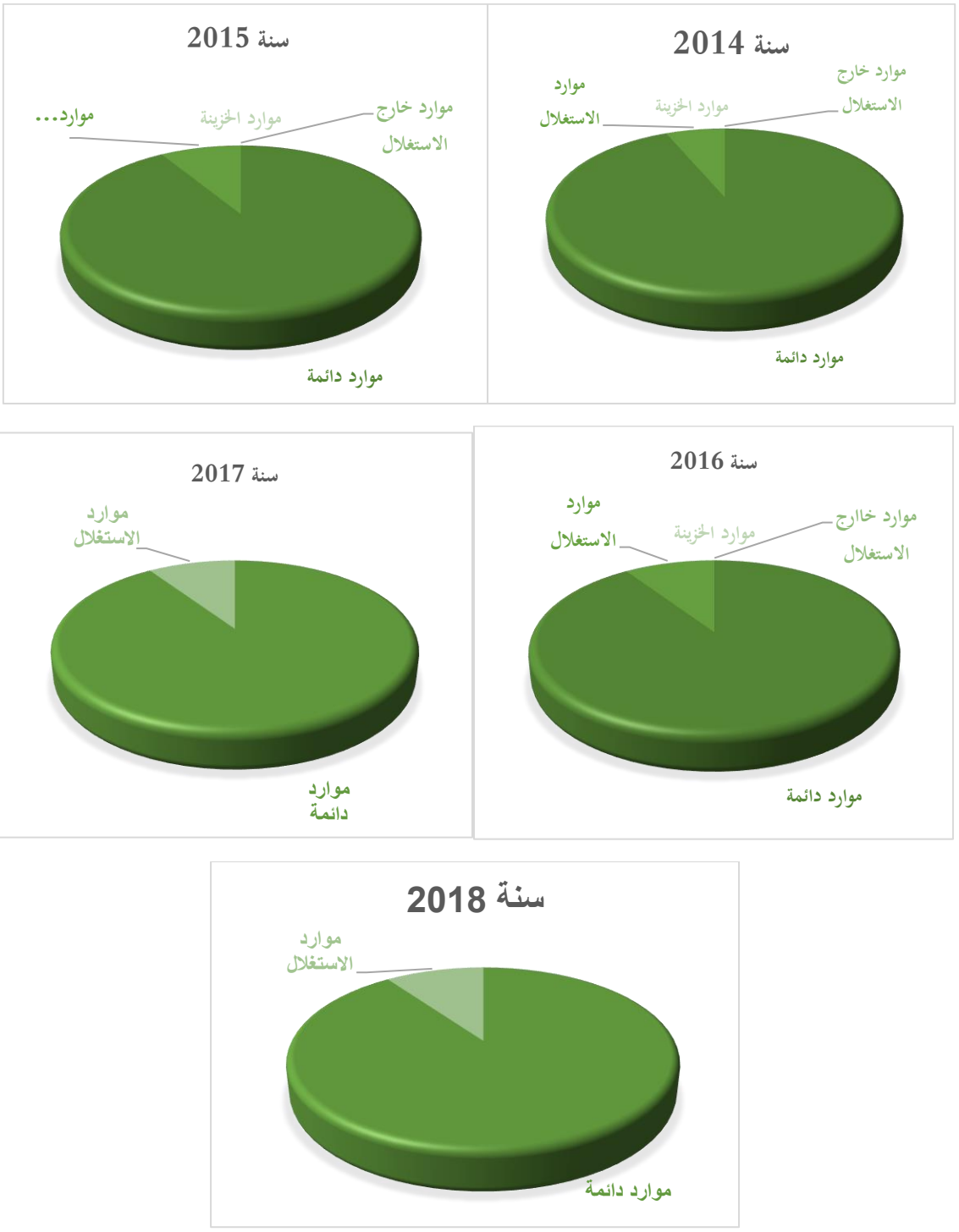
فيما يلي التمثيل البياني لعناصر الميزانية محل الدراسة للفترة (2014-2018)

الشكل رقم (3-2): أصول الميزانية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

الشكل رقم (3-3): خصوم الميزانية للفترة (2014-2018)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

ثالثا: تحليل لعناصر الميزانية

بعد إعداد الميزانية المالية المختصرة سنقوم بتحليل عناصر الأصول والخصوم كل على حدى.

1)- عناصر الأصول:

أ- استخدامات مستقرة: نلاحظ من خلال الميزانية المالية المختصرة بجانب الأصول أن الاستخدامات المستقرة تميزت بالارتفاع خلال السنوات الثلاثة الأولى (2014-2015-2016) من 494842926.33دج سنة 2014 إلى 822568372.52دج سنة 2016، ثم انخفضت مجددا سنتي 2017 و2018 إلى 746398965.81دج.

ب- استخدامات الإستغلال: من الملاحظ خلال السنوات الخمسة المدروسة من (2014-2018) أن استخدامات الإستغلال في تذبذب نوعا ما، ففي سنة 2014 قدرت ب 484872264.86دج، ثم ارتفعت خلال سنة 2015 حيث قدرت ب 537567679.37دج، ثم انخفضت سنتي 2016-2017 لتصل إلى 498414899.53دج، ثم ارتفعت مجددا سنة 2018 وقدرت ب 618946304.5دج.

ج-استخدامات الخزينة: من خلال الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول، أن استخدامات الخزينة في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمسة المدروسة (2014-2018) من 480806772.45دج خلال سنة 2014 لتنخفض إلى 240191700.2دج خلال سنة 2018.

2)- عناصر الخصوم:

أ-الموارد الدائمة: نلاحظ من خلال الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم، خلال السنوات الخمسة المدروسة أن الموارد الدائمة للمؤسسة في ارتفاع مستمر، حيث قدرت سنة 2014 ب 1366787416.72دج لتصل سنة 2018 إلى 1447168032.44دج.

ب-موارد الإستغلال: نلاحظ من خلال الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم أن قيم موارد الإستغلال خلال السنوات الخمسة من (2014-2018) في تزايد مستمر من 9378854686دج خلال سنة 2014 لتصل إلى 158368938.01دج خلال سنة 2018.

المطلب الثاني: تقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن ورؤوس الأموال العاملة

تقاس الصحة المالية لأي مؤسسة بمدى قدرتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها من جهة، وبمدى امكانيتها على خلق عوائد مالية تساعدها في تطوير نشاطها وتوسيعه من جهة أخرى بما يضمن لها البقاء في عالم الأعمال، ولتقييم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE وكذلك قياس مدى استعدادها لمواجهة التزاماتها عند حلول آجال استحقاقها نقوم بتحليل وضعيتها المالية وذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات التوازن ورؤوس الأموال العاملة باستخدام المعلومات المالية والمحاسبية المتاحة للفترة (2014-2018).

أولا: تقييم المؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن

نعتمد في تحليلنا للتوازن المالي للمؤسسة على أهم مؤشرات التوازن والمتمثلة في رأس المال العامل، الاحتياج الى رأس المال العامل وكذا الخزينة.

الجدول رقم (3-2): تقييم مؤسسة SOEXPLASTE باستعمال مؤشرات التوازن

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
موارد دائمة	494842926.33	1359424013.32	1382902156.54	1424468484.32	1447168032.44
(-) استخدامات ثابتة	1366787416.72	642211855.13	822568372.52	791258429.67	746398965.81
= رأس المال العامل الصافي FRNG	871944490.39	717212158.19	560333748.02	633210054.65	700769066.63
استخدامات الاستغلال	484872264.80	537567679.37	512091357.02	498414899.53	618946304.46
(-) موارد الاستغلال	93788546.86	130159499.42	143899506.80	144182492.11	158368938.01
= احتياجات رأس المال العامل BFR	391083717.94	407408179.95	368191850.22	354232407.42	460577366.45
رأس المال العامل الصافي FRNG	871944490.39	717212158.19	560333748.02	633210054.65	700769066.63
(-) احتياجات رأس المال العامل BFR	391083717.94	407408179.95	368191850.22	354232407.42	460577366.45
= الخزينة Tn	480860772.45	309803978.24	192141933.80	278977647.23	240191700.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1)

نلاحظ خلال الفترة المدروسة (2014-2018) أن رأس المال العامل الصافي FRNG موجب، ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى، وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية القادمة.

بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل BFR: نلا حظ أنه موجب خلال السنوات المدروسة (2014-2018) وهذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال إلا أنها في تذبذب مستمر، وهذا راجع إلى القيم القابلة للتحقيق.

أما بالنسبة للخزينة فنلاحظ أنها موجبة ويشير ذلك إلى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج إلى رأس المال العامل ويسمح بتوليد خزينة موجبة.

من خلال ما سبق نقول أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي وفق الشروط التالية:

- ✓ الشرط الأول: FRNG > 0.
- ✓ الشرط الثاني: FRNG > BFR.
- ✓ الشرط الثالث: Tn > 0.

ثانيا: تقييم المؤسسة باستخدام رؤوس الأموال العاملة

سنتطرق الى مختلف رؤوس الأموال العاملة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

الجدول رقم (3-3): تقييم الهيكل المالي لمؤسسة باستخدام رؤوس الأموال العاملة

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأموال الخاصة الأصول غير جارية	300576280.55 494842926.33	318315370.47 642211855.13	352763770.31 822568372.52	390907297.98 791258429.67	410561272.27 746398965.81
رأس المال العامل الخاص	-194266645.78	-323896484.66	-469804599.21	-400351131.69	-335837693.54
رأس المال العامل الإجمالي = الأصول الجارية	965733037.25	847371657.61	704233290.82	777392546.76	859138004.64
رأس المال العامل الأجنبي= مجموع الديون	1159999683.03	1171268142.27	1174037893.03	1177743678.45	1194975698.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-1).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال فترة الدراسة، وهذا ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة، وتعتمد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأس المالية هي مصادر خارجية، ما يفسر تبعيتها للأطراف الخارجية.

أما بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي فإن قيمته المعتبرة خلال فترة الدراسة مقرنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

أن القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة، يعني أن المؤسسة ليست مستقلة ماليا، مما يؤدي إلى تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، وكذلك القيمة المرتفعة لرأس المال العامل الأجنبي تعني أن المؤسسة لا يمكنها الحصول على قروض إضافية بسهولة.

المطلب الثالث: تقييم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE

نحاول من خلال هذا المطلب أن نتناول أهم النسب المالية التي تمنحنا صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة بهدف الحكم على تركيبة هيكلها المالي.

أولا: تقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام نسب التوازن الهيكلي

سنقوم في هذا الفرع بتقييم الهيكل المالي للمؤسسة باستخدام النسب المالية.

الجدول رقم (3-4): التقييم باستخدام نسب التوازن الهيكلي

النسبة	الصيغة الرياضية	النتيجة					التعليق
		2014	2015	2016	2017	2018	
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول غير جارية	2.76	2.11	1.68	1.8	1.93	تسجل المؤسسة نسبة أكبر من الواحد(1) خلال السنوات الخمسة المدروسة، وهذا ما يفسر وجود رأس مال عامل موجب، وتغطية كاملة للأصول غير الجارية بواسطة الموارد الدائمة، مع تسجيل هامش أمان مالي يمكّن المؤسسة من مواجهة الاحتياجات المولدة عن دورة الاستغلال.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	0.6	0.49	0.42	0.49	0.55	تسجل المؤسسة نسبة أقل من الواحد(1) مما يستلزم وجود رأس مال عامل خاص سالب، إضافة الى تمويل نسبي للأصول غير الجارية بواسطة الأموال الخاصة وبالتالي لا بد من استعمال الديون طويلة الأجل.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

ثانيا: التقييم باستخدام نسب المديونية

من أجل الخوض أكثر في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة لا بد لنا من دراسة نسب المديونية.

الجدول رقم (3-5): التقييم باستخدام نسب المديونية

النسبة	الصيغة الرياضية	النتيجة					التعليق
		2014	2015	2016	2017	2018	
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	0.25	0.27	0.30	0.33	0.34	نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الخمسة المدروسة من (2018-2014) أقل من الواحد مما يفسر أن الأموال الخاصة أقل من مجموع الديون وهذا يعني أن المؤسسة ليست مستقلة ماليا فالمؤسسة هنا ليست قادرة على تغطية ديونها عن طريق أموالها الخاصة، مما يفقد المؤسسة المرونة في التعامل مع دائنيها.
نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.79	0.78	0.75	0.75	0.74	يتضح من الجدول أن النسبة طيلة الفترة المدروسة منخفضة وهي أقرب من 0.5 مما يمثل مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، ما يمكنها من ضمان أكثر لديون الغير الشيء الذي يزيل تخوفات المقرضين من وقوع المؤسسة في حالة التوقف عن الدفع.

المصدر: من إعداد الطالبتين وذلك بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

ثالثا: التقييم باستخدام نسب السيولة

من أجل توضيح صورة الوضعية المالية للمؤسسة نقوم بحساب مختلف نسب السيولة.

الجدول رقم (3–6): التقييم باستخدام نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	النتيجة					مدلول النسبة
		2014	2015	2016	2017	2018	
نسبة سيولة الأصول	الأصول الجارية / مجموع الأصول	0.66	0.56	0.46	0.49	0.53	نلاحظ أن نسبة سيولة الأصول مقبولة ومتغيرة من سنة لأخرى فخلال سنتي 2014و2015 كانت النسبة أكبر من 0.5 أي أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة، ثم انخفضت خلال سنتي 2016 و2017 لترتفع مجددا خلال سنة 2018.
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	10.29	6.51	4.89	5.39	5.42	تجاوزت السيولة العامة للمؤسسة خلال السنوات الخمسة (2014-2018) محل الدراسة الواحد(1) وهذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب ما يفسر أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة، أي أنها قادرة على مواجهة استحقاقات الديون قصيرة الأجل لدورة الاستغلال التي سوف تسدد في مواعيدها المحددة من خلال تحويل الأصول المتداولة الى سيولة.
نسبة السيولة المختصرة	(حقوق الغير + الموجودات) / الخصوم الجارية	8.65	5.41	3.62	4.09	4.13	تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي في حساب قيمتها لأنه أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية، حيث أن نسبة السيولة أكبر من الواحد (1)، أي أن الحقوق غطت الديون القصيرة الأجل.
نسبة السيولة الحالية	(الموجودات (القيم الجاهزة)) / الخصوم الجارية	5.12	2.38	1.33	1.93	1.51	نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية للمؤسسة مرتفعة، وهذا يعني أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها، وهذا يشير أن المؤسسة لا تجد صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها مما يزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

المبحث الثالث: تقديم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE ودراسة محدداته

سنقوم في هذا المبحث بتقديم الهيكل المالي للمؤسسة ودراسة محدداته.

المطلب الأول: تقديم الهيكل المالي للمؤسسة

سنقدم الهيكل المالي للمؤسسة من أموال خاصة، قدرة التمويل الذاتي وأموال الاستدانة.

أولا: هيكل الأموال الخاصة

يحتل التمويل عن طريق الأم روال الخاصة حيزا معتبرا ضمن الهيكل المالي للمؤسسة كما أنه يشهد تطورا ملحوظا من سنة لأخرى.

الجدول رقم (3-7): هيكل الأموال الخاصة للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
رأس مال تم إصداره	347900000.00	347900000.00	347900000.00	347900000.00	347900000.00
علاوات واحتياطات	-	-	-	-	11511527.67
نتيجة صافية	53669163.11	17739089.92	34448399.84	38143527.67	46285974.29
ترحيل من جديد	-100992882.56	-47323719.45	-29584629.53	4863770.31	4863770.31
مجموع الأموال الخاصة	**300576280.55**	**318315370.47**	**352763770.31**	**390907297.98**	**410561272.27**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الملحق رقم (من 1 إلى 5).

من خلال الجدول نلاحظ أن الأموال الخاصة للمؤسسة تتميز بنمو متزايد طوال الفترة المدروسة (2014-2018).

ثانيا: قدرة التمويل الذاتي

يعتبر التمويل الذاتي من بين أهم مصادر التمويل في المؤسسة، وهذا نظرا للامتيازات العديدة التي يتمتع بها، ومؤسسة البلاستيك والمطاط قد أولت أهمية كبيرة بتعزيز قدرتها على التمويل الذاتي خلال الفترة (2014-2018) وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي وفقا لطريقة الطرح والجمع:

الجدول رقم (3-8): طاقة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الطرح

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
فائض الاستغلال	44011154.32	3012749.75	112006825.97	104488594.87	109918379.78
(+) المنتجات العملياتية الأخرى	10346675.57	7051648.43	3737446.58	16269550.68	4093261.97
(-) الأعباء العملياتية الأخرى	-130587	-414143.60	-52031177.00	-8085033.63	-5535621.20
(+) المنتجات المالية	00	00	00	00	00
(-) الأعباء المالية	-581512	301209.28	-83977.00	-55984.67	-27299.35
(+) المنتجات غير العادية	00	00	00	00	00
(-) الأعباء غير العادية	00	00	00	00	00
(-) الضريبة الواجب دفعها (+) الضرائب المؤجلة	00 00	00 00	-3795334.00 2062334.00	-9720305.00 738974.00	-11963252.00 667320.00
= القدرة على التمويل الذاتي CAF	**53645721.15**	**9349045.3**	**61896116.55**	**103635796.25**	**97152788.2**

الجدول رقم (3-9): طاقة التمويل الذاتي وفقا لطريقة الجمع

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	53694903.11	17739089.92	34448399.84	38143527.67	46285974.29
(+) مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيم	15341907.71	-14987057.07	-41547029.94	-65997747.42	-51401928.10
(-) الاسترجاعات عن خسائر القيم والمؤونات	15365349.67	23377101.69	14099313.23	535114.19	535114.19
(+/-) نواقص وفوائض القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	00	00	00	00	00
= قدرة التمويل الذاتي	**53645721.15**	**9349045.3**	**61896116.55**	**103635796.25**	**97152788.2**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد الملحق رقم (من 6 إلى 10).

الجدول أعلاه يوضح لنا قدرة التمويل الذاتي والتي كانت موجبة خلال السنوات الخمسة (2014-2018)، إلا أنها انخفضت سنة 2015 ويرجع ذلك لانخفاض النتيجة الصافية للمؤسسة.

ثالثا: أموال الاستدانة

نظرا لعدم كفاية أموال الملكية وحدها على تلبية مختلف الاحتياجات المالية لمؤسسة البلاستيك والمطاط خلال سنة (2014-2018)، ما دفع بإدارة المؤسسة إلى اللجوء لطلب موارد خارجية إضافية تتمثل في أموال الاستدانة، والجدول التالي يوضح تمويل المؤسسة بأموال الاستدانة:

الجدول رقم (3-10): أموال الاستدانة للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
قروض طويلة ومتوسطة الأجل	1066211136.17	1041108642.85	1030138386.23	1033561186.34	1036606760.17
ديون قصيرة الأجل	**91582013.2**	**129487560.42**	**139030814.8**	**133445753.11**	**144613432.01**
ديون الموردين ديون أخرى	75887587.04 15694426.16	113417362.33 16070198.09	119194350.38 19836464.42	1183244302.76 15121450.35	126172969.80 18440462.21
ديون مالية	220653.66	671939.00	486869.00	10736739.00	13755506.00
مجموع أموال الاستدانة	**1159999683.03**	**1171268142.27**	**1174037893.03**	**1177743678.45**	**1194975698.18**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 6).

تبرز مكانة الديون طويلة الأجل في تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة، حيث نجد أن الديون طوال فترة الدراسة (2014-2018) تعرف انخفاضا طفيفا، ويرجع ذلك لتسديد المؤسسة لنسبة من الديون طويلة الأجل، أما فيما يخص الديون قصيرة الأجل فتأخذ حصة معتبرة في الهيكل المالي فنلاحظ ارتفاع مجموع الديون خلال سنوات الدراسة وهذا راجع لارتفاع ديون الموردين والديون المالية.

رابعا: مكونات الهيكل المالي للمؤسسة

يمثل الجدول التالي تركيبة الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE للفترة (2014-2018).

الجدول رقم (11-3): مكونات الهيكل المالي للمؤسسة للفترة (2014-2018)

البيان	2014		2015		2016		2017		2018	
	المبالغ	%	المبالغ	%	المبلغ	%	المبالغ	%	المبالغ	%
الأموال الخاصة	300576280.55	**19.86 %**	318315370.47	**21.24 %**	352763770.31	**22.2 %0**	390907297.98	**23.37 %**	410561272.27	**24.11 %**
قدرة التمويل الذاتي	53645721.15	**3.54 %**	9349045.3	**0.62 %**	61896116.55	**3.89 %**	103635796.25	**6.20 %**	97152788.2	**5.7 %**
أموال الاستدانة	1159999683.03	**76.6 %**	1171268142.27	**78.14 %**	1174037893.03	**73.9 %**	1177743678.45	**70.43 %**	1194975698.18	**40.19 %**
المجموع	**1514221684.73**	**100 %**	**1498932558.04**	**100 %**	**1588697779.89**	**100 %**	**1672286772.68**	**100 %**	**1702689758.65**	**100 %**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 10).

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الهيكل المالي المتبع من طرف المؤسسة تمثل فيه أموال الاستدانة ما يفوق 50% من مصادر تمويل المؤسسة ما يزيد تعرض المؤسسة لمخاطر مالية، أما الأموال الخاصة لا تفوق نسبة 25 %من مصادر التمويل، في حين تمثل قدرة التمويل الذاتي نسبة ضعيفة جدا لا تتعدي 4%.

المطلب الثاني: دراسة محددات الهيكل المالي للمؤسسة

أن اختيار مؤسسة SEOXPLASTE لمصادر التمويل بنسبة معينة في هيكلها التمويلي تمليه مجموعة من المحددات، منها ما هو داخلي يتعلق بالمؤسسة نفسها، ومنها ما هو خارجي تحكمه متغيرات المحيط الاقتصادي بشكل عام، ومن خلال دراستنا لهذه المحددات نحاول قياس مدى مرونة وقدرة المؤسسة في الاستفادة من مختلف مصادر التمويل المتاحة، ومن بين أهم العوامل المؤثرة في اختيار الأموال المناسبة للمؤسسة والتي أمكننا قياسها ما يلي:

أولا: حجم المؤسسة

إن حجم المؤسسة وسمعتها يؤثران تأثيرا بالغا على تركيبة هيكلها التمويلي، وبهدف التعرض لتأثير هذا العامل على المؤسسة نقوم بدراسة حجمها خلال الفترة (2014-2018) وهذا باستعمال القيمة المضافة لدراسة حجم المؤسسة.

الجدول رقم (3- 12): تطور القيمة المضافة للمؤسسة للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
$\frac{\text{القيمة المضافة للسنة } n - \text{القيمة المضافة للسنة } n-1}{\text{القيمة المضافة للسنة } n-1}$	-0.18	-0.26	0.76	-0.013	0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 6 إلى 10).

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تغير القيمة المضافة في تذبذب خلال الفترة المدروسة، حيث كانت النسبة خلال سنة2014، 2015 و2017 سالبة، ومرتفعة خلال سنة 2016 و2018 وبالتالي يمكن الحكم على حجم المؤسسة بأنه عموما في تراجع.

ثانيا: هيكل الأصول

تمثل الأصول الثابتة نسبة معتبرة من أصول مؤسسة SOEXPLASTE خلال الفترة المدروسة.

الجدول رقم (3- 13): هيكل الأصول للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	494842926.33	642211855.13	822568372.52	791258429.67	746398965.81
مجموع الأصول	1460575963.58	1489583512.74	1526801663.34	1568650976.43	1605536970.45
نسبة الأصول الثابتة الى مجموع الأصول	**33.9%**	**43.1%**	**53.9%**	**50.4%**	**46.5%**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

يتراوح ما تملكه المؤسسة من أصول ثابتة خلال الفترة المدروسة (2014-2018) بين 30% و50% من مجموع الأصول، وهي نسبة معتبرة تدل على ما مدى أهمية الأصول الثابتة في تركيبة أصول المؤسسة، وهذا يعود إلى طبيعة نشاطها الإنتاجي الذي يتطلب تجهيزات انتاج ذات تكنولوجيا عالية، وعليه فإن الأصول الثابتة للمؤسسة تسهم بشكل أساسي في زيادة الطاقة الإقتراضية للمؤسسة وهذا راجع لما تقدمه الأصول الثابتة من ضمان للهيئات المقرضة.

ثالثا: معدل النمو

لمعرفة إذا كانت المؤسسة في حالة نمو أو لا، يكون ذلك من خلال قياس تطور رقم أعمالها.

الجدول رقم (3- 14): نمو المؤسسة للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
$\frac{\text{رقم الأعمال } n - \text{رقم الأعمال } n-1}{\text{رقم الأعمال } n-1}$	0.054	0.019	0.159	0.010	11.22

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 6 إلى 10).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة تغير رقم أعمال مؤسسة SOEXPLASTE منخفضة ومتذبذبة خلال سنوات الدراسة وهذا ما يترجم نمو طفيف للمؤسسة، ما يفسر ضعف اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة 30%.

رابعا: مردودية المؤسسة

تعتبر المردودية من بين أهم محددات الهيكل المالي للمؤسسة، فحساب كل من المردودية الاقتصادية والمالية يساعد الإدارة المالية للمؤسسة على ترشيد القرارات التمويلية.

وفي إطار دراسة المحددات للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014-2018) سنقوم بحساب المردودية الاقتصادية والمالية.

الجدول رقم (3- 15): معدل المردودية الاقتصادية للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
الفائض الإجمالي للإستغلال	44011154.32	3012749.75	112006825.97	104488594.87	109918378.78
مجموع الأصول	1460575963.58	1489583512.74	1526801663.34	1568650976.43	1605536970.54
معدل المردودية	3%	2%	7%	6%	7%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية بدلالة الفائض الإجمالي للاستغلال خلال سنوات الدراسة، ويفسر هذا نمو اجمالي فائض الاستغلال وكذلك زيادة مجموع الأصول نتيجة للسياسة التوسعية المنتهجة من قبل المؤسسة.

الجدول رقم (3- 16): معدل المردودية المالية للمؤسسة للفترة (2014-2018)

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	53669163.11	17739089.92	34448399.84	38143527.67	462859974.29
الأموال الخاصة	300576280.55	318315370.47	352763770.31	390907297.98	410561272.27
معدل المردودية المالية	17%	5%	9%	9%	11%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (من 1 إلى 5).

بالنظر الى المردودية المالية للمؤسسة نجد أن نسبتها تفوق نسبة المردودية الاقتصادية المحققة خلال كامل السنوات وها راجع الى ارتفاع النتيجة الصافية المحققة من قبل المؤسسة.

خاتمة الفصل

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصول النظرية على أرض الواقع، من خلال دراسة حالة مؤسسة البلاستيك والمطاط لولاية المدية.

حيث تبين لنا من وضعيتها المالية للفترة (2014-2018) أنها حققت نتائج صافية إيجابية طوال فترة الدراسة وبمطابقة مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي على المؤسسة تبين لنا أنها تتمتع بهامش أمان وخزينتها موجبة.

إضافة إلى الهيكل المالي للمؤسسة يتكون من تشكيلة متنوعة من أموال خاصة، قدرة التمويل الذاتي وأموال الاستدانة، كما تعتمد على أموال الاستدانة بالدرجة الأولى.

وبهدف دراسة مرونة القرار المالي تم التعرض لدراسة أهم محددات هيكلها المالي، حيث أشارت معظمها إلى المرونة المتوسطة التي تتميز بها المؤسسة في اختيار تركيبة هيكلها المالي.

خاتمة

إن الحديث عن موضوع التمويل يقودنا إلى عنصر هام في هذا الصدد والمتمثل في الهيكل المالي الذي يعتبر الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها، ويكتسب موضوع الهيكل المالي للمؤسسة أهمية كبيرة ذلك أنه يعد من بين المواضيع ذات التنظير و البحث المستمر.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات مطالبة بإدراج قرار التمويل ضمن الأدوات الفعالة الكفيلة بترشيد الموارد المستعملة فيها والتي ترفع من كفاءتها ولن يتأتى ذلك إلا بعد دراستها لبدائل التمويل المتاحة وتحديد تكلفة كل بديل، ومن ثم تحليل المعايير التي يتم على أساسها اختيار الهيكل المالي للمؤسسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد بدأنا دراستنا هذه بطرح الفرضية الأولى وفحواها أن المزيج التمويلي للمؤسسة يتحدد بالمفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة بالشكل الذي يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال، فإننا نأكد صحتها من خلال ما تناولناه حول الهيكل المالي الأمثل والذي يتحقق عنده تعظيم السوقية للمؤسسة من خلال التركيبة المستهدفة لرأس المال.

الفرضية الثانية ومفادها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل الناتج عن التعقيدات في مجال الدعم المالي، ذلك أن التمويل الذاتي هو المصدر الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي ومن هنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها بسبب الضمانات العينية الكبيرة ذات القيمة التي تطلبها البنوك، فضلا عن عبئ الفوائد وهذا ما يؤكد صة الفرضية.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة كون أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات التمويل في المؤسسة محل الدراسة، نجد أن هناك تفاوت في الأهمية النسبية للعوامل المحددة لإختيار الهيكل المالي، كما أنها ترتكز على بعض المحددات دون غيرها بما يتناسب مع طبيعتها، احتياجاتها، استراتيجيتها وبيئتها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

نتائج البحث النظرية والتطبيقية:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج التي نستعرضها في هذه النقاط:

- للمؤسسة عدة مصادر لتمويل احتياجاتها وتكلفة كل مصدر منها يساعد على انتقاء أنسبها، بما يلائم أهداف ونشاط المؤسسة وبيئتها.
- اختلفت النظريات حول إمكانية تحقيق هيكل مالي من عدمه، ولقد كان هذا الموضوع محل جدل واسع بين منظري الإدارة المالية، بحيث تعتمد كل نظرية على فروض معينة وعلى براهين من أجل إثبات صحة هذه الفرضيات، ولكن حسب رأينا وبالإعتماد على أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فإنه بإمكان المؤسسة تحقيق هيكل مالي أمثل بحيث تكون فيه نسبة الأموال الخاصة إلى الديون أكبر من الواحد، وهي نسبة تحافظ على الإستقلالية المالية للمؤسسة، وفي نفس الوقت ترفع من قيمة المؤسسة ولكن ذلك يرتبط دائما بقدرة المؤسسة على تحقيق النتائج الإيجابية التي تضمن لها تسديد التزاماتها.
- تتحكم العديد من العوامل والإعتبارات في اختيار تركيبة الهيكل المالي والتي تضمن استمرارها ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسة كحجمها، هيكل أصولها و معدل نموها.
- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة لما لها من أهمية بالغة في إيجاد فرص عمل، تنشيط الإقتصاد الوطني، وتحقيق التطور الهيكلي إضافة الى الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات.
- كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في شتى المجالات، إلا أنها لاتخلو من المشاكل والمعوقات التي تعرقل مسارها.
- سارعت الجزائر على غرار العديد من الدول إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بإنشاء العديد من البرامج والآليات لتنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هذا فيما يخص الجزء النظري لهذا البحث، أما الجزء التطبيقي والذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري على إحدى المؤسسات والمتمثلة في مؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE يمكن إيجاز أهم مفاهيم الدراسة التطبيقية، المتحصل عليها فيما يلي:

- بعد التطرق إلى عملية تقييم هيكلها المالي ودراسة كل من مؤشرات توازنها المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس مال العامل والخزينة توصلنا إلى أن المؤسسةحققت قاعدة التوازن المالي، وبدراسة بعض النسب المالية التي ساعدتنا على التفصيل الجيد للتركيبة المالية للمؤسسة، تبين لنا أنها تتمتع بهامش أمان إلا أنها غير مستقلة ماليا وهذا راجع لاعتمادها على أموال الإستدانة بالدرجة الأولى.

- هناك موارد مالية في المؤسسة لم يتم استغلالها استغلال عقلاني رشيد بما يحقق فائض قيمة حقيقي، وبالتالي فإن المؤسسة ضيعت فرصة بديلة بتحقيقها فائض كبير في السيولة كان من الممكن استثماره.
- أن الهيكل المالي للمؤسسة يتكون من أموال خاصة، تمويل ذاتي وأموال استدانة، وما أمكننا ملاحظته من خلال تشكيلة مصادر التمويل فإنه تم التوصل إلى أنها تعتمد في التمويل على أموال الإستدانة القائمة على الإقتراض البنكي ثم الأموال الخاصة، وآخر خيار تفضله المؤسسة هو التمويل الذاتي، إضافة إلى أن هيكلها التمويلي يتميز بمعدل استدانة أعلى من اللآزم، وبعد إجراء عملية البحث عن السبب الذي أدى إلى ارتفاع نسبة استدانة المؤسسة خلصنا إلى أن دورة الإستغلال هي المسبب الرئيسي لذلك نتيجة لارتفاع دورة الإستغلال هي المسبب الرئيسي لذلك نتيجة لارتفاع حاجياتها المالية الدورية من 33 % إلى 39%.
- أظهرت الدراسة تعدد العوامل المحددة والمؤثرة في تصميم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTE خلال الفترة المدروسة والمتعلقة بحجم المؤسسة، حجم الضمانات (هيكل الأصول) وكذا مردودية المؤسسة والذي من شأنه التأثير على أداء المؤسسة.

الإقترحات:

على ضوء النتائج المستوحات من الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الإقتراحات، التي قد تساهم إلى حد ما في تجاوز التعقيدات في إشكالية محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ومؤسسة البلاستيك والمطاط بشكل خاص، والتي نذكر منها:

- ينبغي على المؤسسة الاهتمام بتحليل الوضعية المالية بشكل دوري، مع الاهتمام بالبحث والإفصاح عن تفسيرات حقيقية لما تفسر عنه نتائج التحليل.
- يفضل الإلمام بجميع مصادر التمويل المتاحة من قبل مسيري المؤسسة، من خلال حصر خصائصها وتحديد تكاليفها الفعلية، والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة على المؤسسة.
- يستحسن على مؤسسة البلاستيك والمطاط أن تعمل على إصلاح هيكلها المالي الحالي بتخفيض نسبة الإستدانة فيه.
- ضرورة إعطاء الإدارة المالية مكانة أكبر في الهيكل التنظيمي في المؤسسة، مع تخويلها صلاحيات أكبر في عملية صنع القرارات التمويلية، وتدعيمها بالإطارات الكفؤالي تكون مطلعة على الأدبيات العلمية والتقنيات العملية لإدارة الأموال في المؤسسة.

آفاق الدراسة:

إن البحث في مجال الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال واسعا، كما لا تزال بعض النقاط مجهولة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث أخرى واشكاليات تنتظر المعالجة والتي نذكر منها ما يلي:

- دور المردودية في تحديد الهيكل المالي الأمثل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- دور البنوك الإسلامية في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور صندوق الزكاة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

إن الحديث عن موضوع التمويل يقودنا إلى عنصر هام في هذا الصدد والمتمثل في الهيكل المالي الذي يعتبر الصورة التي تعكس المصادر التمويلية لمختلف أصولها، ويكتسب موضوع الهيكل المالي للمؤسسة أهمية كبيرة ذلك أنه يعد من بين المواضيع ذات التنظير والبحث المستمر.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات مطالبة بإدراج قرار التمويل ضمن الأدوات الفعالة الكفيلة بترشيد الموارد المستعملة فيها والتي ترفع من كفاءتها ولن يتأتى ذلك إلا بعد دراستها لبدائل التمويل المتاحة وتحديد تكلفة كل بديل، ومن ثم تحليل المعايير التي يتم على أساسها اختيار الهيكل المالي للمؤسسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد بدأنا دراستنا هذه بطرح الفرضية الأولى وفحواها أن المزيج التمويلي للمؤسسة يتحدد بالمفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة بالشكل الذي يؤدي الى تخفيض تكلفة رأس المال، فإننا نأكد صحتها من خلال ما تناولناه حول الهيكل المالي الأمثل والذي يتحقق عنده تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة من خلال التركيبة المستهدفة لرأس المال.

الفرضية الثانية ومفادها أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشاكل وصعوبات عديدة تأتي في مقدمتها مشكلة التمويل الناتج عن التعقيدات في مجال الدعم المالي، ذلك أن التمويل الذاتي هو المصدر الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية خاصة في البلدان النامية، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي ومن هنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها بسبب الضمانات العينية الكبيرة ذات القيمة التي تطلبها البنوك، فضلا عن عبئ الفوائد وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة كون أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على قرارات التمويل في المؤسسة محل الدراسة، نجد أن هناك تفاوت في الأهمية النسبية للعوامل المحددة لإختيار الهيكل المالي، كما أنها ترتكز على بعض المحددات دون غيرها بما يتناسب مع طبيعتها، احتياجاتها، استراتيجيتها وبيئتها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية.

نتائج البحث النظرية والتطبيقية:

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج التي نستعرضها في هذه النقاط:

- للمؤسسة عدة مصادر لتمويل احتياجاتها وتكلفة كل مصدر منها يساعد على انتقاء أنسبها، بما يلائم أهداف ونشاط المؤسسة وبيئتها.
- اختلفت النظريات حول إمكانية تحقيق هيكل مالي من عدمه، ولقد كان هذا الموضوع محل جدل واسع بين منظري الإدارة المالية، بحيث تعتمد كل نظرية على فروض معينة وعلى براهين من أجل إثبات صحة هذه الفرضيات، ولكن حسب رأينا وبالإعتماد على أدوات تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فإنه بإمكان المؤسسة تحقيق هيكل مالي أمثل بحيث تكون فيه نسبة الأموال الخاصة إلى الديون أكبر من الواحد، وهي نسبة تحافظ على الإستقلالية المالية للمؤسسة، وفي نفس الوقت ترفع من قيمة المؤسسة ولكن ذلك يرتبط دائما بقدرة المؤسسة على تحقيق النتائج الإيجابية التي تضمن لها تسديد التزاماتها.
- تتحكم العديد من العوامل والإعتبارات في اختيار تركيبة الهيكل المالي والتي تضمن استمرارها ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسة كحجمها، هيكل أصولها ومعدل نموها.
- أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة كبيرة لما لها من أهمية بالغة في إيجاد فرص عمل، تنشيط الإقتصاد الوطني، وتحقيق التطور الهيكلي إضافة الى الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات.
- كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في شتى المجالات، إلا أنها لا تخلو من المشاكل والمعوقات الإدارية، القانونية، ومشكلة العمالة إلى جانب مشكلة التمويل التي تعرقل مسارها.
- عملت الجزائر على تخصيص امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشريعاتها وكذا خلق آليات وبرامج لدعمها بسبب محدودية قدراتها الفنية والتقنية عامة والمالية خاصة.

هذا فيما يخص الجزء النظري لهذا البحث، أما الجزء التطبيقي والذي يعتبر محاولة منا لإسقاط أهم المفاهيم المتحصل عليها من الجزء النظري على إحدى المؤسسات والمتمثلة في مؤسسة البلاستيك والمطاط SOEXPLASTE يمكن إيجاز أهم مفاهيم الدراسة التطبيقية، المتحصل عليها فيما يلي:

- بعد التطرق إلى عملية تقييم هيكلها المالي ودراسة كل من مؤشرات توازنها المالي والمتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس مال العامل والخزينة توصلنا إلى أن المؤسسة حققت قاعدة التوازن المالي، وبدراسة بعض النسب المالية التي ساعدتنا على التفصيل الجيد للتركيبة المالية للمؤسسة، تبين لنا أنها تتمتع بهامش أمان.

- هناك موارد مالية في المؤسسة لم يتم استغلالها استغلال عقلاني رشيد بما يحقق فائض قيمة حقيقي، وبالتالي فإن المؤسسة ضيعت فرصة بديلة بتحقيقها فائض كبير في السيولة كان من الممكن استثماره.
- أن الهيكل المالي للمؤسسة يتكون من أموال خاصة، تمويل ذاتي وأموال استدانة، وما أمكننا ملاحظته من خلال تشكيلة مصادر التمويل فإنه تم التوصل إلى أنها تعتمد في التمويل على أموال الإستدانة القائمة على الإقتراض البنكي ثم الأموال الخاصة، وآخر خيار تفضله المؤسسة هو التمويل الذاتي، إضافة إلى أن هيكلها التمويلي يتميز بمعدل استدانة أعلى من اللازم، وبعد إجراء عملية البحث عن السبب الذي أدى إلى ارتفاع نسبة استدانة المؤسسة خلصنا إلى أن دورة الإستغلال هي المسبب الرئيسي لذلك نتيجة لارتفاع حاجياتها المالية الدورية من 33 %إلى 39%.
- أظهرت الدراسة تعدد العوامل المحددة والمؤثرة في تصميم الهيكل المالي لمؤسسة SOEXPLASTEخلال الفترة المدروسة والمتعلقة بحجم المؤسسة، حجم الضمانات (هيكل الأصول) وكذا مردودية المؤسسة والذي من شأنه التأثير على أداء المؤسسة.

الإقترحات:

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة يمكن الخروج بمجموعة من الإقتراحات، التي قد تساهم إلى حد ما في تجاوز التعقيدات في إشكالية محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، ومؤسسة البلاستيك والمطاط بشكل خاص، والتي نذكر منها:

- ينبغي على المؤسسة الاهتمام بتحليل الوضعية المالية بشكل دوري، مع الاهتمام بالبحث والإفصاح عن تفسيرات حقيقية لما تفسر عنه نتائج التحليل.
- يفضل الإلمام بجميع مصادر التمويل المتاحة من قبل مسيري المؤسسة، من خلال حصر خصائصها وتحديد تكاليفها الفعلية، والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة على المؤسسة.
- يستحسن على مؤسسة البلاستيك والمطاط أن تعمل على تنويع هيكلها المالي بالإعتماد على الأموال الخاصة بالدرجة الأولى من خلال فتح رأس مالها، وتخفيض نسبة الإستدانة.
- ضرورة إعطاء الإدارة المالية مكانة أكبر في الهيكل التنظيمي في المؤسسة، مع تخويلها صلاحيات أكبر في عملية صنع القرارات التمويلية، وتدعيمها بالإطارات الكفؤ التي تكون مطلعة على الأدبيات العلمية والتقنيات العملية لإدارة الأموال في المؤسسة.

آفاق الدراسة:

إن البحث في مجال الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال واسعا، كما لا تزال بعض النقاط مجهولة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث أخرى واشكاليات تنتظر المعالجة والتي نذكر منها ما يلي:

- أثر بناء هيكل رأس المال في تحديد قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة نت خلال نظريتي الإشارة والمبادلة.
- أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر المعدل الموزون لتكلفة رأس المال على جودة وأرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب

1. أحمد بن فليس، 2000، "**المحاسبة المعمقة وأعمال نهاية السنة المالية**"، قسنطينة، مطبوعات جامعة منثوري.
2. أحمد بوراس، 2000، "**تمويل المنشآت الاقتصادية**"، عنابة، دار العلوم والنشر.
3. أحمد لهبيبات، سعد طبري، محمد أمين بن الزين، 26 ماي 2009،"**الإقتصادوالمانجمنت والقانون**"، شعبة التسيير والإقتصاد السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، ص 108 وبعدها.
4. الشمخي حمزة، الجرزاوي إبراهيم، 1998، "**الإدارة المالية الحديثة**"، الأردن، دار الصفاء.
5. الطاهر لطرش، 2000، "**تقنيات البنوك، الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية.
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2006، "**التسيير المالي، الإدارة المالية، دروس وتطبيقات**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
7. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011، "**التسيير المالي، الإدارة المالية**"، الطبعة الثانية، الجزء الأول، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، 2011، "**التسيير المالي، الإدارة المالية**"، الجزء الثاني، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
9. براق محمد، غربي حمزة، "**مدخل إلى السياسة المالية للمؤسسة**"، الجزائر، المكتب الجامعي الحديث.
10. بوشاشي بوعلام، 2001، "**المسير في التحليل المالي وتحليل الإستغلال**"، الجزائر، دار هومة للطباعة النشر والتوزيع.
11. توفيق عبد الرحمان يوسف، 2002، "**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
12. جميل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بيروت، دار النهضة العربية.
13. حسن عطا غنيم، 2005، "**دراسات في التمويل**"، مصر، المكتبة الأكاديمية.

14. حمزة الزبيدي محمودي، 2008، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، الأردن، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع.

15. حمزة محمود الزبيدي، 2006، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع.

16. حمشي شيحة، 2010، "**التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة**"، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر.

17. حميدة بوزيدة، 2007، "**التقنيات الجبائية**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

18. دريد كمال آل شيب، 2009، "**مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**"، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

19. رضوان وليد عمار، 1997، "**الإدارة المالية (مدخل إلى قرارات الإستثمار وسياسات التمويل)**"، عمان، دار المسيرة للطباعة والنشر.

20. رغيب مليكة، ميلود بوشنقير، 2012، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.

21. سليم علام، 2001، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.

22. شعيب شنوف، 2008، "**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**"، الجزء الأول، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو.

23. شعيب شنوف، 2012، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، الأردن، دار زهران للنشر والتوزيع.

24. طاهر محسن منصور الغالبي، 2009، "**منظمة الأعمال المتوسطة والصغيرة**"، الطبعة الأولى، عمان، دار واصل للنشر والتوزيع.

25. عاطف وليم اندراوس، 2006، "**التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**"، مصر، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي.

26. عامر عبده الله، 2015، "**التحليل والتخطيط المالي المتقدم**"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار البداية للنشر والتوزيع.

27. عبد الغفار حنفي، 2000، "**الإدارة المالية**"، مصر، دار الجامعة المصرية.

28. عبد الغفار حنفي، 2002، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، القاهرة، الدار الجديدة.

29. عدنان تايه النعيمي، ياسين كاسب الخرشة، 2007،" **أساسيات في الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع.

30. علي عباس، 2008، "**الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، عمان، إثراء للنشر والتوزيع.

31. علي عبد الهادي مسلم، 2002، "**تحليل وتصميم المنظمات**"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

32. عمر الصخري، 2003، "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.

33. فتحي السيد عبده، أبو سعيد أحمد، 2005، "**الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**"، مؤسسات شباب الجامعة الإسكندرية.

34. مبارك لسلوس، 2002، "**التسيير المالي**"، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

35. مبارك لسلوس، 2004، "**التسيير المالي**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

36. محمد أمين الميداني، 1999، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، الرياض، السعودية، مكتبة العبيكات.

37. محمد أيمن عزة الميداني، 1993، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، جامعة الملك فهد.

38. محمد صالح الحناوي، سنة النشر غير مذكورة، "**أدوات التحليل والتخطيط في الإدارة المالية**"، مصر، دار الجامعة المصرية.

39. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى وجلال إبراهيم العبد، 2004، "**الإدارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**"، الإسكندرية، الدار الجامعية.

40. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى وسيد الصيفي، 2007، "**أساسيات ومبادئ الإدارة المالية**"، مصر، المكتب الجامعي الحديث.

41. محمد مفلح عقل، 2006، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، عمان، دار أجنادين للنشر والتوزيع.

42. مصطفى يوسف كافي، 2012، "**بيئة وتكنولوجية، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**"، عمان، دار الرواد، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

43. منير إبراهيم الهندي، 1998، "**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**"، الجزء الثاني، الإسكندرية، منشأة المعارف.

44. منير إبراهيم صالح الهندي، "**الإدارة المالية، تكلفة الإفلاس والوكالة على نسبة الإقتراض وعلى القيمة السوقية للمنشأة، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**"، الطبعة السادسة، المكتب العربي للنشر، الإسكندرية.

45. مهدي شرقي، 2015، **"مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة"**، حالة المؤسسات العمومية، العدد 01.

46. ناصر دادي عدون، 1998، **"اقتصاد المؤسسة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

47. نبيل جواد، 2007، **"إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الطبعة الأولى، بيروت، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

2-الرسائل الجامعية

49. إسحاق خديجة، 2011-2012، **"دور الضرائب في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، حالة الجزائر، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان.

50. العايب ياسين، 2011-2012، **"إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة.

51. الهواري سعيد، 2002، **"محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية ونظرية"**، ماجيستير في التسيير، جامعة بومرداس.

52. برجي شهرزاد، **"إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، رسالة ماجيستير غير منشورة، مدرسة الدكتورة، التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان.

53. بن حراث سعاد،2012-2013، **"سياسيات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

54. زغود تبر، 2009-2010، **"محددات سياسة التمويل للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"**، مذكرة ماجيستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، غير منشورة.

55. شعبان محد، 2010، **"اختيار هيكل تمويلي أمثل للمؤسسة الاقتصادية"**، رسالة ماجستير، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس.

56. غربي حمزة، 2014، **"محددات السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة.

58. لونيس ريم، 2015، **"المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر"**، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، الجزائر.

59. مريم باي، 2007، **"السوق السندي وإشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة.

60. نعيمة شباح، 2007، **"دور التحليل المالي للمؤسسة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، علوم اقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة.

61. نور الدين نوي، 2016، **"محاولة تقييم المزيج التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"**، أطروحة دكتوره غير منشورة، جامعة الجزائر3.

62. ياسين ضيف، 2014-2015، **"تأثير الهيكل المالي على قيمة الشركة المستقرة"**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة ورقلة، غير منشورة.

63. لزعر محمد سامي، 2012، **"التحليل المالي وفقا للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

3-المجلات:

64. أحمد حميدوش، 2003، **"مراكز التسهيل"**، فضاء جديد لبحث الإستثمار ومراقبة المؤسسة، مجلة فضاءات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، العدد 02.

65. جاري فاتح، شلال زهير، 2018، **"دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الإستثمار في الجزائر"**، الواقع والآفاق (2002-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد09، جامعة يحي فارس المدية.

66. حركاتي نبيل، 2018، **"محددات الهيكل التمويلي للشركات الصناعية المساهمة بولاية سطيف"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 18، جامعة سطيف 01.

67. حسن رحيم، 2004، **"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تشخيص ومقترحات"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

68. حسين حريم، 2003، **"نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، جامعة فرحات عباس، سطيف.

69. دادن عبد الوهاب، 2009-2010، **"الجدل القاصم حول أمثلية هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة الباحث، العدد 07، ورقلة.

70. دكاري بلخير، ضيف أيوب، 2017، **"محددات الهيكل المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 01، المجلد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

71. سليمان شلال، علي يقوم، 2008، **"العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال"**، حالة تطبيقية من شركات المساهمة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 01.

72. صالحي صالح، 2002، **"أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف.

73. صبيحة قاسم هاشم،2015، **"نظريات هيكل التمويل الحديثة، تطبيق عملي لنظرية الإلتقاط ودورة حياة الشركة"**، بحث تحليلي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العدد 83، المجلد 21.

74. عماد زياد رمضان، خليل العقدة، 2006، **"محددات هيكل رأس المال في الشركات العامة الأردنية"**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 211.

75. مؤيد محمد علي، علي الفضل ونوال حربي راضي، 2010،" **العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة في ظل نظرية الوكالة"**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، كلية الإدارة والإقتصاد، العدد 04، المجلد 12.

76. نبيلة سهايلية، جبار بوكثير، 2017، **"عناصر الهيكل المالي وأثرها على القيمة السوقية للمؤسسة الاقتصادية"**، مجلةميلاف للبحوث والدراسات، العدد5، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

4-الملتقيات (مداخلات):

77. إلياس بن ساسي، وخيرة الصغيرة كماسي، 2016، **"مداخلة بعنوان "آليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات"**، جامعة ورقلة، الجزائر.

78. إلياس غفال، عادل زقرير، كريمة حبيب، 2017، **"تطبيق البرنامج الوطني للتأهيل كمخفر لاستدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، ملتقى وطني حول إشكالية إستدانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

79. زغيب مليكة، غلاب نعيمة، 2006، **"تحليل أساليب تمويل المؤسسات الاقتصادية"**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على اقتصاديات المؤسسات، بسكرة.

80. سليمان ناصر، عواطف محسن، 2014، **"قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول"**، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الإقتصادية لاستقطاب الإستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر.

81. سيد ناجي، 2004، مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة، **"المفهوم والمشكلات وإطار التطوير من ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي"**، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، مصر.

82. عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، 2002،**"مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطوير قدرتها التنافسية"**، دروة تدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر.

83. عبد المجيد تيماوي، هواري معراج، 2005، **"مداخلة بعنوان مداخيل تحديد هيكل رأس المال ودورها في تحديد قيمة المؤسسة"**، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة.

84. عبد المجيد قدي، 2002، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الإستثماري"**، مداخلة مقدمة لمجمع أعمال الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط، الجزائر.

85. عثمان حسن عثمان، 2003، **"مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية"**، ملتقى دولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادية المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 25-26 ماي، سطيف، الجزائر.

86. وليد زكرياء الصيام، 2001، **"فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة"**، ملتقى العولمة وأثرها على البلدان العربية، 13-14 ماي، جامعة سكيكدة، الجزائر.

87. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، 2006، **"خصائص ومحددات الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"**، مداخلة في إطار فعالية الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل، الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

5-محاضرات:

88. حياة نجار،2016، **"محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، تسيير الموارد البشرية"**، إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد صديق يحي جيجل.

6-المراسيم والقوانين:

89. المرسوم التنفيذي رقم 03-78، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 03، الصادرة في 26 فيفري 2003.

90. المرسوم التنفيذي رقم 03-79، المؤرخ في 25 فيفري 2003، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادرة في 26 فيفري 2003.

91. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5-10-1993 المتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة بتاريخ 10-10-1993.

92. الأمر رقم 01-03 المؤرخ في: 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، الصادرة بتاريخ 22-08-2001.

93. المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم: 96-29 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المحدد لمهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

7-الجرائد الرسمية:

94. الجريدة الرسمية، العدد 06، بتاريخ 25 يناير 2004.

95. الجريدة الرسمية، العدد 19، بتاريخ 27 مارس 2011.

96. الجريدة الرسمية، العدد 44، بتاريخ 07 يوليو 1994.

97. الجريدة الرسمية، العدد 77، بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

98. الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 08، المؤرخ في 11 جانفي 2017، العدد 17-02.

99. الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 09، المؤرخ في 11 جانفي 2017، العدد 17-02.

100. الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 10، المؤرخ في 11 جانفي 2017، العدد 17-02.

101. الجريدة الرسمية، المرسوم التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 11، المؤرخ في 11 جانفي 2017، العدد 17-02.

102. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي متعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، المادة 2 و3، المؤرخ في 30 أفريل 2008، العدد 22.

المواقع الإلكترونية:

103. البنك الخارجي الجزائري، WWW.BEA.DZ 2019/05/09، (22:35).

104. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، فرع المدية، متاح على:**www.ANDI.dz** ، تاريخ الإطلاع: 2019-05-05 (12:31).

105. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع المدية، متاح على:www.ansej.dz، تاريخ الإطلاع، 2019/05/05 (13:47).

106. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرع المدية، متاح على:
WWW.FGAR.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/05، (19:11).

107. صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرع المدية، متاح على:
WWW.CGCI.DZ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/10، (10:24).

2-المراجع باللغة الفرنسية:

108. Abdelghanimebarek, 2003,**"la mecro-entreprise, vecteur du Développement Local une Nouvelle Développement Localune Nouvelle Dynamique"**, Séminaire des WALIS sur le Nouveau Dispositife ANSEJ et L'emploi de jeune

109. Christian fournier, 1992,**"technique de gestion de la pine approche pratique"** (France, l'édition d'organisation)

110. Renégelinas,yvesbégras, **"les caractéristiques et les spécifécité de PMC, favorable oudéfavorable a l'intégration logistique**

SOUEAL EAST PEpp / Spa au Capital de 247 000 000 DA
BP n° 128 Draa – Smar Alger
Tel: 025.79. 67. 62/025.79.67.31 Fax: 025. 79 .67.98
E. Mail : Soexpinat @ yahoo.fr
Web : www. soexpinat.com

رقم التعريف الجبائي	0	0	9	1	6	0	4	5	6	2	9	9	9

السنة المالية المختتمة في	31ديسمبر 2014

الميزانية (الأصول)

الأصول	المبلغ الإجمالي	المبلغ (الإهتلاكات، المؤونات والخسائر القيمة)	N صافي	N-1 صافي
أراضي غير مبنية				
أراضي مبنية وتهيئات المنشآت الموجهة لأغراض الفلاحة				
بنايات مخصصة	403 047.95	307 307.95	95 740.00	121 480.00
بنايات حيازة	1 110 043 939.44	617 650 709.33	492 393 230.11	477 041 699.42
تهيئ	153 001 000.00		153 001 000.00	143 801 000.00
المباني	226 901 614.00	47 006 387.77	179 895 226.23	184 601 591.58
تقنيات البناء	710 491 570.69	557 215 894.47	153 275 676.22	135 238 830.74
بنايات جنبية أخرى	16 840 043,97	13 420 110,09	3 420 933.88	4 279 667.11
بنايات في شكل امتياز				
بناء أخرى أجزاء				
بنايات مكتبية	2 353 750,00		2 353 750,00	4 427 500.00
تجهيزات أخرى و تهيئات بنايات مخصصة بها				
تهيئ و أعمال مكتبية أخرى غير جزئية	2 353 750,00		2 353 750,00	4 427 500.00
تجهيز مؤجرة على الأصل				
مجموع الأصول غير الجارية	1 112 890 626,51	617 957 750,28	494 932 876,33	482 490 609,43
أصول جارية				
بضائع و منتجات قيد التنفيذ	168 487 336,8	14 498 584,60	153 988 952,20	143 706 849,55
حقوق الاستغلال				
حقوق التوظيف و الملحقات	110 460 959,25	2 758 956,42	107 702 002,83	70 951 603,02
حقوق أخرى	47 519 327,58	11 750 499,19	35 778 739,4	79 908 600,96
حقوق الجباية				
أرصدة المدينون	10 508 209,97		10 508 209,97	32 993 419,09
تأمينات في الخزينة				3 953 191,48
حقوق بالنقد و استخدامات مماثلة				
نقدية و المعادلات النقدية	64 667 647,46	25 062 135,94	39 605 511,52	74 963 186,55
نفقة الأعوان	23 610 200,91		22 610 200,91	2 110 785,99
حقوق الخزينة	268 067 600,17		268 067 600,17	204 722 180,93
حقوق الضريبة				
مجموع الأصول				
حقوق بالنقد أخرى و استخدامات مماثلة				
وديعات و ما يماثلها	480 860 772,45		480 860 772,45	146 992 208,76
الخزينة	490 949 660,85		490 949 660,85	146 778 777,17
حقوق	11 109,60		11 109,60	215 980,59
حقوق الضريبة و الاحتياط				
مجموع الأصول الجارية	1 005 298 757,79	69 569 720,54	935 729 037,25	572 835 211,78
مجموع الأصول	2 118 189 384,30	687 527 470,82	1 430 661 913,58	1 055 325 821,21

SOEXPLAST PEpe / Spa au Capital de 347 900 000 DA
BP n° 128 Draa – Smar Médéa
Tel : 025. 79.67.52/ 025.79.67.31 Fax: 025. 79. 67. 98
E. Mail : Soexplast @ yahoo.fr
Web : www. soexplast.com

GROUPE ENPC

0	9	9	9	2	6	5	4	0	6	7	1	1	1	6

رقم التعريف الجبائي

السنة المالية المقفلة في	31ديسمبر2014

الميزانية (الخصوم)

الخصوم	السنة N	السنة N-1
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	347 900 000.00	347 900 000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1)		
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة(1)		
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1)	53 669 163.11	47 621 816.43
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	-100 992 882.56	-148 614 698.99
حصة الشركة المدمجة		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع رؤوس الأموال الخاصة I	300 576 280.55	246 907 117.44
الخصوم غير الجارية		
قروض و ديون مالية	1 027 426 224.9	730 712 423.64
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	38 784 911.37	41 750 071.78
مجموع الخصوم غير الجارية II	1 066 211 136.17	772 464 497.42
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة	75 887 587.04	21 696 241.35
ضرائب	2 206 533.66	1 105 539.96
		2 701 880.91
المجمع و الشركاء	15 694 426.16	10 440 544.13
ديون أخرى		
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية III	93 788 546.86	35 944 206.35
مجموع عام للخصوم I+II+III	1 460 575 963.58	1 055 315 821.21

1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**403 047,95**	**333 047,95**	**70 000,00**	**95 740,00**
Immobilisations corporelles		**1 273 581 064,53**	**632 611 709,40**	**640 969 355,13**	**492 393 436,33**
Terrains		*153 801 600,00*		*153 801 600,00*	*153 801 600,00*
Bâtiments		*226 901 614,00*	*53 554 170,79*	*173 347 443,21*	*179 895 226,23*
Equipements et installations		871 249 392,02	564 785 689,77	306 463 702,25	153 275 676,22
Autres immobilisations corporelles		*21 628 458,51*	*14 271 848,84*	*7 356 609,67*	*5 420 933,88*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**1 172 500,00**		**1 172 500,00**	**2 353 750,00**
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*1 172 500,00*		*1 172 500,00*	*2 353 750,00*
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 275 156 612,48	632 944 757,35	**642 211 855,13**	494 842 926,33
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**157 120 833,21**	**14 498 584,60**	**142 622 248,61**	**153 988 952,20**
Stocks de marchandises					
Matiéres premiéres et fournitures		82 685 551,45	2 758 996,42	79 926 555,03	107 702 002,83
Autres approvisionnements		43 187 691,19	11 739 588,18	31 448 103,01	35 778 739,40
Encours de production de biens					
Stocks de produits		3 975 168,72		3 975 168,72	10 508 209,97
Stocks à l'exterieurs		27 272 421,85		27 272 421,85	
Créances et emplois assimilés					
Clients et comptes rattachées		*114 499 169,46*	*25 062 135,94*	*89 437 033,52*	*39 605 511,52*
Autres débiteurs		*26 282 806,29*		*26 282 806,29*	*22 610 200,91*
Impôts et assimilés		*264 225 590,95*		*264 225 590,95*	*268 667 600,17*
Groupe et associés		15 000 000,00		15 000 000,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**309 803 978,24**		**309 803 978,24**	**480 860 772,45**
Banque		*309 789 839,26*		*309 789 839,26*	*480 849 662,85*
Caisse		*14 138,98*		*14 138,98*	*11 109,60*
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		886 932 378,15	39 560 720,54	**847 371 657,61**	965 733 037,25
TOTAL GENERAL ACTIF		2 162 088 990,63	672 505 477,89	**1 489 583 512,74**	1 460 575 963,58

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	347 900 000,00
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		17 739 089,92	53 669 163,11
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-47 323 719,45	-100 992 882,56
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**318 315 370,47**	**300 576 280,55**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 019 750 545,85	1 027 426 224,80
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		21 358 097,00	38 784 911,37
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 041 108 642,85**	**1 066 211 136,17**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		113 417 362,33	75 887 587,04
Impôts		671 939,00	2 206 533,66
Groupe et associés			
Autres dettes		16 070 198,09	15 694 426,16
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**130 159 499,42**	**93 788 546,86**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 489 583 512,74**	**1 460 575 963,58**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		403 047,95	403 047,95		70 000,00
Immobilisations corporelles		1 448 679 576,30	629 354 785,78	819 324 790,52	640 969 355,13
Terrains		*153 801 600,00*		*153 801 600,00*	*153 801 600,00*
Bâtiments		*227 359 614,00*	*60 105 770,48*	*167 253 843,52*	*173 347 443,21*
Equipements et installations		1 044 177 357,31	552 790 196,08	491 387 161,23	306 463 702,25
Autres immobilisations corporelles		*23 341 004,99*	*16 458 819,22*	*6 882 185,77*	*7 356 609,67*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		3 243 582,00		3 243 582,00	1 172 500,00
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*1 181 250,00*		*1 181 250,00*	*1 172 500,00*
Impôts différés actif		*2 062 332,00*		*2 062 332,00*	
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 452 326 206,25	629 757 833,73	822 568 372,52	642 211 855,13
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		197 524 278,13	14 890 526,45	182 633 751,68	142 622 248,61
Stocks de marchandises					
Matiéres premiéres et fournitures		130 904 244,59	2 758 996,42	128 145 248,17	79 926 555,03
Autres approvisionnements		45 035 170,93	12 131 530,03	32 903 640,90	31 448 103,01
Encours de production de biens					
Stocks de produits		13 982 141,06		13 982 141,06	3 975 168,72
Stocks à l'exterieurs		7 602 721,55		7 602 721,55	27 272 421,85
Créances et emplois assimilés					
Clients et comptes rattachées		*124 356 260,13*	*25 062 135,94*	*99 294 124,19*	*89 437 033,52*
Autres débiteurs		*2 612 440,94*		*2 612 440,94*	*26 282 806,29*
Impôts et assimilés		*187 051 040,21*		*187 051 040,21*	*264 225 590,95*
Groupe et associés		40 500 000,00		40 500 000,00	15 000 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		192 141 933,80		192 141 933,80	309 803 978,24
Banque		*192 139 790,30*		*192 139 790,30*	*309 789 839,26*
Caisse		*2 143,50*		*2 143,50*	*14 138,98*
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		744 185 953,21	39 952 662,39	704 233 290,82	847 371 657,61
TOTAL GENERAL ACTIF		2 196 512 159,46	669 710 496,12	1 526 801 663,34	1 489 583 512,74

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	347 900 000,00
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		34 448 399,84	17 739 089,92
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-29 584 629,53	-47 323 719,45
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		352 763 770,31	318 315 370,47
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 019 284 006,90	1 019 750 545,85
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		10 854 379,33	21 358 097,00
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		1 030 138 386,23	1 041 108 642,85
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		119 194 350,38	113 417 362,33
Impôts		4 868 692,00	671 939,00
Groupe et associés			
Autres dettes		19 836 464,42	16 070 198,09
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		143 899 506,80	130 159 499,42
TOTAL GENERAL PASSIF		1 526 801 663,34	1 489 583 512,74

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**403 047,95**	**403 047,95**		
Immobilisations corporelles		**1 460 669 174,76**	**675 073 301,09**	**785 595 873,67**	**819 324 790,52**
Terrains		*153 801 600,00*		*153 801 600,00*	*153 801 600,00*
Bâtiments		*227 359 614,00*	*66 699 353,50*	*160 660 260,50*	*167 253 843,52*
Equipements et installations		1 055 626 937,15	592 004 531,06	463 622 406,09	491 387 161,23
Autres immobilisations corporelles		*23 881 023,61*	*16 369 416,53*	*7 511 607,08*	*6 882 185,77*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**5 662 556,00**		**5 662 556,00**	**3 243 582,00**
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*2 861 250,00*		*2 861 250,00*	*1 181 250,00*
Impôts différés actif		*2 801 306,00*		*2 801 306,00*	*2 062 332,00*
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 466 734 778,71	675 476 349,04	**791 258 429,67**	822 568 372,52
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**201 897 564,51**	**14 890 526,45**	**187 007 038,06**	**182 633 751,68**
Stocks de marchandises					
Matiéres premiéres et fournitures		146 994 555,84	2 758 996,42	144 235 559,42	128 145 248,17
Autres approvisionnements		42 720 114,77	12 131 530,03	30 588 584,74	32 903 640,90
Encours de production de biens					
Stocks de produits		12 133 250,70		12 133 250,70	13 982 141,06
Stocks à l'exterieurs		49 643,20		49 643,20	7 602 721,55
Créances et emplois assimilés		**351 469 997,41**	**40 062 135,94**	**311 407 861,47**	**329 457 605,34**
Clients et comptes rattachées		*138 566 121,35*	*25 062 135,94*	*113 503 985,41*	*99 294 124,19*
Autres débiteurs		*3 157 248,31*		*3 157 248,31*	*2 612 440,94*
Impôts et assimilés		*139 246 627,75*		*139 246 627,75*	*187 051 040,21*
Groupe et associés		70 500 000,00	15 000 000,00	55 500 000,00	40 500 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**278 977 647,23**		**278 977 647,23**	**192 141 933,80**
Banque		*278 977 484,25*		*278 977 484,25*	*192 139 790,30*
Caisse		*162,98*		*162,98*	*2 143,50*
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		832 345 209,15	54 952 662,39	**777 392 546,76**	704 233 290,82
TOTAL GENERAL ACTIF		2 299 079 987,86	730 429 011,43	**1 568 650 976,43**	1 526 801 663,34

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	347 900 000,00
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		38 143 527,67	34 448 399,84
Autres capitaux propres - Report à nouveau		4 863 770,31	-29 584 629,53
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**390 907 297,98**	**352 763 770,31**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 018 817 467,95	1 019 284 006,90
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		14 743 718,39	10 854 379,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 033 561 186,34**	**1 030 138 386,23**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		118 324 302,76	119 194 350,38
Impôts		10 736 739,00	4 868 692,00
Groupe et associés			
Autres dettes		15 121 450,35	19 836 464,42
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**144 182 492,11**	**143 899 506,80**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 568 650 976,43**	**1 526 801 663,34**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		**403 047,95**	**403 047,95**		
Immobilisations corporelles		**1 462 924 357,40**	**722 611 517,59**	**740 312 839,81**	**785 595 873,67**
Terrains		*153 801 600,00*		*153 801 600,00*	*153 801 600,00*
Bâtiments		*227 359 614,00*	*73 292 936,52*	*154 066 677,48*	*160 660 260,50*
Equipements et installations		1 057 512 937,15	631 602 247,49	425 910 689,66	463 622 406,09
Autres immobilisations corporelles		*24 250 206,25*	*17 716 333,58*	*6 533 872,67*	*7 511 607,08*
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		**6 086 126,00**		**6 086 126,00**	**5 662 556,00**
Autres participations et créances rattachées					
Prêts et autres actifs financiers non courants		*2 617 500,00*		*2 617 500,00*	*2 861 250,00*
Impôts différés actif		*3 468 626,00*		*3 468 626,00*	*2 801 306,00*
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 469 413 531,35	723 014 565,54	**746 398 965,81**	791 258 429,67
ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours		**219 254 657,53**	**14 951 739,77**	**204 302 917,76**	**187 007 038,06**
Stocks de marchandises		160 295 215,67	2 758 996,42	157 536 219,25	144 235 559,42
Matiéres premiéres et fournitures		45 843 315,34	12 131 530,03	33 711 785,31	30 588 584,74
Autres approvisionnements		1 728 000,00		1 728 000,00	
Encours de production de biens		11 388 126,52	61 213,32	11 326 913,20	12 133 250,70
Stocks de produits					49 643,20
Stocks à l'exterieurs		**454 995 810,14**	**40 352 423,44**	**414 643 386,70**	**311 407 861,47**
Créances et emplois assimilés		*199 174 726,29*	*25 352 423,44*	*173 822 302,85*	*113 503 985,41*
Clients et comptes rattachées		*2 955 861,05*		*2 955 861,05*	*3 157 248,31*
Autres débiteurs		*159 365 222,80*		*159 365 222,80*	*139 246 627,75*
Impôts et assimilés		93 500 000,00	15 000 000,00	78 500 000,00	55 500 000,00
Groupe et associés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		**240 191 700,18**		**240 191 700,18**	**278 977 647,23**
Banque		*240 190 587,65*		*240 190 587,65*	*278 977 484,25*
Caisse		*1 112,53*		*1 112,53*	*162,98*
Regies d'avances et accredittifs					
TOTAL ACTIF COURANT		914 442 167,85	55 304 163,21	**859 138 004,64**	777 392 546,76
TOTAL GENERAL ACTIF		2 383 855 699,20	778 318 728,75	**1 605 536 970,45**	1 568 650 976,43

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		347 900 000,00	347 900 000,00
Actif repris pat l'etat dans le cadre de la privatisation			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		11 511 527,67	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net		46 285 974,29	38 143 527,67
Autres capitaux propres - Report à nouveau		4 863 770,31	4 863 770,31
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		**410 561 272,27**	**390 907 297,98**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 018 350 831,00	1 018 817 467,95
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18 255 929,17	14 743 718,39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		**1 036 606 760,17**	**1 033 561 186,34**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		126 172 969,80	118 324 302,76
Impôts		13 755 506,00	10 736 739,00
Groupe et associés			
Autres dettes		18 440 462,21	15 121 450,35
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		**158 368 938,01**	**144 182 492,11**
TOTAL GENERAL PASSIF		**1 605 536 970,45**	**1 568 650 976,43**
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			



SPA au capital de 1 000 000 DA - Siège social : Alger
Tél : 023.79.67.52, 023.79.67.34 Fax : 023.79.67.33
E. Mail : Groupinam@yahoo.fr
Web : www.groupinam.com

رقم التعريف الجبائي | 0 9 9 9 2 6 5 4 0 6 7 1 1 1 6

الفترة من 01 جانفي 2014 إلى 31 ديسمبر 2014

حساب النتائج

الأصول	السنة N	السنة N-1
رقم الأعمال	749 744 746,14	729 988 106,84
تغيرات المخزون للمنتجات المصنعة والقيد الصنع	- 22 485 209,12	10 373 537,8
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
I- إنتاج السنة المالية	747 259 137,02	740 361 644,64
مشتريات مستهلكة	-569 406 056,45	-919 351 209,19
خدمات خارجية واستهلاك آخر	-8 448 344,78	-7 474 011,69
II- استهلاك السنة المالية	-578 854 401,23	-926 825 220,61
III- القيمة المضافة للاستغلال (I-II)	179 404 735,79	213 536 423,83
أعباء المستخدمين	-716 653 307,47	117 776 167,76
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-32 740 074,00	-12 139 479,52
IV- الفائض الخام عن الاستغلال	44 011 154,32	83 620 777,55
المنتجات العملياتية الأخرى	10 346 675,37	4 761 780,94
الأعباء العملياتية الأخرى	-130 587,21	-7 960 899,14
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-15 341 907,71	43 784 269,44
استرجاع عن خسائر القيمة والمؤونات	15 365 149,67	17 579 780,52
V- النتيجة العملياتية	54 250 684,64	49 217 179,23
المنتجات المالية		
الأعباء المالية	-581 521,53	-1 595 342,8
VI- النتيجة المالية	-581 521,53	-1 595 342,8
VII- النتيجة العادية (V+VI)	53 669 163,11	47 621 836,43
العناصر غير العادية (المنتجات)		
العناصر غير العادية (الأعباء)		
VIII- النتيجة غير العادية		
حصيلة السنة المالية	53 669 163,11	47 621 836,43

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		785 015 377,17	769 744 346,14
Variation stocks produits finis et en cours		-6 533 041,25	-22 485 209,12
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**778 482 335,92**	**747 259 137,02**
Achats consommés		-620 098 245,78	-565 406 056,45
Services extérieurs et autres consommations		-31 647 483,24	-8 448 344,78
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-651 745 729,02**	**-573 854 401,23**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**126 736 606,90**	**173 404 735,79**
Charges de personnel		-113 368 040,89	-116 653 307,47
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 355 816,26	-12 740 274,00
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**3 012 749,75**	**44 011 154,32**
Autres produits opérationnels		7 051 648,43	10 346 675,57
Autres charges opérationnelles		-414 143,60	-130 587,21
Dotations aux amortissements et aux provisions		-14 987 057,07	-15 341 907,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions		23 377 101,69	15 365 349,67
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**18 040 299,20**	**54 250 684,64**
Produits financiers			
Charges financières		-301 209,28	-581 521,53
VI. RESULTAT FINANCIER		**-301 209,28**	**-581 521,53**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**17 739 089,92**	**53 669 163,11**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		808 911 086,04	772 971 162,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-791 171 996,12	-719 301 999,15
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**17 739 089,92**	**53 669 163,11**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**17 739 089,92**	**53 669 163,11**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		909 989 168,84	785 015 377,17
Variation stocks produits finis et en cours		10 006 972,34	-6 533 041,25
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**919 996 141,18**	**778 482 335,92**
Achats consommés		-681 422 042,05	-620 098 245,78
Services extérieurs et autres consommations		-14 876 545,96	-31 647 483,24
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-696 298 588,01**	**-651 745 729,02**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**223 697 553,17**	**126 736 606,90**
Charges de personnel		-100 965 567,47	-113 368 040,89
Impôts, taxes et versements assimilés		-10 725 159,73	-10 355 816,26
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**112 006 825,97**	**3 012 749,75**
Autres produits opérationnels		3 737 446,58	7 051 648,43
Autres charges opérationnelles		-52 031 177,00	-414 143,60
Dotations aux amortissements et aux provisions		-41 547 029,94	-14 987 057,07
Reprise sur pertes de valeur et provisions		14 099 313,23	23 377 101,69
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**36 265 378,84**	**18 040 299,20**
Produits financiers			
Charges financières		-83 977,00	-301 209,28
VI. RESULTAT FINANCIER		**-83 977,00**	**-301 209,28**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**36 181 401,84**	**17 739 089,92**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-3 795 334,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		2 062 332,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		937 832 900,99	808 911 086,04
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-903 384 501,15	-791 171 996,12
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**34 448 399,84**	**17 739 089,92**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**34 448 399,84**	**17 739 089,92**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

بلاستيك و مطاط
GROUPE ENPC

SOEXPLAST PEpe / Spa au Capital de 347 900 000 DA
BP n° 128 Draa – Smar Médéa
Tel : 025. 79 67 52 Fax : 025. 79 67 98
E. Mail : Soexplast @ yahoo.fr
Web : www. soexplast.com

0	9	9	9	2	6	5	4	0	6	7	1	1	1	6

رقم التعريف الجنائي

الفترة من 01 جانفي 2017 | إلى31 ديسمبر 2017

حساب النتائج

الفصول	السنة N	السنة N-1
رقم الأعمال	919 581 087.32	909 989 168.84
النتاج المخزن أو المنتقص من المخزون	-1 848 890.36	10 006 972.34
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		
I. إنتاج السنة المالية	**917 732 196.96**	**919 996 141.18**
مشتريات المستهلكة	-682 945 271.09	-681 422 042.05
خدمات خارجية و استهلا كات أخرى	-13 997 500.73	-14 876 545.96
II استهلاك السنت المالية	**-696 942 771.82**	**--696 298 588.01**
III. القيمة المضافة للاستغلال (I-II)	**220 789 425.14**	**223 697 553.17**
أعباء المستخدمين	-105 484 482.42	-100 965 567.47
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-10 816 347.85	-10 725 159.73
VI. إجمالي فائض الاستغلال	**104 488 594.87**	**112 006 825.97**
المنتجات العملياتية الأخرى	16 269 550.68	3 737 446.58
الأعباء العملياتية الأخرى	-8 085 033.63	-52 031 177.00
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-65 997 747.42	-41 547 029.94
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	505 478.84	14 099 313.23
V. النتيجة العملياتية	**47 180 843.34**	**36 265 378.84**
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية	-55 984.67	-83 977.00
IV. النتيجة المالية	**-55 984.67**	**-83 977.00**
IIV. النتيجة العادية (V+VI)	**47 124 858.67**	**36 181 401.84**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج	-9 720 305.00	-3 795 334.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتاج	738 974.00	2 062 332.00
مجموع المنتوجات العادية	934 507 226.48	937 832 900.99
مجموع الأعباء العادية	-896 363 698.81	-903 384 501.15
IIIV.صافي النتيجة العادية	**38 143 527.67**	**34 448 399.84**
عناصر غير عادية (منتجات) ( )		
عناصر غير عادية (أعباء) ( )		
XI. صافي نتيجة السنة المالية	**38 143 527.67**	**34 448 399.84**

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifient Fiscal : 099926540671116

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		1 123 769 274,98	919 581 087,32
Variation stocks produits finis et en cours		982 875,82	-1 848 890,36
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		**1 124 752 150,80**	**917 732 196,96**
Achats consommés		-872 508 468,39	-682 945 271,09
Services extérieurs et autres consommations		-19 046 134,26	-13 997 500,73
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-891 554 602,65**	**-696 942 771,82**
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		**233 197 548,15**	**220 789 425,14**
Charges de personnel		-108 327 137,49	-105 484 482,42
Impôts, taxes et versements assimilés		-14 952 031,88	-10 816 347,85
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**109 918 378,78**	**104 488 594,87**
Autres produits opérationnels		4 093 261,97	16 269 550,68
Autres charges opérationnelles		-5 535 621,20	-8 085 033,63
Dotations aux amortissements et aux provisions		-51 401 928,10	-65 997 747,42
Reprise sur pertes de valeur et provisions		535 114,19	505 478,84
V. RESULTAT OPERATIONNEL		**57 609 205,64**	**47 180 843,34**
Produits financiers			
Charges financières		-27 299,35	-55 984,67
VI. RESULTAT FINANCIER		**-27 299,35**	**-55 984,67**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		**57 581 906,29**	**47 124 858,67**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-11 963 252,00	-9 720 305,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		667 320,00	738 974,00
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 129 380 526,96	934 507 226,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 083 094 552,67	-896 363 698,81
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**46 285 974,29**	**38 143 527,67**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**46 285 974,29**	**38 143 527,67**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			